

Distr.: General
21 February 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي

بصفتي منسق فريق الخبراء المعني بمالي، أتشرف بأن أحيل طيه، وفقاً للفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٤٣٢ (٢٠١٨)، تقرير منتصف المدة عن عمل الفريق.

وقدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ونظرت فيه اللجنة في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩.

وسأكون ممتناً لو أمكن إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) روبن دي كونغ

منسق

فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار

٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي

(توقيع) أوريلين لوركا

خبير

(توقيع) ألبرت بارومي كوكو

خبير

(توقيع) كارولينا رياس أراغون

خبير



تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بمالي

موجز

في أعقاب إعادة انتخاب الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا في آب/أغسطس ٢٠١٨، شرعت حكومة مالي في إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية طموحة، شملت إجراء مراجعة للدستور وتنظيم انتخابات على مختلف المستويات، وجاء كل ذلك كجزء من خريطة الطريق لآذار/مارس ٢٠١٨ بشأن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وفي الوقت نفسه، يسود وضع هش في وسط وشمال البلاد، حيث بدأت إصلاحات قطاع الأمن تأخذ شكلاً ملموساً.

وقد استخدم العنف في غاو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لعرقلة المشاورات العامة الرامية إلى توجيه عملية إعادة الهيكلة الإقليمية والإدارية، التي كانت مطلوبة قبل إجراء الانتخابات التشريعية والإقليمية والمحلية في عام ٢٠١٩. وقامت جماعتان مسلحتان تنتسبان لائتلاف الجماعات المسلحة، وهما التنسيقية الأولى للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة والحركة العربية الأزدادية، بالإضافة إلى جماعة منشقة تدعى التنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، بنشر حوالي ٨٠ عنصراً مسلحاً ومركبات خفيفة في غاو للاعتراض على مشروع قانون الحكومة، بما في ذلك إعادة الهيكلة المقترحة للذين شعروا بأنهم فُرضوا عليهم من دون استشارة مسبقة واعتبروا أن فيهما تفضيلاً للطوارق. وبالتالي، فإن المشاورات التي كان من المفترض أن تنتهي بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لم تكتمل بعد.

ولم يُحرز سوى تقدم متواضع في الجانب المتعلق بالأمن والدفاع، وزاد من تعقيد الوضع المعارضة التي أبدتها تنسيقية الحركات الأزدادية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بشأن السماح للجماعات المنشقة بالاندماج في الجيش عبر الوحدات المختلطة التابعة لآلية تنسيق العمليات في كيدال. وكانت حجة تنسيقية الحركات الأزدادية أن ذلك الاندماج لم يتم الاتفاق عليه بوضوح مسبقاً بين الأطراف. بيد أن تراجع التنسيقية عن التزامها السابق بالمساهمة بأسلحة ثقيلة في آلية تنسيق العمليات يشكل عائقاً واضحاً أمام تنفيذ الاتفاق، مما يضع الآلية في موضع ضعف. وفي تمبكتو، قام إرهابيون مزعمون باستهداف واغتيال شخصين بارزين تم إدماجهما في الآلية.

ولا يزال تواطؤ الجماعات المسلحة الممثلة للاتفاق مع الجماعات المسلحة الإرهابية ومشاركتها في الجريمة المنظمة يشكلان تهديداً لتنفيذ هذا الاتفاق. فمحمد عثمان آغ محمدون (MLi.003)، قائد ائتلاف شعب أزواد، يستخدم القاضي السابق في تمبكتو خلال عهد الخلافة الإسلامية، هوكا هوكا آغ الحسيني، لتوسيع نفوذه إلى الغرب من تمبكتو. وعلى الرغم من كون آغ الحسيني موظفاً رسمياً وظفته الحكومة كمدرس، فإنه لا يزال يقيم علاقات وثيقة مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (QDe.159).

وبالإضافة إلى الاتجار بالمخدرات، فإن الاتجار بالسلع المشروعة مثل السجائر والوقود يوفر موارد مالية للعصابات الإجرامية، وأيضاً للجماعات المسلحة (الممثلة للاتفاق)، يتأتى معظمها من فرض الضرائب والرسوم غير المشروعة على خدمات المرافقة المسلحة. ومن المرجح أن تكون سلسلة الهجمات الإرهابية، المتبناة وغير المتبناة، التي تُشن على موظفي الجمارك والحدود على امتداد ممرات التجارة غير المشروعة في البلدان المجاورة، لا سيما في شرقي بوركينا فاسو، مرتبطة بشبكات الاتجار الدولية.

وتشهد مالي وجارتها النيجر وبوركينا فاسو اتجاها مماثلاً متنامياً ومقلقاً لدورات العنف الطائفي، الذي تستغله الجماعات الإرهابية وشبكات الاتجار لتأجيج استياء المجتمعات المحلية من الدول وبرامجها. ومما يثير القلق بنفس القدر تكرار الهجمات الانتقامية على الجماعات المحلية للشعب الفولاني الذين يوصفون بأنهم إرهابيون أو متواطئون مع الجماعات الإرهابية.

المحتويات

الصفحة

أولا -	معلومات أساسية	٥
ثانيا -	اتفاق السلام والمصالحة في مالي: الانتهاكات والعراقيل والتقدم المحرز	٦
ألف -	انتهاكات وقف إطلاق النار	٦
باء -	ملاحظات عامة بشأن التنفيذ: ميثاق السلام في مالي	٦
جيم -	العنصر السياسي والمؤسسي	٧
دال -	عنصر الأمن والدفاع	١٠
هاء -	تمويل الاتفاق وعنصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاتفاق	١٣
واو -	عنصر المصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية	١٤
ثالثا -	الجماعات المسلحة	١٥
رابعا -	الجريمة المنظمة	١٩
ألف -	الاتجار بالمخدرات	١٩
باء -	الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين	٢٠
جيم -	الاتجار بالسلع المشروعة	٢٠
خامسا -	انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان	٢٤
ألف -	قتل المدنيين	٢٤
باء -	انتهاكات حقوق الطفل والعنف الجنسي	٢٨
جيم -	عرقلة المساعدات الإنسانية	٢٨
سادسا -	التطورات السياسية والأمنية في المنطقة	٢٨
ألف -	الاتجاهات الإقليمية	٢٨
باء -	القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتعاون الإقليمي	٢٩
جيم -	السياق القطري لفرادى البلدان	٣٠

أولا - معلومات أساسية

الولاية والسفر

١ - قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٤٣٢ (٢٠١٨)، أن يجدد حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩ التدابير المبينة في الفقرات ١ إلى ٧ من القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧). ويتألف نظام الجزاءات، الذي أنشأه مجلس الأمن بموجب قراره ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، من حظر السفر وتجميد الأصول، وينطبق على الكيانات و/أو الأفراد الذين تحددهم اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، باعتبارهم مسؤولين عن الإجراءات أو السياسات التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في مالي، أو مشاركين فيها، أو ضالعين في تنفيذها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٢ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قررت اللجنة إدراج أسماء ثلاثة أفراد، وهم محمد عثمان آغ محمدون وأحمدو آغ أسريو ومحمود آغ عيسى، في قائمة الجزاءات وفرض حظر السفر عليهم، على النحو المنصوص عليه في الفقرات ١ إلى ٣ من القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، والتي جددت بموجب الفقرة ١ من القرار ٢٤٣٢ (٢٠١٨).

٣ - وقرر مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٤٣٢ (٢٠١٨)، تمديد ولاية فريق الخبراء المعني بمالي حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، على النحو المنصوص عليه في الفقرات ١١ إلى ١٥ من القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، وطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير الإدارية اللازمة لإعادة إنشاء هذا الفريق؛ وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قام الأمين العام، بالتشاور مع اللجنة، بتعيين أربعة خبراء في الفريق ولم يتم تعيين خبير خامس.

٤ - وقد أمضى فريق الخبراء منذ تعيينه أسبوعاً واحداً فقط في مالي، من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ولم يتمكن من السفر إلى شمال مالي كما كان مقرراً، وذلك بسبب قيود الميزانية التي تؤثر على أنشطة جميع أفرقة الخبراء^(١). كما زار الفريق النيجر في الفترة من ٥ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وبوركينا فاسو من ٧ إلى ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ويود الفريق أن يعرب عن خالص تقديره لحكومات كل من بوركينا فاسو ومالي والنيجر على تيسير زيارته.

٥ - ويعرب الفريق كذلك عن شكره لكل من إدارة شؤون السلامة والأمن على تيسير الترتيبات الأمنية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على الدعم اللوجستي وتبادل المعلومات.

المنهجية

٦ - يسعى الفريق جاهداً إلى كفالة الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (انظر S/2006/997، المرفق). ولئن كان الفريق ينوي أن يبدي أكبر قدر ممكن من الشفافية، فإنه ينوي أن يحجب المعلومات المحددة لهوية المصادر في الحالات التي يمكن أن يؤدي فيها الكشف عن هويتهم إلى تعريض سلامتهم لمخاطر غير مقبولة.

(١) رافق منسق فريق الخبراء أيضاً رئيس اللجنة زيارة إلى باماكو وتبكتو من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

- ٧ - ويلتزم الفريق بنفس القدر بأعلى درجات الإنصاف، وسيعمل جاهداً على أن يتيح للأطراف، حيثما يكون ذلك مناسباً وممكناً، أي معلومات واردة في التقرير قد تنسب إلى تلك الأطراف، لاستعراضها والتعليق عليها والرد عليها في غضون فترة زمنية محددة.
- ٨ - ويحافظ الفريق على استقلالية عمله بحمايته من أي جهود ترمي إلى الانتقاص من حياده أو تصويره بمظهر المتحيز. وقد وافق الفريق على نص هذا التقرير وما ورد فيه من استنتاجات وتوصيات بتوافق الآراء قبل أن إحالته إلى رئيس مجلس الأمن.

ثانياً - اتفاق السلام والمصالحة في مالي: الانتهاكات والعراقيل والتقدم المحرز

ألف - انتهاكات وقف إطلاق النار

- ٩ - ترد المعلومات بشأن الادعاءات بانتهاك وقف إطلاق النار في المرفق ١.

باء - ملاحظات عامة بشأن التنفيذ: ميثاق السلام في مالي

- ١٠ - في أعقاب الانتخابات الرئاسية، أبرم ميثاق السلام في مالي (المرفق ٢) بين حكومة مالي والأمم المتحدة، بناءً على طلب مجلس الأمن في قراره ٢٤٢٣ (٢٠١٨). ويهدف ميثاق السلام الموقع بين الطرفين في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى التعجيل بتنفيذ خريطة الطريق المعتمدة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، وفقاً للقرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨).
- ١١ - وسلط مجلس الأمن الضوء في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) على العديد من الأحكام الرئيسية في خريطة الطريق التي انقضى إطارها الزمني بالفعل أو كان على وشك الانقضاء في وقت إعداد هذا التقرير:
- (أ) إصدار مرسوم يحدد ترتيبات نقل خدمات الدولة اللامركزية إلى السلطات المحلية؛
- (ب) إصدار تشريع تنشأ بموجبه قوة للشرطة الإقليمية على صعيد المناطق؛
- (ج) تفعيل السلطات المؤقتة في شمال مالي؛
- (د) تسجيل جميع المقاتلين المؤهلين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحلول نهاية عام ٢٠١٨؛
- (هـ) تفعيل الكامل للوحدات المختلطة لآلية تنسيق العمليات في غاو وكيدال وتمبكتو؛
- (و) إصدار تشريع ينص على إنشاء منطقة التنمية الشمالية.
- ١٢ - ويحدد القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) إطاراً زمنياً مدته ستة أشهر بعد تنصيب الرئيس (في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨) لكي يقدم الأمين العام تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن التقدم المحرز في النقاط المذكورة أعلاه. بيد أن الفريق يلاحظ أن المجلس لم يشير في هذا القرار إلى الإجراءات الأخرى ذات الأولوية التي لم تنفذ أو لم تنفذ بالكامل وإلى أطرها الزمنية التي انقضت حتى وقت إعداد هذا التقرير، ويتعلق الأمر بعقد المشاورات المحلية لإعادة الهيكلة الإدارية، والمساهمات بالأسلحة الثقيلة إلى الوحدات المختلطة في آلية تنسيق العمليات، وتحديد أو نقل الأعضاء السابقين في قوات الدفاع والأمن المالية بين الجماعات المسلحة الموقعة على الميثاق.

١٣ - وفي الجانب المتعلق بالأمن والدفاع، أدرج المجلس في قراره ٢٤٢٣ (٢٠١٨) نقطة إرشادية لإدماج ما لا يقل عن ١٠٠٠ من أعضاء الجماعات المسلحة الموقعة (لا يشمل الأعضاء السابقين) في قوات الدفاع والأمن المالية. وستمثل هذه العملية جزءاً من الجهود المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج من خلال الوحدات المختلطة التابعة لآلية تنسيق العمليات، وذلك بناء على اتفاق الأطراف الموقعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

١٤ - وعند النظر في التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، استند الفريق عند إعداد هذا التقرير إلى خريطة طريق آذار/مارس ٢٠١٨ كنقطة مرجعية رئيسية، مع مراعاة التعديلات المتضافرة، لا سيما الجهود المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج، وكذلك الإجراءات ذات الأولوية التي تمتد جداولها الزمنية إلى نهاية عام ٢٠١٩.

الشمول

١٥ - يتضمن ميثاق السلام إعلان تأييد للميثاق من جانب ائتلافات الجماعات المسلحة الموقعة التي تم التشاور معها أثناء عملية الصياغة. وأصدرت الجماعات المنشقة الأخرى الممثلة للاتفاق، والموحدة في إطار تنسيقية حركات الوفاق، إعلاناً أيدت فيه الميثاق^(٢). ويشير ميثاق السلام إلى شمول الجميع بقدر ما تلتزم حكومة مالي بأخذ الحقائق المحلية في الحسبان، وذلك بإشراك كافة القوى الفاعلة في البلد. ومن الناحية العملية، سجلت الجماعات المنشقة أسماءها لتشملها أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج، واندجت في آلية تنسيق العمليات في غاو وتمبكتو.

١٦ - وترد في المرفق ٣ تفاصيل عن شمول الجميع في اللجنة التقنية للأمن.

١٧ - وخلال المشاورات التي أجرتها الأمم المتحدة مع النظراء في مالي بشأن ميثاق السلام في أوائل أيلول/سبتمبر، شدد المشاركون على أهمية الشمول، وكذلك على أهمية زيادة المسؤولية الوطنية عن عملية السلام (S/2018/866، الفقرة ٦٩). وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز المسؤولية الوطنية والتعجيل بتنفيذ الاتفاق، استهل وزير التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية، لاسين بوري، المسؤول رسمياً عن تنفيذ الاتفاق منذ ١٧ أيلول/سبتمبر، ممارسة مهامه بعقد اجتماعات أسبوعية مع الأطراف المالية.

استخدام الجزاءات لتشجيع التنفيذ

١٨ - ستعمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، بموجب ميثاق السلام، جميع الإجراءات التي قد تراها ضرورة لإزالة العقبات التي تحول دون تنفيذ الاتفاق، لا سيما ما يرتبط منها بالمادة ٢٩ التي تشير إلى الجريمة المنظمة والإرهاب.

جيم - العنصر السياسي والمؤسسي

تمديد فترة ولاية أعضاء البرلمان، والإصلاحات الدستورية، والانتخابات

١٩ - في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تم تمديد فترة ولاية أعضاء البرلمان المالي، التي يُتوقع أن تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، لمدة ستة أشهر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وقد مكن

(٢) انظر الرابط: <https://voixdebamako.com/wp-content/uploads/2018/10/ADHESION-PACTE.pdf>.

هذا التمديد الحكومة من الشروع في إصلاحات مؤسسية كبرى، شملت الإصلاحات التشريعية التي حددت من أجل تنفيذ الاتفاق وتم التأكيد عليها في خريطة طريق آذار/مارس ٢٠١٨. بيد أن العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المعارضة السياسية^(٣)، يعارضون هذا التمديد ويعتبرونه غير دستوري، مما خلق أجواء سياسية شديدة التقييد.

٢٠ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أعلنت وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية جدولاً زمنياً جديداً للانتخابات، يشمل إجراء استفتاء دستوري في آذار/مارس ٢٠١٩، وانتخابات برلمانية في أيار/مايو ٢٠١٩، وانتخابات مجلس الشيوخ في تموز/يوليه ٢٠١٩، وانتخابات إقليمية ومحلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وبمجرد تشكيل البرلمان الجديد، وقبل إجراء الانتخابات الإقليمية والمحلية، يتوقع أن تقدم الحكومة إلى الجمعية الوطنية من جديد قانوناً منقحاً بشأن الإدارة الإقليمية من أجل اعتماده. وقد تعهد الشركاء الدوليون بدعم حكومة مالي في إجراء الانتخابات، أو دعموها بالفعل، ولكن العديد منهم قلقون أيضاً بشأن الإطار الزمني الضيق الذي مدته ستة أشهر لإجراء أربع انتخابات رئيسية، البعض منها تعترض عليه المعارضة السياسية، وبالتالي فإنها قد تخضع لمزيد من المناقشة^(٤).

٢١ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أعلن رئيس مالي أنه قد أصدر تعليماته إلى رئيس الوزراء سوميو بوبيي مايغا للإشراف على عملية مراجعة الدستور وتعيين لجنة خبراء للصياغة من أجل تقديم مقترحات للمراجعة والتنظيم الاستفتاء الدستوري في آذار/مارس ٢٠١٩^(٥). وسوف تشمل الإصلاحات الدستورية المتوقعة إنشاء مجلس ثان في البرلمان (مجلس الشيوخ)، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق. وخلال الاجتماع السادس والعشرين للجنة الفرعية المعنية بالمسائل السياسية والمؤسسية التابعة للجنة متابعة الاتفاق، الذي عُقد في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أبلغت الحكومة المشاركين أن الجماعات المسلحة الموقعة قد طلبت المشاركة في لجنة الخبراء. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وقّع رئيس الوزراء على مرسومين بشأن إنشاء لجنة الخبراء وتعيين أعضائها الاثني عشر^(٦). ويلاحظ الفريق أن إدماج آليات التشاور في عملية مراجعة الدستور يتواءم مع الأساس المنطقي للاتفاق.

إعادة الهيكلة الإقليمية والإدارية

٢٢ - نصت خريطة طريق آذار/مارس ٢٠١٨ على ضرورة إكمال إعادة الهيكلة الإقليمية والإدارية في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت الحكومة مشروع قانون ينص على التقسيمات الإقليمية لمالي^(٧)، ولم يُبلّغ أصحاب المصلحة الآخرون بذلك. فعلى سبيل المثال، أكدت تنسيقية الحركات الأزواذية لفريق الخبراء أنها علمت بمقترح الحكومة من

(٣) انظر: Aguibou Sogodogo, "Mali: le projet de loi sur la prorogation du mandat des députés – comme une lettre à la poste", *Le républicain*, 23 November 2018.

(٤) انظر: Studio Tamani "Élections 2019: l'opposition rejette les nouvelles dates fixées par les autorités", 19 November 2018.

(٥) خطاب رئيس مالي السنوي لعام ٢٠١٩، متاح على الرابط: <http://malijet.co/politique/message-a-la-nation-du-president-de-la-republique-a-loccasion-du-nouvel-an-les-grands-chantiers-de-2019>.

(٦) المرسوم رقم 2019/0015/PM-RM، والمرسوم رقم 2019/0016/PM-RM، على التوالي.

(٧) ينص المقترح على زيادة عدد المناطق والدوائر والمقاطعات. انظر: Malijet, "Nouveau découpage territorial au Mali: les communautés sédentaires du Nord s'y opposent", 11 October 2018.

خلال وسائل التواصل الاجتماعي^(٨). وفي أعقاب اجتماعات إعلامية عُقدت مع أصحاب المصلحة، أعلنت الحكومة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر^(٩) عن إجراء مشاورات إقليمية بشأن مشروع القانون في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أيدت تنسيقية الحركات الأزوازية المبادرة ولكنها أعربت عن عدم رضاها بشأن عدم إشراكها في عملية صياغة المقترح^(١٠).

٢٣ - ومن جهته، أعرب ائتلاف الجماعات المسلحة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ عن استيائه من اقتراح الحكومة الذي اعتبره مثيراً للشقاق^(١١). وفي اليوم نفسه، خلال الاجتماع التاسع والعشرين للجنة متابعة الاتفاق، أقرت الحكومة بأنها لم تتشاور مع الحركات المسلحة الموقعة بشأن مشروع المقترح، وتعهدت بتصحيح الوضع عن طريق المشاورات الإقليمية المقررة. ومع ذلك، أعلن ائتلاف الجماعات المسلحة عن نيته عدم المشاركة في هذه العملية^(١٢).

٢٤ - ولم تجر المشاورات الإقليمية التي كان مقرراً عقدها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في غاو. فقد قاد العقيدان حميدو توري وعبد الله مايجا من التنسيق الأولى للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، ومعهما العقيد محمدو ديارا من جبهة تحرير المناطق الشمالية من مالي والعقيد الحسن مايجا من التنسيق الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، مجموعة تتكون من حوالي ٨٠ عنصراً مدججين بالسلاح، كان من بينهم من يرتدي أزياء وشارات خاصة بالقوات المسلحة المالية، فقاموا بسد مدخل مكان عقد المشاورات بعدد من الدراجات النارية ومركبات النقل الخفيفة، شملت مركبة لآلية تنسيق العمليات ومركبة أخرى كانت مجهزة بمدفع رشاش (الملحق ٤)^(١٣). وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، حاول رئيس الوزراء حل هذه المشكلة عن طريق زيارة غاو، ولكن مساعيه لم تكمل بالنجاح^(١٤).

٢٥ - وترأس محافظو محافظات كيدال وتمبكتو وموبتي وميناكا وتاوديني مشاورات إقليمية في الفترة بين ١٣ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وضمت المشاورات مشاركين يمثلون القادة المحليين والتقليديين والدينيين، وممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات الشبابية والنسائية. وأتاحت المشاورات واجتماعاتها التحضيرية للجماعات المسلحة الموقعة والاجتماعات المحلية ومختلف أصحاب المصلحة الآخرين الفرصة للتعبير عن شواغلهم وتقديم اقتراحات بشأن مقترح الحكومة المتعلق بإعادة الهيكلة الإقليمية والإدارية^(١٥).

(٨) اجتماع مع ممثلين عن تنسيقية الحركات الأزوازية، باماكو، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(٩) انظر: Mariam Keita, "L'opposition et le boycott des conférences régionales: la faute politique de Soumi", Info-Matin, 13 November 2018. متاح على الرابط: <http://info-matin.ml/lopposition-boycott-conferences-regionales-faute-politique-de-soumi>.

(١٠) بيان تنسيقية الحركات الأزوازية رقم ١١/٢٠١٨، الصادر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. متاح على الرابط: <http://mnlamov.net/actualites/540-coordination-des-mouvements-de-l-azawad-cma-communique-n-11-2018.html>.

(١١) أشار أعضاء من ائتلاف الجماعات المسلحة في عدة مناسبات إلى أن الحركة لن تشارك في العملية، بما في ذلك عن طريق بيان صحفي. انظر: Malijet, "Concertations régionales: divergence de vue entre la CMA et la Plateforme", 12 November 2018.

(١٢) انظر: Maliweb, "Concertations régionales: la Plateforme dit non à une balkanisation du Mali", 17 November 2018.

(١٣) تقرير سري، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(١٤) تقرير سري، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(١٥) في تمبكتو، على سبيل المثال، في ١٠ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اقترح أهالي نيافونكي أن تصبح نيافونكي إقليمياً يتألف من ٨ دوائر، في حين اقترح أهالي دائرة غوندام أيضاً أن تصبح دائرتهم إقليمياً. وفي كيدال، اقترحت المجتمعات المحلية إنشاء ما بين ١٦ و ١٩ دائرة، وما بين ٣١ و ٣٤ مقاطعة، وما يصل إلى ٩٥ كميينا.

السلطات المؤقتة

٢٦ - أدت إعادة جدولة الانتخابات الوطنية والمحلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ إلى تمديد فترة ولاية السلطات المؤقتة، التي أنشئت لتعزيز التماسك الاجتماعي أثناء مرحلة تنفيذ الاتفاق. وفي الاجتماع الثامن والعشرين للجنة متابعة الاتفاق في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، تقرر أن تبدأ جميع السلطات المؤقتة العمل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ولاحظ الفريق بأنه لم يتم الوفاء بهذا الموعد النهائي. وترد التفاصيل في المرفق ٥.

دال - عنصر الأمن والدفاع

مواصلة عملية إنشاء آلية تنسيق العمليات

٢٧ - استمر تشغيل آلية تنسيق العمليات في تمبكتو وكيدال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينما أوصت اللجنة التقنية المعنية بالأمن خلال دورتها الرابعة والثلاثين التي عُقدت في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ بإنشاء وحدة تابعة للآلية وفريق مشترك للرصد والتحقق بغرض التحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار في مينكا.

٢٨ - وفي تمبكتو، أُدمج مقاتلون من الجماعات المنشقة في الآلية أو يجري إدماجهم فيها وفقاً لحصص جرى التفاوض عليها بين الآلية والجماعات المسلحة الممثلة. وشهدت عملية الاندماج تكرار التهديدات بالعنف وحالات استعراض القوة من جانب التنسيق الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، حينما حاول زهاء ٥٠ عنصراً مسلحاً بقيادة الرائد مصطفى أغ سيدي في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ سد الطريق إلى مبنى الآلية بالمركبات وبإطلاق النار في الهواء. وأعربت القيادة المحلية لهذه الجماعة أيضاً عن شعورها بالإحباط إزاء تمثيلها السياسيين في بامكو، الذين زُعم أنهم أدرجوا في قائمة الإدماج أسماء أقارب لهم عوضاً عن أسماء مقاتلين محليين.

٢٩ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت تنسيقية الحركات الأزدادية السماح لـ ١٧٥ مقاتلاً آتين من محوري مينكا (حركة إنقاذ أزواد دوسك) وغاو (حركة إنقاذ أزواد في قبيلة شماناس، والمؤتمر من أجل العدل في الأزواد، والتنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة) بدخول كيدال لكي يُدمجوا في آلية تنسيق العمليات. ووفقاً لممثلي تنسيقية حركات الوفاق، يتوقف إدماج مقاتلي الجماعات المنشقة في كيدال على العملية الجارية في غاو، والتي بدأت في عام ٢٠١٧، وهي العملية التي تستند إلى المفاهيم العامة لشمول الجميع الواردة في ميثاق السلام والتي تتطور انطلاقاً من المناقشات الرفيعة المستوى بشأن إصلاح قطاع الأمن^(١٦). وأعلن أيضاً المتحدث باسم تنسيقية حركات الوفاق، محمد عثمان أغ محمدون (MLi.003)، لوسائل الإعلام المحلية أن منع الجماعات المسلحة غير الموقعة من الاندماج في آلية تنسيق العمليات في كيدال يُشكّل "انتهاكاً لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠١٧"^(١٧).

(١٦) انظر موجز استنتاجات الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في مجال الدفاع والأمن الواردة في الاتفاق، ١٢-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، متاح على الموقع الشبكي التالي: www.fama.ml/wp-content/uploads/Relev%C3%A9-des-Conclusions-R%C3%A9union-de-Haut-Niveau.pdf.

(١٧) انظر: Studio Tamani "MOC à Kidal: le bataillon des mouvements non signataires bloqué à l'entrée de la ville", 2 December 2018.

٣٠ - وفي غضون ذلك، ترى تنسيقية الحركات الأزوادية أن (أ) إدراج عدد ثابت من مقاتلي الجماعات المنشقة في كيدال لم يجرِ الاتفاق عليه مطلقاً بين الأطراف الموقعة؛ (ب) وكل خطوة في تنفيذ الاتفاق يجب أن تخضع للنقاش وألا تكون محدّدة سلفاً؛ (ج) وفي مذكرة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر وموقعة من جانب الأطراف الثلاثة الموقّعة الممثلة في اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج بشأن فرز المقاتلين الخاضعين للعملية المعجّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الإدماج، ذُكر أنه كان ينبغي لشمول الجميع أن يستند إلى الواقع المحلي^(١٨). وفعلياً، ليس لأحد سوى حركة إنقاذ أزواد في قبيلة شتاماس قاعدة في منطقة كيدال. وأثناء المشاورات التي جرت بين الأطراف المالية التي ترأسها الوزير بوري (انظر الفقرة ١٧)، وافقت تنسيقية الحركات الأزوادية على إدماج ٤٠٠ مقاتل من الجماعات المنشقة من خلال آلية تنسيق العمليات ككل^(١٩).

٣١ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وجّه قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي رسالة (المرفق ٦) إلى تنسيقية الحركات الأزوادية، سُرّبت على الفور وجرى تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي، وهي رسالة يصر فيها على السماح بإدماج ١٧٥^(٢٠) مقاتلاً في الآلية في كيدال، بينما يقر بأن الجهود المبذولة لإشراك تنسيقية الحركات الأزوادية في التخطيط لحركات المقاتلين كانت قاصرة. ولم تُثر المسألة في اجتماعي اللجنة التقنية المعنية بالأمن اللذين عقدا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وهي لا تزال بلا تسوية في وقت كتابة هذا التقرير.

٣٢ - وثمة مسألة ثانية تتعلق بآلية تنسيق العمليات وهي مسألة مساهمة الحركات المسلحة إضافة إلى الحكومة بأسلحة ثقيلة، بناء على ما جرى الاتفاق عليه في اجتماع اللجنة التقنية المعنية بالأمن في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨ (S/2018/581، الفقرة ٤٤). وخلال اجتماع عقده اللجنة التقنية المعنية بالأمن في ١٣ أيلول/سبتمبر، التزمت تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف بتوفير أسلحة ثقيلة لأول وحدة تابعة للآلية بحلول ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قبل بدء العملية المعجّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الإدماج. ومع ذلك، فخلال اجتماع عقده اللجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تراجعت تنسيقية الحركات الأزوادية عن التزامها، بحجة أن العملية المعجّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الإدماج غيّرت الوضع، بينما أعلن الائتلاف أنه لا يزال مستعداً للمساهمة.

٣٣ - وأبلغ ممثلو تنسيقية الحركات الأزوادية الفريق بأنه لما كان يتعين إدماج المقاتلين الخاضعين لآلية تنسيق العمليات على وجه السرعة في الجيش المالي، فإن الجيش مسؤول عن تقلص الأسلحة الثقيلة، وأنه يعتبر الأسلحة الفردية للمقاتلين كافية لدى إجراء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الإدماج^(٢١). وأعربت لجنة متابعة الاتفاق، في اجتماعها العام التالي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨،

(١٨) مقابلة هاتفية مع ممثلي تنسيقية الحركات الأزوادية، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ بيان تنسيقية الحركات الأزوادية رقم ٢٣/٢٠١٨، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، متاح على الموقع الشبكي التالي: <http://mnlamov.net/actualites/543>؛ coordination-des-mouvements-de-l-azawad-cma-communique-n-23.html؛ تقرير سري، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، محفوظ لدى الأمانة العامة.

(١٩) مراسلات مع مصدر سري، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(٢٠) نتج العدد عن توزيع متساوٍ (تقريباً) لـ ٤٠٠ مقاتل على ٣ كتائب تابعة للآلية، فضلاً عن ٤٠ مقاتلاً إضافياً منسوبين إلى تنسيقية الحركات الأزوادية لاستيعاب الجماعة المنشقة المعروفة باسم "المؤتمر من أجل العدل في الأزواد" التي يقودها العقيد عباس والتي انضمت إلى تنسيقية الحركات الأزوادية في آذار/مارس ٢٠١٨ (انظر S/2018/581، الفقرة ٩٤).

(٢١) مقابلة هاتفية مع ممثل تنسيقية الحركات الأزوادية، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

عن أسفها لعدم إحراز تقدم بشأن هذه المسألة، ولعدم وضع علامات على المركبات (التي تبرعت بها الحكومة في غياب مساهمات الحركات المسلحة) تدل على ملكية الآلية لها. ويلاحظ المراقب المستقل أنه بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، لم يكن لدى أول كتيبة كاملة في غاو سوى ستة أسلحة ثقيلة قدمتها الحكومة، مما يعني أن المعسكر لم يكن محمياً بصورة كافية^(٢٢).

٣٤ - وإلى جانب نقص الأسلحة الثقيلة والمركبات، فإن الإمدادات الأخرى والهياكل الأساسية وتدريب آلية تنسيق العمليات، وهي مسؤولية حكومية، لا تكفي أيضاً في بعض الأحيان بسبب القيود المتعلقة باللوجستيات والميزانية^(٢٣). وقد أدى ذلك في تمبكتو إلى وضع حرج في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون الأول/ديسمبر حينما قامت مجموعة من المقاتلين الخاضعين للعملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الإدماج بتنظيم مظاهرة وباحتجاج المؤقت لاثنتين من ممثلي الآلية. وقد نُزع فتيل التوتر حينما وصلت مدفوعات فرادى المقاتلين^(٢٤). ولا تزال خطط جلب المقاتلين المعنيين لتلقي التدريب في مكان آخر في جنوب مالي تخضع للمناقشة^(٢٥).

إطلاق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٥ - أجريت العملية المعجلة للإدماج/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عبر آلية تنسيق العمليات، التي بدأت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بالتزامن في غاو وتمبكتو وكيدال، واستهدفت ٦٠٠ ١ مقاتل من الجماعات المسلحة الممثلة تم تسجيل أغلبهم بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وسيجري إدماج المقاتلين المؤهلين في الجيش المالي، وهو ما يتيح تجربة إنشاء القوات العسكرية المعاد تشكيلها. وتُكلف الوحدات المختلطة بتوفير الأمن لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بينما سيختار بعض الأفراد لإنشاء وحدات خاصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، على النحو المتوقع في الاتفاق (S/2018/1174، الفقرة ١١). وقد أطلقت العملية من قبل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج، بمساعدة اللجنة التقنية المعنية بالأمن.

٣٦ - وانتهت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ عملية التسجيل لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي بدأت في آذار/مارس ٢٠١٨ وكان من المقرر إتمامها بحلول نهاية نيسان/أبريل، حيث شملت عملية التسجيل أعداداً من المقاتلين تجاوزت بكثير ما كان متوقعاً لها، على النحو المبين في المرفق ٧.

٣٧ - وتخرج عملية إعادة إدماج الأعضاء السابقين في قوات الدفاع والأمن المالية عن نطاق فئتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإدماج المذكورتين أعلاه. ووفقاً للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح

(٢٢) انظر: The Carter Center, "Report of the Independent Observer: observations on the implementation of the agreement on peace and reconciliation in Mali, emanating from the Algiers Process observation period:

May 1 to September 30, 2018", 26 October 2018.

(٢٣) مثلما يظهر من محاضر الاجتماعات الشهرية للجنة التقنية المعنية بالأمن التي اطلع عليها الفريق، المحفوظة لدى الأمانة العامة.

(٢٤) تقرير سري، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ اجتماع مع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تمبكتو، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(٢٥) ذكر ذلك أثناء اجتماع مشترك للفريق واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي مع رئيس وزراء مالي، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وإعادة الإدماج، جرى بالفعل تسجيل ٤٠٠ من هؤلاء المقاتلين منذ انتهاء الأزمة، بينما لا يزال هناك ٥٣٧ مقاتلاً آخرين لم يتم تسجيلهم وإعادة إدماجهم بعد^(٢٦). ووفقاً لخريطة الطريق الموضوعة في آذار/مارس ٢٠١٨، كان ينبغي إتمام عملية إعادة الإدماج بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؛ غير أنه لم توجه دعوة للتسجيل (المرفق ٨) سوى في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وقد رفضت تنسيقية الحركات الأزوادية تلك الدعوة في اليوم التالي، معلنةً أنها تنتظر صدور مرسوم يحدد طرائق إعادة تشكيل الجيش^(٢٧). ووفقاً لخريطة الطريق الموضوعة في آذار/مارس، كان يتعين أن تجري إعادة الإدماج فقط بعد وضع رؤية متناغمة بشأن الجيش المعاد تشكيله، وهو ما تحقق أثناء الاجتماع الثاني بشأن إصلاح قطاع الأمن الذي عُقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨^(٢٨).

هاء - تمويل الاتفاق وعصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاتفاق

٣٨ - كان مزعماً أن تجري العملية التشريعية المتعلقة بإنشاء منطقة التنمية الشمالية^(٢٩) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، لكنها أُرغئت إلى حين مرور ٦٠ يوماً بعد إجراء رحلات دراسية للاستفادة من الخبرات المقارنة في إنشاء مثل تلك المناطق. وفي اجتماع للجنة الفرعية المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للجنة متابعة الاتفاق، عُقد في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، اتفق المشاركون على إجراء رحلتين من هذا النوع إلى الكونغو والمغرب. وخلال اجتماع عقده اللجنة الفرعية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تعيّر ذلك إلى الصين والنرويج. وأخيراً انطلقت الرحلة إلى الصين في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٩ - وفيما يتعلق بصندوق التنمية المستدامة، أوصت اللجنة الفرعية في اجتماعها الذي عُقد في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، بأن تقوم الحكومة بتقييم التدفقات الواردة والتدفقات الصادرة وأرصدة الصندوق على مدى السنوات الثلاث الأخيرة للصندوق قبل الاجتماع التالي. وأثار الفريق، في تقريره النهائي لعام ٢٠١٨، مسألة انخفاض مستوى إنفاق الأموال المرصودة في الميزانية (S/2018/581)، الفقرة ٥٧). ولم تحضر وزارة الاقتصاد والمالية اجتماع اللجنة الفرعية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو ما أسهم في إثارة شواغل الحركات الموقعة بشأن الإنفاق السابق^(٣٠). وأعربت الحركات عن رغبتها في أن تُجرى مراجعة للحسابات.

(٢٦) اجتماع مع رئيس اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بامكو، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٢٧) انظر: CMA, communiqué No. 001/19, 19 January 2019. متاح على الموقع الشبكي التالي: <http://mnlamov.net/actualites.html>؛ وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، دعت تنسيقية حركات الوفاق مقاتلي الجماعات المختلفة إلى الاستجابة لدعوة التسجيل، انظر: www.facebook.com/azawad.cpa/photos/a.158928466466343/2215984321976371/?type=3&theater.

(٢٨) عُقد هذا الاجتماع في أعقاب الاجتماع الذي عُقد في نهاية نيسان/أبريل، والذي كان مقرراً عقده في هذا الموعد في خريطة الطريق، لكنه ظل غير حاسم. وأسفر الاجتماع الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر عن استنتاج خطي يتضمن وصفاً للشرطة الإقليمية - وهو الوصف الذي ينبغي أن يكون أساساً لقانون منفصل طبقاً للاتفاق - وإعادة تشكيل الجيش، فضلاً عن الوحدات الخاصة. والاستنتاج متاح على الموقع الشبكي التالي: www.fama.ml/wp-content/uploads/Relev%C3%A9-des-Conclusions-R%C3%A9union-de-Haut-Niveau.pdf.

(٢٩) وفقاً للاتفاق، المقصود من إنشاء منطقة تنمية شمالية هو رفع مستوى المناطق الشمالية إلى نفس مستوى التنمية القائم في بقية البلد، ويستند ذلك إلى استراتيجية إنمائية ويجري تمويله من خلال صندوق التنمية المستدامة.

(٣٠) محضر اجتماع اللجنة الفرعية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، محفوظ لدى الأمانة العامة.

واو - عنصر المصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية

٤٠ - لفت الفريق الانتباه، في تقريره النهائي لعام ٢٠١٨، إلى الشواغل التي أثارها منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني بشأن محتوى مشروع قانون المصالحة الوطنية الذي قدمته الحكومة (S/2018/581، الفقرة ٦١). وقد عُرض مشروع القانون على الجمعية الوطنية في آب/أغسطس ٢٠١٨ لكنه سُحب في كانون الأول/ديسمبر للنظر فيه مجدداً. وربما كان هناك سبب آخر لسحب مشروع القانون وإعادة النظر فيه وهو أن ميثاق السلام والوحدة والمصالحة الوطنية، الذي أوصي فيه أصلاً بمشروع القانون، وفقاً لخريطة الطريق الموضوعية في آذار/مارس ٢٠١٨، لم يوضع في صيغته النهائية بعد إجراء مشاورات إقليمية في عام ٢٠١٩.

٤١ - وتشمل خريطة الطريق الموضوعية في آذار/مارس ٢٠١٨ الهدف المتمثل في تعجيل عودة اللاجئين الآمنة والطوعية، بحيث تكتمل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويلاحظ الفريق أنه لم تُبدل أي جهود كبيرة من جانب أي من الأطراف الموقعة على الاتفاق من أجل إيجاد ظروف مواتية لعودتهم. والواقع أنه أفيد عن وقوع المزيد من حالات المغادرة، حيث وصل ٣٠٠٠ لاجئ مالي جديد إلى بوركينا فاسو في عام ٢٠١٨، أغلبهم من منطقة موبتي^(٣١)، و ٦٦٤ ٥ إلى موريتانيا^(٣٢). وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، كان ٦٩ ٣٩٠ لاجئاً قد أُعيدوا إلى أوطانهم، ٦٠ في المائة منهم أُعيدوا قبل ٢٠١٥^(٣٣) و ٦,٥ في المائة فقط في عام ٢٠١٨، وهو ما لا يمثل سوى تقدم طفيف في العام الماضي^(٣٤).

٤٢ - وبعد توصية الفريق للجنة الفرعية المعنية بالعدالة والمصالحة والمسائل الإنسانية التابعة للجنة متابعة الاتفاق بتوفير مكان مناسب لمناقشة كيفية ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الشمالية (S/2018/581، الفقرة ١٩٥ (د))، عُقد اجتماع في ٢٠ أيلول/سبتمبر مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والجماعات الموقعة لتبادل الأفكار بشأن كيفية تحسين إمكانية الوصول. غير أنه لم يتم تناول هذه المسألة في اللجنة الفرعية في اجتماعها الذي عقد في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وترد في المرفق ٩ المسائل التي أُبلغ عنها أثناء ذلك الاجتماع.

ثالثا - الجماعات المسلحة

٤٣ - يمثل تدهور الحالة الأمنية والتهديد الإرهابي عقبتين كبيرتين أمام التنفيذ الكامل للاتفاق. ويسهم كلا العاملين في زيادة نفوذ الجهاديين وقدرتهم على بث الخوف في صفوف السكان وممثليهم، وعرقلة قدرات البعثة المتكاملة، والحيلولة دون إيصال المساعدات الإنسانية.

(٣١) انظر: Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "Country operation update: Burkina Faso", October 2018.

(٣٢) انظر: UNHCR, "Operational update: Mauritania", 15 November 2018.

(٣٣) مراسلات البريد الإلكتروني مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مالي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، محفوظة لدى الأمانة العامة.

(٣٤) انظر: Commission on population movement, "Mali: rapport sur les mouvements de populations", 15 November 2018.

٤٤ - ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ركزت جماعة نصرّة الإسلام والمسلمين (المدرجة باسم QDe.159)، سواء من حيث الاستهداف العمليّ أو الدعاية، على تعطيل المرحلة الثانية من تفعيل آلية تنسيق العمليات، لا سيما في تمبكتو (انظر المرفق ١٠). وقد يدل ذلك على أن تفعيل الآلية سيشكل على الأرجح تهديداً للتنفيذ الناجح لاستراتيجية جماعة نصرّة الإسلام والمسلمين الطويلة الأجل التي تخطط لأن تصبح دولة موازية.

٤٥ - وتواصل المنظمة الجهادية، عبر كتائبها المحلية، تصوير نفسها بصورة البديل الوحيد ذي المصادقية القادرة على استعادة الأمن والعدل (المرجع نفسه). وتوضح التطورات الجارية مؤخراً في منطقة تمبكتو هذه الاستراتيجية، ولا سيما استهداف بعض الجماعات المسلحة دون غيرها، والنفوذ المتزايد لشبكة القضاة التابعة لجماعة نصرّة الإسلام والمسلمين.

الاغتيالات المستهدفة في تمبكتو

٤٦ - في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وقع منسق تنسيقية الحركات الأزوادية في آلية تنسيق العمليات في تمبكتو منذ حزيران/يونيه ٢٠١٨، سلوم لغبيد مبيغي المعروف أيضاً باسم سالم ولد بيكي (يُكتب بالإنكليزية Becki أو Beki)، في كمين وقُتل في سيارته على يد أفراد مجهولين. ويُفاد أنه غادر منزله وحده بعد تلقيه مكالمات هاتفية في حوالي الساعة التاسعة مساءً، دون سلاحه، للقاء شخص في منطقة معزولة إلى الشرق من تمبكتو، إلى جوار مقبرة. ويقال إن آخر مكالمات هاتفية تلقاها بيكي كانت من رئيس الأركان العسكري السابق للحركة العربية الأزوادية - تنسيقية الحركات الأزوادية، إبراهيم ولد هاندا. وهاندا هو أيضاً ابن عم بيكي ويشغل حالياً منصب نائب رئيس الأركان العسكري لتنسيقية الحركات الأزوادية، ومقر عمله في كيدال^(٣٥).

٤٧ - وأُلقت أجهزة الاستخبارات المالية القبض على هاندا في باماكو في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بينما كان يحضر الاجتماع الثامن والعشرين للجنة متابعة الاتفاق. ووفقاً لعضو بارز في الحركة العربية الأزوادية - تنسيقية الحركات الأزوادية، كان سالم بيكي يتصل هاتفياً بهاندا بشكل منتظم. وتلقى بيكي أيضاً بشكل متكرر تهديدات بالقتل لأنه كان مشهوراً بأنه قائد عسكري لديه نفوذ وخبرة، وأنه بالتالي قادر على قيادة مكوّن تنسيقية الحركات الأزوادية داخل آلية تنسيق العمليات^(٣٦). وأُطلق سراح هاندا في ١٦ أيلول/سبتمبر^(٣٧).

٤٨ - وأفيد أن الممثل الإقليمي لتنسيقية الحركات الأزوادية في منطقة تمبكتو، أحمد أغ محمد علي، نجح من محاولة اغتيال في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨^(٣٨). وكان يقود سيارته على الطريق الرئيسي غرب تمبكتو باتجاه تين تيلوت حينما أطلق مسلحان يستقلان دراجة نارية عدة عيارات نارية باتجاهه في حوالي

(٣٥) اجتماع مع مصدر سري، باماكو، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(٣٦) اجتماع مع مصدر سري، باماكو، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(٣٧) وفقاً لتقرير سري مؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، في ١٥ أيلول/سبتمبر هدّد رئيس الأركان العسكري الإقليمي لتنسيقية الحركات الأزوادية في تمبكتو، العقيد الحسني ولد غولام، بمهاجمة القوات المسلحة المالية في حالة عدم إطلاق سراح هاندا بنهاية اليوم نفسه.

(٣٨) في اليوم نفسه، نشر أحمد أغ محمد علي ما يلي على موقع فيسبوك: "لا يموت أحد قبل أجله. فليفهم كل من يريد أن يفهم"؛ متاح على الموقع الشبكي التالي: www.facebook.com/ahma.agmohamedaly/posts/2098655073498877 (جرى الاطلاع عليه في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

الساعة ١٠:٣٠ صباحاً. وفي اليوم نفسه، أصدرت تنسيقية الحركات الأزوادية بياناً أدانت فيه ما جرى مؤخراً من تصعيد للهجمات والاعتقالات التي كانت تستهدف قادتها السياسيين والعسكريين^(٣٩).

٤٩ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اغتيل في وضح النهار ضابط من فصيل الحركة العربية الأزوادية التابع لائتلاف الجماعات المسلحة كان قد أدمج في آلية تنسيق العمليات، يدعى مولاي تهامي، على يد رجلين مسلحين في مركبة في حي أبراز بتمبكتو.

٥٠ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن مقتل تهامي، ولكن ليس عن محاولة اغتيال أغ محمد علي. وفي بيان مطبوع جرى تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أعلن جمال عكاشة (QDi.313)، المعروف أيضاً باسم يحيى أبو الهمام، مسؤوليته عن مقتل بيكي، كما وجّه تهديدات إلى حكماء الفصيل العربي ولد إدريس من البرايش، وهم رجال القبائل الذين ينتمي إليهم بيكي. ولم يتسنّ للفريق التأكد من صحة البيان بصورة قطعية^(٤٠).

استمرار توسع وجود ائتلاف شعب أزواد في غرب منطقة تمبكتو

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل محمد عثمان أغ محمدون المدرج اسمه في القائمة (MLi.003) إحكام قبضته على طائفته وتعزيز الوجود العسكري لائتلاف شعب أزواد في منطقة تمبكتو.

٥٢ - وإضافة إلى منصبه كأمين عام لائتلاف شعب أزواد والمتحدث باسم تنسيقية حركات الوفاق، يتولى محمد عثمان أيضاً منصب نائب رئيس المجلس الأعلى لكيل رزاف - الشريفيين منذ تأسيسها في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأدى الائتلاف ورئيسه محمد علي أغ مطاهل، المعروف أيضاً باسم دولي، الممثل السابق للحركة الوطنية لتحرير أزواد في نواكشوط، دوراً فعالاً في إضفاء الشرعية على محمد عثمان كزعيم للطائفة ونمو قوة طائفة كيل رزاف المعادية لاتحاد قبائل كيل انتصار.

٥٣ - ومنذ عام ٢٠١٦، نظم ائتلاف شعب أزواد والمجلس الأعلى لطائفة كيل رزاف عدة تجمعات للطوائف، بما فيها تجمعات في تين - نيري (٢٠ كيلومتراً شرقي قرية الأرنب) في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وغوندام في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧، وزويرا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وإنيلا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. كما شجع حفر بئر وافتتاح سوق في تين - نيري في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، حيث يربط رجال تابعون لائتلاف شعب أزواد في نقطة تفتيش منذ ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نظم الائتلاف والمجلس الأعلى مرة أخرى تجمعاً في رأس الماء حضره ما بين ٢٠٠ و ٤٠٠ شخص، معظمهم من طائفتي كيل رزاف وكيل تيت.

(٣٩) بيان تنسيقية الحركات الأزوادية رقم 016CD/2018-CC-CMA، متاح على الموقع الشبكي التالي: <http://mnlamov.net/actualites.html?start=10>.

(٤٠) تشير عدة تفاصيل شكوكاً بشأن صحة هذا البيان: (أ) شكل غير مألوف (صورة لبيان مطبوع) والطريقة التي بُث بها؛ و (ب) الخطأ المطبعي في الإشارة إلى آلية تنسيق العمليات (التي طُبعت "MOG" عوضاً عن MOC)، بينما دأبت دعاية جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على الإشارة إليها باسمها الصحيح في عام ٢٠١٨، و (ج) كون البيان قد صدر مباشرة عن عكاشة، على العكس مما يحدث عادة من صدور البيانات عبر قناة الأندلس الإعلامية (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) أو الزلاقة (جماعة نصرة الإسلام والمسلمين). جاء في نبأ أن القوات الفرنسية قتلا عكاشة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٩، استناداً إلى بيان صحفي متاح على العنوان التالي: www.defense.gouv.fr/operations/barkhane/actualites/barkhaneneutralisation-d-un-important-chef-terroriste.

٥٤ - كما يؤدي هوكا هوكا أغ الحسني، المعروف أيضا باسم هوكا هوكا، دورا هاما في استراتيجية عثمان التوسعية. وكما ورد في تقرير الفريق النهائي لعام ٢٠١٨، عينت جماعة أنصار الدين (QDe.135)^(٤١) هوكا هوكا قاضي تمبكتو في أبريل/نيسان ٢٠١٢. وكان أسوأ الأعضاء سمعة من بين أعضاء شبكة القضاة الإسلاميين الذين عينهم عياد أغ غالي على الصعيد المحلي لتطبيق الشريعة الإسلامية في منطقة تمبكتو، إلى جانب أحمد أغ عبد الله، قاضي غوندام السابق، وهو الآن زعيم المجلس الأعلى لوحدة أزواد (عضو تنسيقية حركات الوفاق) في كويغوما ومها أغ شيباتا^(٤٢)، القاضي السابق في غورما راروس. وأغ عبد الله وأغ شيباتا كلاهما عضو حاليا في السلطة المؤقتة في تمبكتو ويمثل المجلس الأعلى لوحدة أزواد.

٥٥ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قام بتدبير إعادة الحكومة المالية لمحمد عثمان هوكا هوكا إلى منصبه السابق كمعلم في نظام التعليم العام أثناء حفل أقيم في معقله بزويرا. واعترف به أيضا مرة أخرى كقاض مرجعي لمنطقة بحيرة فاغيين بأسرها، لإقامة العدل خلال أيام الأسواق وتسوية النزاعات بين مختلف الطوائف المستقرة حول البحيرة. كما أكد شاهد مباشر للفريق أن هوكا هوكا ينتقل على متن سيارة تحمل أعلام ائتلاف شعب أزواد وترافقة عناصر مسلحة تابعة للائتلاف^(٤٣).

٥٦ - وكان هدف السلطات المالية الاستعانة بهوكا هوكا لتحسين الأمن في منطقة فاغيين وعلى طرق التجارة الاستراتيجية التي تربط بين تمبكتو وموريتانيا، إذ يعتبره سكان منطقة البحيرة المصدر الرئيسي للأمن ويحمله عدد كبير من المؤيدين^(٤٤).

٥٧ - وشارك هوكا هوكا في معظم التجمعات الطائفية التي نظمها محمد عثمان منذ عام ٢٠١٧، مساهما في ذبوع صيت عثمان ومصداقيته في المنطقة. وتشير عدة تقارير سرية إلى أن لهوكا هوكا روابط وثيقة مع كتيبة الفرقان المحلية التابعة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين^(٤٥). وكما ورد في تقرير الفريق النهائي لعام ٢٠١٨ (S/2018/581، الفقرة ٩٥) أن معقلها يقع في منطقة الوصرة شمال زويرا. وزويرا هي السوق الرئيسية لفصيلة العرب البرابيش في الوصرة، وتشكل محورا استراتيجيا بين تمبكتو وموريتانيا.

(٤١) أضيفت جماعة أنصار الدين إلى قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة في عام ٢٠١٣.

(٤٢) وفقا لما جاء في تقرير سري مؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨ كان أغ شيباتا، وهو عضو سابق في جماعة أنصار الدين ينتمي إلى طوارق كيل أسوك، على اتصال وثيق مع المنصور أغ القسوم، قائد الكتيبة المنصور أغ القسوم التابعة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في شمال غورما. وجاء في نشرة صحفية صادرة عن وزارة الدفاع الفرنسية أن المنصور قد قتلته قوة عملية برخان في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨؛ انظر فرنسا، وزارة القوات المسلحة، "Barkhane: la force Barkhane met hors de combat un groupe terroriste au Mali"، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨؛ كما أكد بيان صادر عن زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، عبد المالك دروكدل، مقتل المنصور في خطاب بثته إذاعة الأندلس في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(٤٣) مقابلة مع مصدر سري، في باماكو، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٤٤) تقرير سري، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. اجتماع مع مصدر سري، باماكو، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(٤٥) تذكر التقارير أن هوكا هوكا يلتقي على أساس منتظم مع عبد الرحمن ولد محمد سالم، المعروف أيضا باسم أبو طلحة الموريتاني أو الليبي أو الأزوادي، قائد الكتيبة، وله اتصالات منتظمة مع عكاشه؛ تقريران سريان، ١٦ أيار/مايو و ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ تقرير سري، غير مؤرخ، أطلع الفريق عليه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، محفوظ لدى الأمانة العامة. مقابلة مع مصدر سري، في باماكو، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٥٨ - وأخبر مصدر سري الفريق بأن اعتقال قوة بارخان للشيخ عبد اللاي أغ محمد، في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في المشرا، أدى إلى زيادة كبيرة في الحوادث الأمنية في المنطقة. ويُشتبه في كون أغ محمد، وهو ابن عم هوكا هوكا ورجل دين من ذوي النفوذ في أشران كان يعمل على نحو وثيق مع شبكة القضاة التقليديين في منطقة تمبكتو، عضوا في كتيبة الفرقان وزعيم مجموعة من العناصر المسلحة التابعة لائتلاف شعب أزواد^(٤٦).

٥٩ - وفي أعقاب مدهامة عملية برخان لمنزله الخاص بزويرا في نهاية آب/أغسطس واعتقال ابن عمه، احتبأ هوكا هوكا، ظنا منه أن القوات الفرنسية قد تطارده أيضا^(٤٧).

٦٠ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أصدرت تنسيقية حركات الوفاق بيانا للإعراب عن استيائها لتدهور الحالة الأمنية في زويرا مؤخرا، مؤكدة أن الترتيبات الأمنية التي قررتها المجتمعات المحلية قبل عامين لم تعد فعالة، وأشارت ضمنا إلى تفكيك شبكة هوكا هوكا وإلقاء القبض على محمد أغ^(٤٨). وصدر بيان آخر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ يعلن عن إنشاء قاعدة لائتلاف شعب أزواد في زويرا، نتيجة لتزايد انعدام الأمن، وأضفى بذلك صبغة رسمية على وجوده المستمر منذ أمد طويل في هذا المحور الاستراتيجي^(٤٩).

٦١ - ويرى الفريق أن هذه السلسلة من الأحداث تدل على تكامل في استراتيجيتي ائتلاف شعب أزواد التابعة لمحمد عثمان وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في المنطقة الغربية من تمبكتو، يستند إلى شكل من أشكال التعايش يخدم مخططات كل منهما.

حق الرد للجماعات المسلحة الممثلة

٦٢ - يتضمن المرفق ١١ الإجابات الخطية الواردة من تنسيقية حركات الوفاق وتنسيقية الحركات الأزوادية وغيرهما من الجماعات المسلحة الممثلة عقب صدور تقرير الفريق النهائي لعام ٢٠١٨.

رابعا - الجريمة المنظمة

٦٣ - الفقرة ٨ (ج) من القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) ذات الصلة بالجريمة المنظمة تتناول بالتحديد مسألة الاتجار بالمخدرات والأشخاص والأسلحة. وإضافة إلى ذلك، اضطر الفريق إلى التحقيق في الاتجار بالسلع المشروعة، لا سيما السجائر والوقود لأن من المحتمل أيضا أن تستفيد الجماعات المسلحة التي تهدد تنفيذ الاتفاق من الاتجار بهذه السلع.

(٤٦) مقابلة مع مصدر سري، في باماكو، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ تقرير سري، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، محفوظ لدى الأمانة العامة.

(٤٧) مقابلة مع مصدر سري، في باماكو، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(٤٨) CME, communiqué No. 010/CME/2018, 22 October 2018. متاح على العنوان: www.facebook.com/azawad.cpa/photos/pcb.2164721463769324/2164721403769330/?type=3&theater.

(٤٩) CME, communiqué No. 012/CME/2018, 30 October 2018. متاح على العنوان: <https://httpsahel-elite.com/2018/10/31/mali-securite-la-cme-securise-zouera-suite-aux-mecanismes-annoncee-par-le-communique-n-10-cme-2018>.

ألف - الاتجار بالمخدرات

٦٤ - وجه تقرير الفريق النهائي لعام ٢٠١٨ الانتباه إلى الاتجار براتنج القنب من المغرب وعلى طول الحدود بين الجزائر وموريتانيا، وعبر مالي إلى النيجر وليبيا، وذلك بالنظر إلى ضلوع الجماعات المسلحة في نقل هذه المخدرات عبر مالي. ويواصل الفريق التحقيق في ضلوع الجماعات المسلحة المالية والشبكات الإجرامية الدولية في الاتجار بالمخدرات. وإضافة إلى الطريق المشار إليه أعلاه، اضطر الفريق بعد الزيارة التي قام بها إلى بوركينا فاسو إلى النظر في الاتجار بالمخدرات الأخرى عبر الجزء الشرقي من البلد، على النحو المفصل في المرفق ١٢.

ضبط القنب في النيجر

٦٥ - يواصل الفريق التحقيق في ضبط راتنج القنب في حزيران/يونيه ٢٠١٨ وما يتصل به من اعتقالات في نيامي في وقت سابق في نيسان/أبريل ٢٠١٨، الذي أفاد به في تقريره النهائي (S/2018/581، الفقرات ١٢٦ إلى ١٢٩). واستنادا إلى سلطات النيجر كان القنب المضبوط الذي اكتشف في منزل بحري نيامي ٢٠٠٠ مخبأ في صناديق خشبية تُستخدم لنقل البرتقال من المغرب. ومن المرجح أن الصناديق قد نُقلت بواسطة شاحنات مبردة استخدمت أيضا في حالة مماثلة سابقة في تموز/يوليه ٢٠١٦^(٥٠).

٦٦ - ومن بين الأفراد المعتقلين عبد العالي بوتفالا الذي أدين سابقا بتهمة الاتجار بالمخدرات في المغرب (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٩)، وهو متخصص في إخفاء طرود القنب في المركبات. وأبلغت السلطات الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات الفريق بأن الأفراد الذين أُلقي القبض عليهم، والذين وصلوا من المغرب في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل، قد ذهبوا إلى مستودع آخر حيث ضُبط أولاً خمسة كيلوغرامات من راتنج القنب، وعُثر على صناديق فيها طبقات مخفية وأغلفة استخدمت للفي ما سمي بـ "حقائب مغربية" تحتوي على القنب^(٥١).

٦٧ - والشاحنات المبردة التي كانت تحمل الأطنان العشرة المفترضة لا بد أنها انطلقت من المغرب إلى نيامي عبر موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو. وكان ٣,٤ أطنان من بين الأطنان السبعة التي سرقتها شبكة منافسة، بحلول منتصف حزيران/يونيه، ستكون قد مرت عبر أغاديز في اتجاه ليبيا^(٥٢). وتم التعرف على اللصوص المزعومين ولكنهم ما زالون طلقاء^(٥٣).

٦٨ - وأشار الفريق في تقريره النهائي لعام ٢٠١٨ إلى الصلة بين عصابة الاتجار المعتقلة والجماعات المسلحة المالية، وهي صلة ظهرت من إلقاء القبض في نفس الوقت على أحمدو أغ بادي المرتبط بجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائها (غاتيا) (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٨). وقدمت السلطات

(٥٠) انظر، Moussa Aksar, "Qui protège Chérif ould Tahar, célèbre narcotraficant du Sahel?", Mondeafrique, 7 February 2017, متاح على العنوان <https://mondeafrique.com/protège-cherif-ould-tahar-celebre-narcotraficant-sahel>.

(٥١) تقرير سري، غير مؤرخ، محفوظ لدى الأمانة العامة. اجتماع مع المكتب المركزي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، نيامي، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(٥٢) المرجع نفسه.

(٥٣) أبلغ الفريق في وقت سابق أنهم قد أُلقي القبض عليهم أيضا (S/2018/581، الفقرة ١٢٩) ولكن الحال ليس كذلك على ما يبدو.

النيجرية مزيداً من الأدلة على هذه الصلة بالجماعات المسلحة المالية، وأشارت إلى هنون ولد علي مهارا، أحد الزعماء الرئيسيين للحركة العربية لأزواد/تنسيقية حركات أزواد، الذين جاءوا إلى نيامي في نهاية أيار/مايو ٢٠١٨ للمناشدة بالإفراج عن واحد من الرعايا الماليين أُلقي القبض عليه فيما يتعلق بالقضية. ولم يتمكن الفريق من الوصول إلى بيت هنون ولد علي للحصول على تعليقاته.

باء - الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

٦٩ - خص الفريق بالذكر في تقريره النهائي لعام ٢٠١٨ شخصين يؤديان دوراً مركزياً في الاتجار بالمهاجرين، هما باي كوليبالي ومحمدو أغ رهيسا (MLi.002) المرتبطين بجماعة غاتيا، الأولى بجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائها والثاني بالمجلس الأعلى لوحدة أزواد وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (المرجع نفسه، الفقرتان ١٤١ و ١٤٣). وقام كوليبالي رسمياً بتسجيل شركة النقل التي يملكها، تيناريوين (انظر المرفق ١٣) عقب إلقاء القبض على تسعة أفراد ضالعين في تهريب المهاجرين في غاو في شباط/فبراير ٢٠١٨ (المرجع نفسه، الفقرة ١٣٩). وطلب الفريق إلى سلطات مالي إعطائه وثيقة تسجيل الشركة، ولكن حتى وقت كتابة هذا التقرير كان لا يزال ينتظر رداً من مكتب الضرائب الوطنية. وقال مصدر سري للفريق إنه بُعيد نشر التقرير النهائي للفريق في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨، رأى أغ رهيسا في باماكو بعد وصوله جواً من أبيدجان، كوت ديفوار.

جيم - الاتجار بالسلع المشروعة

تهريب السجائر إلى مالي

٧٠ - في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ضبطت سلطات مالي ٥١٥ صندوق سجائر من العلامة التجارية "American Legend" مستوردة بصورة غير مشروعة من النيجر عبر بلدة لا بابيزانغا على الحدود المالية (صورة ووثائق الشاحنة المعنية في المرفق ١٤). وضُبطت السلع لأن الناقلين لم يبرزوا تصريح الاستيراد، ولا يسمح باستيراد السجائر من هذه العلامة التجارية إلى مالي^(٥٤).

٧١ - وأسفر ضبطها عن اندلاع اضطرابات في مدينة غاو، حيث قامت رابطة التجار والناقلين في غاو بإغلاق البلدة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٨، ونظمت احتجاجاً أمام المجلس الإقليمي^(٥٥). وأثناء ليلة ١٢ إلى ١٣ تموز/يوليه، قامت عصابات مسلحة منتسبة إلى الرابطة بنهب غرفة التخزين التابعة للشركة الوطنية للتبغ وعيدان الثقاب في مالي^(٥٦)، التي تتمتع بحق حصري لاستيراد السجائر وصنعها في مالي^(٥٧).

(٥٤) المحضر الحرفي لعملية الضبط الذي أعده الدرك الوطني في لا بابيزانغا يوم ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، محفوظ لدى الأمانة العامة.

(٥٥) تقرير سري، ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨، محفوظ لدى الأمانة العامة. انظر أيضاً: Ibrahima Dia, "Gao: la ville paralysée", ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٨, à cause d'une grève des commerçants", Malinet,

(٥٦) Le Témoin "La Sonatam de Gao vidée de 400 cartons de cigarettes par les mouvements armés," ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(٥٧) بموجب المرسوم ٤٧ PG-RM، المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٧٠، المحفوظ لدى الأمانة العامة.

٧٢ - وأكد ناقلو الشاحنة التي كانت تحمل صناديق السجائر المضبوطة للسلطات المالية أنهم أخذوا السلع من بلدة ماركوي في شمال شرق بوركينا فاسو^(٥٨). وتمكن الفريق من التعرف على الشخص الذي أعاد تصدير السجائر المضبوطة في نيامي، وهو سيديين أكداك من شركة أكداك للاستيراد والتصدير، الذي أوضح أن السلع جُلبت عبر الحدود من ماركوي ودخلت النيجر في دوليبيل، وجرى التصريح عنها في مركز الدخول في تيرا ومركز الخروج في أيورو للجمارك^(٥٩). وقال أيضا للفريق إن السلع المضبوطة كانت جزءا من طلب صادر عن تاجر يقيم في غاو يُدعى البشار لشراء ١٠٠٠ صندوق. وأكد أكداك كذلك أنه علق تسليم ٧٠ صندوقا متبقيا لا يزال مستحقا للبشار بالنظر إلى ضبطها وآثار عملية الضبط في غاو، وكذلك مرسوم موقع في النيجر يوم ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (انظر المرفق ١٥)، الذي أعلن أنه لم يكن على علم به. ويرمي هذا المرسوم إلى وقف عبور ما يسمى "السجائر البيضاء غير المشروعة"^(٦٠) التي لا تحمل علامة أي بلد بعينه، وهو الحال بالنسبة للسجائر المعنية (انظر صورة علبة سجائر في المرفق ١٦).

٧٣ - وينص هذا المرسوم على أن السجائر المعاد تصديرها يجب أن تحمل المعلومات المطلوبة في بلد المقصد، وهو مالي وفقا للتصريح الجمركي (انظر المرفق ١٤، البند ٢). وأكد أكداك أن سجائر American Legend كان المقصود أن تُنقل مرة أخرى عبر مالي إلى الجزائر وأوروبا. وأبلغ الفريق أن السجائر المذكورة موجودة في مستودع للجمارك في ماركوي ويأخذها عادة صغار الوكلاء الذين يهربونها مباشرة إلى مالي. وتأكد الفريق من مصادر أخرى أن طريق الإمداد المعتاد ينطوي على استخدام المركبات والدراجات النارية الصغيرة لنقل السجائر من ماركوي عبر نهر النيجر في تاسيغا، ثم تنقل لاحقا تحت حراسة الجماعات المسلحة المالية المرتبطة بتحالف الجماعات المسلحة^(٦١).

٧٤ - وسجائر American Legend تنتجها شركة Karelia Tobacco في اليونان، التي تعتبر نوعا أبيض غير مشروع في أوروبا^(٦٢). وتشير عدة تقارير ومقالات تعود إلى عام ٢٠١٧ إلى سجائر American Legend التي يجري تصديرها إلى بوركينا فاسو ثم تُهرب فيما بعد عبر الصحراء، بما في ذلك مالي، لإعادتها بطريقة غير قانونية إلى فرنسا أو أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط^(٦٣).

٧٥ - وزودت شركة Karelia Tobacco الفريق بمعلومات عن أحدث شحنة أرسلتها، في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٨، إلى شركة Soburex التي يملكها أبولينير كومباوري في واغادوغو، وتتكون من

(٥٨) المحضر الحرفي رقم ٤ الذي أعده الدرك في لايبانغا، يوم ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، المحفوظ لدى الأمانة العامة.

(٥٩) اجتماع ومقابلات هاتفية مع سيديين أكداك، نيامي، ١٤ كانون الأول/ديسمبر و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(٦٠) السجائر البيضاء غير المشروعة سجائر "تصنع عادة بشكل قانوني في أحد البلدان/الأسواق ولكن الأدلة توحي بأنها قد هُربت عبر الحدود أثناء عبورها إلى السوق المقصودة قيد الاستعراض حيث يمنع القانون أو يقيد توزيعها، وتباع دون دفع ضريبة". انظر التعريف الوارد في الوثيقة، KPMG "Illicit cigarette trade in the Maghreb region", 26 July 2017، متاح على العنوان التالي: www.pmi.com/resources/docs/default-source/pmi-sustainability/report-on-the-illicit-cigarette-trade-in-the-maghreb-region.pdf?sfvrsn=67a69ab5_2

(٦١) مقابلات مع شخصيات مطلعة في الأوساط التجارية في باماكو، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ تقرير سري، ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، محفوظ لدى الأمانة العامة.

(٦٢) KPMG, *Illicit Cigarette Trade in the Maghreb Region*، الصفحة ١٢.

(٦٣) تقرير استخباري تجاري سري، ٢٠١٧، محفوظ لدى الأمانة العامة؛ Sarrah O. Bakry, "Contrebande et terrorisme: les 40 milliards qui ont démasqué le réseau menaçant la Tunisie", La Presse Business, 3 April 2017.

١٠ ٠٠٠ صندوق، عبر ميناء أبيدجان (وثيقة الشحن في المرفق ١٧). ولا تحدد وثيقة الشحن مكان التسليم النهائي، ولكن تصريح النقل يشير إلى بوركينا فاسو كمقصد (المرفق ١٨). كما أكدت شركة Karelia Tobacco أن الرمز المرجعي على أحد علب السجائر التي تاجر بها أكداً يدل على أنها تعود إلى شحنة آذار/مارس ٢٠١٨ المرسلة إلى شركة Soburex (الرمز المرجعي مدرج في المرفق ١٩). وبموجب اتفاق عام ٢٠١٤ المبرم بين شركة Karelia Tobacco وشركة Soburex تلتزم الأخيرة باحترام التشريعات ذات الصلة في بلدان البيع بالتجزئة ومنع الاستهلاك في البلدان المحظورة فيها، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وتحفظ شركة Karelia Tobacco بالحق في فسخ الاتفاق في حال وقوع أي انتهاك لهذه الأحكام^(٦٤).

٧٦ - بيد أن أكداً أكد أن شحنته المرسلة إلى مالي جاءت من الشحنة التي أرسلتها شركة Karelia Tobacco في آذار/مارس ٢٠١٨ إلى شركة Soburex. وقال للفريق أيضاً إن شركة Soburex قد جلبت شحنات آذار/مارس بأكملها تحت مرافقة جمركية من الحدود الإيفوارية إلى ماركوي حيث تم تخزينها في مستودعات الجمارك عند إعادة تصديرها. ولا يزال الفريق ينتظر رداً من شركة Soburex لمواصلة توضيح سلسلة الاتجار إلى مالي.

٧٧ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، أصدرت بوركينا فاسو مرسوماً ماثلاً لوقف السجائر البيضاء غير المشروعة، ويقتضي وضع علامات خاصة ببلد المقصد (المرفق ٢٠). وينطبق ذلك أيضاً على السلع المعاد تصديرها، حيث ينص قانون الجمارك في بوركينا فاسو لعام ١٩٩٢ على أن إعادة التصدير بين المستودعات الجمركية تقع تحت نظام العبور^(٦٥).

٧٨ - وأصدر كل من بنن وتوغو تشريعات مماثلة في عام ٢٠١٧، مما يوضح سبب أن آخر شحنة دخلت أبيدجان وليس لومي، التي كانت تمر عبرها سابقاً صادرات شركة Karelia Tobacco إلى شركة Soburex^(٦٦).

٧٩ - وحصل الفريق على مستندات شحنتين يتألف كل منها من ١٠ ٠٠٠ صندوق في عام ٢٠١٦. وتم التصريح لشحنة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦ بالمرور عبر بوركينا فاسو وكانت وثيقة التصريح لها بالعبور تدل على أن شركة Soburex مالي هي الشركة المتلقية (المرفق ٢١، البند ٢) وهذه الشركة ليست مسجلة في مالي (المرفق ٢٢). ومنع عبور شحنة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في ميناء لومي (المرفق ٢٣). وقد جاء ذلك بعد مجموعة من الرسائل مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (المرفق ٢٤) موجهة من المديرية العامة للجمارك في مالي إلى نظيراتها في بنن وبوركينا فاسو وتوغو والنيجر لطلب التعاون في وقف عبور السجائر المتجهة إلى مالي ولكنها غير مستوفية للشروط المنصوص عليها في أنظمة مالي^(٦٧). ولكن أفرج عن الشحنة في ١ شباط/فبراير ٢٠١٧ (انظر تاريخ الإفراج في المرفق ٢٣، البند ٤)، ولكنها لم تكن مسجلة للمرور عبر بوركينا فاسو.

(٦٤) استلم رد شركة Karelia Tobacco على طلب الفريق للمعلومات في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وشمل الاتفاق مع شركة Soburex والمستندات ذات الصلة بالشحنة المعنية.

(٦٥) انظر المادة ١١٢ من قانون الجمارك في بوركينا فاسو، القانون رقم 03/92/ADP المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، المتاح على العنوان التالي <http://www.ifrc.org/Docs/idrl/863FR.pdf>.

(٦٦) بلغت صادرات اليونان من السجائر إلى بوركينا فاسو ذروتها في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١ وإلى النيجر في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١١. وتتوجه صادرات اليونان الحالية إلى ليبيا. انظر قاعدة بيانات الأمم المتحدة UN Comtrade database المتاحة على العنوان التالي: <https://comtrade.un.org/>.

(٦٧) طبقاً لأنظمة مالي، إلصاق خاتم "لبيع في مالي" إلزامي وللشركة الوطنية للتبغ وعيدان الثقاب حقوق حصريّة في الاستيراد.

٨٠ - وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧، وجه المدير العام للجمارك في مالي رسالة (المرفق ٢٥) إلى نظيره في بوركينا فاسو يوجه فيها الانتباه إلى وصول الشحنتين المذكورتين أعلاه إلى لومي في عام ٢٠١٦ وعبرهما بوركينا فاسو بصورة غير قانونية ودخولهما إلى مالي عبر ماركوي، وطلب إلى سلطات الجمارك في بوركينا فاسو أن تتخذ الإجراءات اللازمة. وأكد المدير العام للجمارك في بوركينا فاسو، في رده المؤرخ ٣١ أيار/مايو (المرفق ٢٦)، تعاونه على وقف هذه الممارسات. وهذا التبادل الأخير للرسائل هو على الأرجح السبب الذي دفع شركة Soburex وأكداً إلى محاولة تحويل دخول الشحنتين إلى مالي بإدخالهما عبر النيجر. واعترف أكداً بأن الشحنتين السابقتين المكونتين من ٣٠٠ صندوق و ١١٥ صندوقاً (انظر المرفق ١٤، البند ٣) اللتين أعاد تصديرهما على متن الشاحنات أعيدت تعبئتهما وإخفاؤهما في مركبات أصغر بعد التخليص الجمركي في النيجر وقام عميله في غاو بجلبهما بشكل غير مشروع إلى مالي.

٨١ - ولم تتمكن سلطات الجمارك في بوركينا فاسو من تتبع إجراءات استيراد أو إعادة تصدير سحائر American Legend أو السحائر اليونانية المنشأ أو مرورها عبر البلد في عام ٢٠١٨^(٦٨). وأفاد أكداً بأن صناديق السحائر تنقل في قوافل مؤلفة من عدة مركبات لا يمكن أن تمر دون أن يلاحظها أحد (انظر أيضاً قائمة الشاحنات السبع في المرفق ٢٣، البند ٥، المعدة لنقل ١٠ ٠٠٠ صندوق).

٨٢ - ومن الجدير بالإشارة أن صادرات السحائر الواردة من اليونان التي لا تحمل علامة بلد معين ليست غير قانونية وفقاً للقانون الوطني، وذلك على الرغم من توجيه صادر عن الاتحاد الأوروبي مؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤^(٦٩)، يرمي في جملة أمور إلى ضمان إمكانية تحديد مسارها، بوسائل منها إضافة السوق المعتمدة للبيع بالتجزئة كجزء من الرموز الفريدة على علب السحائر. ولكن في القانون اليوناني الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر المرفق ٢٧) الذي يكيّف التشريعات اليونانية مع توجيه الاتحاد الأوروبي، حذفت المادة ١٥ من التوجيه المتعلقة بإمكانية تحديد المسار. بل إن الرمز الموجود على إحدى العلب التي تاجر به أكداً (انظر المرفق ١٩) لا يحدد السوق المعتمدة للبيع بالتجزئة، وفقاً لشركة Karelia Tobacco. ووفقاً للتوجيه، ستنفذ الأحكام ذات الصلة من المادة ١٥ بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩. ووقعت اليونان على بروتوكول منظمة الصحة العالمية للقضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ الذي بدأ نفاذه في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ ويقضي بمثل هذا التبغ، ولكنها لم تصدق عليه^(٧٠).

٨٣ - وسعر بيع صندوق يحتوي على ٥٠ علبة من سحائر American Legend إلى الموزعين الأفارقة هو ١٢٠ دولاراً، وتبلغ قيمتها في أوروبا ٢٠٠٠ دولار، باستخدام قيمة البيع بالتجزئة البالغة ٤ دولارات

(٦٨) اجتماع مع سلطات الجمارك في واغادوغو، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(٦٩) التوجيه رقم 2014/40/EU، الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن التقريب بين القوانين واللوائح والأحكام الإدارية للدول الأعضاء فيما يتعلق بصنع التبغ وبيعه والمنتجات ذات الصلة وإلغاء التوجيه 2001/37/EC؛ وكانت هناك انتقادات لعدم تنفيذ توجيه الاتحاد الأوروبي، بالإشارة إلى شركة Karelia Tobacco، في وسائل الإعلام الإيطالية؛ انظر Andrea Valle، "Tabacco, il contrabbando brucia 48 miliardi ma la UE fa finta di niente"، *Libero*, 8 July 2017.

(٧٠) صدقت كوت ديفوار وبوركينا فاسو على البروتوكول في عام ٢٠١٦.

لكل علبة^(٧١). وبالتهرب من دفع الضرائب، فإن شحنة عادية تحتوي على ١٠ ٠٠٠ صندوق، مثل تلك المشار إليها أعلاه، ستدر ١٨ مليون دولار، وهو مبلغ يدر فوائد طوال سلسلة التجارة تزيد على ١٣ مليون دولار، أو نحو ٦ ملايين دولار عندما تُباع بيع تجزئة في شمال أفريقيا حتى بعد طرح تكاليف النقل (المقدرة بدولار واحد لكل علبة)^(٧٢).

الوقود

٨٤ - باشر الفريق التحقيق في الشبكات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالبشر وفي فرض إتوات على واردات الوقود من النيجر إلى مالي. وترد النتائج الأولية للتحقيق في المرفق ٢٨.

خامسا - انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

ألف - قتل المدنيين

٨٥ - لاحظ الفريق، في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، زيادة في انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يشهدها البلد. وقد سجل الفريق ٢٨٣ حالة من حوادث العنف ضد المدنيين والمنظمات الإنسانية ومختلف أشكال الوجود الأمني الدولي، بما في ذلك القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والبعثة المتكاملة والسلطات وقوات الأمن الحكومية في مالي. وأسفرت هذه الحوادث عن مقتل ٤٦٠ مدنيا، من بينهم نساء وأطفال، واثنان من أفراد حفظ السلام في البعثة، و ٢٨ جنديا ماليا، ومسؤول حكومي واحد^(٧٣). وتشير البيانات إلى حدوث زيادة حادة في الحوادث وعمليات القتل في كانون الأول/ديسمبر، وقد ارتكب معظمها في منطقة موبتي.

موبتي

٨٦ - كانت منطقة موبتي المنطقة الأكثر تضررا من العنف في النصف الثاني من عام ٢٠١٨. وكانت دوائر كورو، وبانكاس، ودجيني الأكثر تضررا من النزاعات القبلية، والتنافس على الموارد، وأعمال اللصوصية، وهجمات الجماعات الجهادية، وعمليات القوات العسكرية. وقد أدى غياب مؤسسات الدولة وانعدام المساءلة إلى تفاقم ثقافة الإفلات من العقاب. ويأخذ معظم هذه الحوادث نمطا يتمثل في الانتقام وعمليات القتل الثأرية، مما يفضي إلى دوامات عنف محدمة تتضرر منها أعداد متزايدة من الضحايا. وقد تلقى الفريق معلومات غير شاملة، لكنها نموذجية، عن بعض أخطر الحوادث التي تضرر منها المدنيون:

(أ) في حزيران/يونيه ٢٠١٨، قُتل ما لا يقل عن ٢٤ مدنيا من الفولانيين، من بينهم ٥ أطفال، في سلسلة من الهجمات شُنت على قرية كوماغا، في دائرة جيني. وأُحرقت المنازل وقُتبت الممتلكات وشُرد الناس. وقد أُنذرت القوات المسلحة المالية المتمركزة في دجيني، على بعد ١٨ كيلومترا من

(٧١) ذكرت وسائل الإعلام الفرنسية أن سعر علبة سجائر American Legend بالتجزئة في باريس يبلغ ٣,٥٠ يورو؛ انظر Henri Seckel, "Barbès, le carrefour de toutes les combines", *Le Monde*, ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(٧٢) اجتماع مع شخصيات مطلعة في الأوساط التجارية، في باماكو وتمبكتو، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(٧٣) قاعدة بيانات فريق الخبراء، محفوظة لدى الأمانة العامة.

كوماغا قبل وقوع الهجوم الأول، لكنها وصلت للدفاع عن القرية بعد فوات الأوان. ووفقاً للتحقيقات التي أجرتها البعثة المتكاملة ومنظمات حقوق الإنسان، زُعم أن *الدوزو* - أعضاء تجمعات الصيادين التقليديين - المنتمين إلى قبيلة بامبارا، هم الذين قاموا بهذه الاعتداءات^(٧٤). وأكدت البعثة المتكاملة وقوع ٥٨ هجوماً آخر خلال عام ٢٠١٨ في هذه المنطقة؛

(ب) وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قامت ميليشيا دان نا أمباساكو، وهي جماعة مسلحة يقودها يوسف تولوبا ويمثلها على المستوى السياسي دافيد تمبيني، وتتألف من صيادين تقليديين ومن شباب قبيلة دوغون، بمهاجمة قرية فولانية في ليسوغو، على بعد ٣٢ كيلومتراً جنوب بلدة بانكاس. وقُتل ما لا يقل عن ١٥ مدنياً من الفولانيين، من بينهم امرأتان، وأُحرقت عدة منازل. وزُعم أن هذا الهجوم وقع ثأراً لمقتل أحد أفراد الميليشيا من قبيلة دوغون^(٧٥)؛

(ج) وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قام رجال ينتمون إلى ميليشيا دان نا أمباساكو، على مقربة من قرية غاري، بدائرة بانكاس، باختطاف شاحنة كبيرة كانت تنقل أكثر من ٦٠ شخصاً كانوا قد فروا من قرية مورا خوفاً من التعرض لهجوم وشيك. واصطحب أفراد الميليشيا الشاحنة إلى قرية ويلاً، حيث أمرو الرجال بالخروج منها، ثم أعدموا سبعة من الرجال والفتيان. ومُثلت جثثهم ونُقلت بعيداً على متن دراجات آلية ثلاثية العجلات. واحتُجز من تبقوا، وهم ٣٠ امرأة و ٢٠ طفلاً، لمدة ثلاثة أيام في انتظار تلقي فدية من أسرهم. وهاجمت ميليشيا دان نا أمباساكو قرية مورا في اليوم التالي مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٢ شخصاً^(٧٦)؛

(د) وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، هاجمت عناصر مسلحة، يُعتقد أنها من صيادي *الدوزو* التقليديين، قرية كولوغون - فولاني، على بعد حوالي ٣٠ كيلومتراً جنوب بلدة بانكاس. وقُتل ما لا يقل عن ٣٨ شخصاً، من ضمنهم امرأتان، وجميعهم من قبيلة فولاني وأُحرقت عدة منازل وشُرد السكان^(٧٧). وشُنت تسع هجمات أخرى في دائرة بانكاس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ووفقاً للمعلومات التي تم جمعها، أصدرت منظمات إنسانية إنذاراً مبكراً إلى الحكومة، بيد أنها لم تتخذ سوى

(٧٤) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبعثة المتكاملة، "Rapport sur les abus des droits de l'homme commis dans le village de Koumaga, cercle de Djenné, région de Mopti 23-25 juin 2018" (تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في قرية كوماجا بدائرة دجيني، منطقة موبتي، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨)، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمؤسسة المالية لحقوق الإنسان، *In Central Mali, Civilian Populations Are Caught Between Terrorism and Counterterrorism: Fact-Finding Mission Report* (وسط مالي: السكان يجدون أنفسهم محاصرين بين مطرقة الإرهاب وسندان مكافحة الإرهاب: تقرير بعثة تقصي الحقائق) (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

(٧٥) هيومن رايتس ووتش، "Mali: Militias Kill over 75 Civilians" (مالي: الميليشيات تقتل أكثر من ٧٥ مدنياً)، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ تقرير سري، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(٧٦) الأمم المتحدة، تقرير سري، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، محفوظ لدى الأمانة العامة؛ هيومن رايتس ووتش، "Mali: Militias Kill over 75 Civilians" (مالي: الميليشيات تقتل أكثر من ٧٥ مدنياً).

(٧٧) البعثة المتكاملة، "La MINUSMA condamne l'attaque contre les civils du village de Koulogon Peul (30 km au sud du cercle de Bankass) dans la région de Mopti" (البعثة المتكاملة تدين الهجوم الذي تعرض له المدنيون في قرية كولوغون بول (على بعد ٣٠ كيلومتراً من دائرة بانكاس) في منطقة موبتي)، نشرة صحفية، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

إجراءات قليلة أو لم تتخذ أي إجراء على الإطلاق^(٧٨). وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، اعتقلت قوات الدرك رئيس بلدية كولوغون هابي على خلفية الاشتباه في أنه على علاقة بالجماعات المتطرفة التابعة لقبيلة دوغان، ونقلته إلى سيفاري للتحقيق معه^(٧٩).

٨٧ - ولا تزال دوامة العنف مستمرة في منطقة موبتي، على الرغم من توقيع اتفاق سلام بين قبيلتي فولاني ودوغان من دائرة كورو في ٢٨ آب/أغسطس وعلى الرغم من تعهد ميليشيا دان نا أمباساكو بالتوقيع على وقف إطلاق نار في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨^(٨٠). ويعتزم الفريق مواصلة التحقيق في هيكل قيادة ميليشيا دان نا أمباساكو، بغية تحديد الجهات التي تتحمل المسؤولية في هيكل القيادة عن انتهاكات حقوق الإنسان المذكورة أعلاه على وجه الخصوص.

٨٨ - وترد معلومات أكثر تفصيلاً عن منطقة موبتي في المرفق ٢٩.

منطقة ميناكا

٨٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت ميناكا ثاني أكثر المناطق في البلد عنفاً. وقد تضرر المدنيون والمنظمات الإنسانية من الاشتباكات التي وقعت بين الجماعات المسلحة ومن العمليات العسكرية والأعمال الإجرامية. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نُفذت في منطقة ميناكا ٣٢ في المائة من حوادث العنف و ٢٧ في المائة من أعمال قتل المدنيين التي سجلها فريق الرصد في البلد. ووفقاً لما ورد في آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في مالي، تضاعف عدد القتلى في منطقة ميناكا تقريباً إذ ارتفع من ٢٣ قتيلاً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٤١ قتيلاً، من بينهم طفلان (S/2018/1174، الفقرة ٣٢).

٩٠ - وقد أسفرت حادثتان عن مقتل ما لا يقل عن ٧٠ مدنياً. وقد وقعت الحادثة الأولى، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عندما قامت مجموعة مكونة من ١٦ مسلحاً مجهولي الهوية على متن دراجات نارية بمهاجمة مخيمين بالقرب من غرب إنيكار، مما أدى إلى مقتل ٢٧ من المدنيين، من بينهم امرأتان، وإصابة ٣ مدنيين بجراح، وينتمي جميع الضحايا إلى قبيلة إيوغيليتان (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢). ويُزعم أن المجهوم قد نُفذ رداً على هجوم شُنَّ على قبيلة إيدارفان قبل بضعة أشهر من ذلك^(٨١). وقد وقعت الحادثة الثانية، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عندما هاجم رجال مسلحون على متن دراجات نارية قبيلة دوسك في تيساليتين (على بعد ٥٥ كيلومتراً جنوب شرق ميناكا)، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٤٣ رجلاً وفتى، وإصابة اثنين من الرجال والفتيان وحرقت شاحنتين محمّلتين ببضائع. ووفقاً

(٧٨) مقابلة هاتفية مع مصدر سري، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(٧٩) تقرير سري، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(٨٠) قام مركز الحوار في المجال الإنساني بتيسير التوقيع على كلتا الوثيقتين؛ انظر مركز الحوار الإنساني، "Fulani and Dogon communities from Koro sign a peace agreement in the Mopti region of Mali" (جماعتا فولاني ودوغان من كورو توقعان اتفاق سلام في منطقة موبتي المالية)، نشرة صحفية، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨، "Yousouf Toloba and his Dan Nan Ambassagou armed group sign a commitment towards a ceasefire in central Mali" (يوسف تولوبا وجماعته المسلحة دان نا أمباساكو توقع تعهداً بالتوقيع على وقف لإطلاق النار في وسط مالي)، نشرة صحفية، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٨١) قاعدة بيانات فريق الخبراء، محفوظة لدى الأمانة العامة.

لشهادة أحد شيوخ الطائفة، ”هاجمت مجموعات من الفولانيين في المنطقة، يحملون أسلحة عسكرية وتقلهم دراجات نارية، مخيمين من مخيمات الطوارق البدو في تيسالانتين وأواكاسا، ثم لاذوا بالفرار في اتجاه الحدود مع النيجر. ولم يهاجموا النساء، لكنهم قتلوا جميع من عشروا عليهم من الرجال“^(٨٢).

٩١ - ولا تزال العمليات العسكرية عبر الحدود، والعنف القبلي، وانعدام الأمن تتسبب في التشريد القسري وفي سقوط ضحايا في صفوف المدنيين في مالي والنيجر. وقد تضاعف عدد المشردين داخليا في منطقتي تيلايري وتاهوا في النيجر ثلاثة أضعاف بين شهري حزيران/يونيه وفي تشرين الثاني/نوفمبر ووصل مجموعهم إلى ٨٤٨ ٥١ مشردا^(٨٣)، في حين أفادت منظمات حقوق الإنسان المحلية أن ٣٦ مدنياً على الأقل قُتلوا في مالي خلال الفترة ذاتها. وعلاوة على ذلك، لا تزال تداعيات النزاع في مالي تلقي بظلالها على المدنيين في النيجر. وفي إحدى الحالات الثلاث الموثقة، وردت أنباء عن مقتل ثلاث نساء فولانيات وطفل رضيع عمره ٤ أشهر، وعن إصابة صبي عمره ١٤ شهرا بجروح، نتيجة لعملية عسكرية نفذتها عملية برخان وعناصر من حركة إنقاذ أزواد، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في سادجو دونا، شمال شرق إيكرفان^(٨٤).

باء - انتهاكات حقوق الطفل والعنف الجنسي

٩٢ - ترد المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الطفل والعنف الجنسي في المرفق ٣٠.

جيم - عرقلة المساعدات الإنسانية

٩٣ - ترد المعلومات المتعلقة بعرقلة المساعدات الإنسانية في المرفق ٣١.

سادسا - التطورات السياسية والأمنية في المنطقة

ألف - الاتجاهات الإقليمية

٩٤ - تشهد عدة بلدان مجاورة لمالي ظاهرة متنامية تتمثل في دورات العنف الأهلي التي تستغلها الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب التي تغذي، وتدعم في بعض الأحيان، وحتى تزيد من تفاقم

(٨٢) تقريران سريان، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ وانظر أيضا وكالة رويترز للأخبار، “Gunmen kill more than 40 Tuaregs in ongoing Mali violence” (مسلحون يقتلون أكثر من ٤٠ من الطوارق في أحداث العنف التي تشهدها مالي)، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ وهيومن رايتس ووتش، “Mali: Militias Kill over 75 Civilians” (مالي: الميليشيات تقتل أكثر من ٧٥ مدنيا).

(٨٣) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، “Country operation update: Niger”، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(٨٤) اجتماع مع ناشطين في مجال حقوق الإنسان، نيامي، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ واجتماع مع مسؤول حكومي، تيلايري، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ وسافر الفريق أيضا إلى إيكرفان وتاريات، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، لكنه لم يتمكن من إجراء مقابلات في هذين الموقعين. وانظر أيضا Rémi Carayol, “A la frontière entre le Niger et le Mali, l’alliance coupable de l’armée française”, *Mediapart* (التحالف الخاطيء للجيش الفرنسي على الحدود بين النيجر ومالي)، (جريدة ميديا بارت الإلكترونية)، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

المشاعرَ المحلية الساعطة على الدولة^(٨٥). وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لاحظ الفريق انتشار ظاهرة جماعات الدفاع عن النفس الأهلية التي تدّعي حماية أهاليها من الهجمات الخارجية التي غالباً ما تؤدي إلى أعمال انتقامية^(٨٦).

٩٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، شدد الاتحاد الأفريقي أيضاً، في اجتماعه بشأن منظومة السلم والأمن في منطقة الساحل والصحراء، على أن تزايد عدد النزاعات بين المجتمعات المحلية، التي تحدث في الغالب في مناطق يكاد يكون فيها وجود الدولة شبه معدوم وتسود فيها ثقافة حمل السلاح التي غرستها الجماعات الإرهابية في نفوس الشباب، يشكل تهديداً رئيسياً للسلام والأمن المستدامين في منطقة الساحل^(٨٧).

٩٦ - ومن الناحية الإيجابية، بدأت المجتمعات المحلية التي تعيش عبر الحدود تتصدى لهذا التحدي من خلال الحوار، ومن الأمثلة على ذلك اتفاق السلام الذي وقعت عليه، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قبيلتنا إيدارفان وإيوغيليتان من منطقتي غاو وميناكا في مالي ومن منطقة تيلايري في النيجر^(٨٨).

٩٧ - وفيما يتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، لاحظ الفريق وجود ثغرات في تبادل المعلومات بين بلدان المنطقة. فعلى سبيل المثال، تقول السلطات الحكومية المختصة في بوركينا فاسو ومالي بأن نظيراتها المختصة في النيجر لم تقم بعد بإطلاعها على قضية الاتجار براتنج القنب عبر الحدود (انظر الفقرات من ٦٥ إلى ٦٨) التي أعلنت عنها شرطة النيجر^(٨٩).

باء - القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتعاون الإقليمي

٩٨ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، نُقل مقر قيادة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (المجموعة الخماسية)^(٩٠) من سيفاري في وسط مالي إلى بامكو، وذلك في أعقاب هجوم إرهابي

(٨٥) الفريق الدولي المعني بالأزمات، "EU Watch List No. 10: from early warning to early action" (قائمة الدول المهددة بالأزمات التي يتعين على الاتحاد الأوروبي مراقبتها: رقم ١٠: الانتقال من الإنذار المبكر إلى العمل المبكر)، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛ واجتماع مع مسؤول حكومي من النيجر، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(٨٦) تشمل الجماعات التي تدعي أنها جماعات دفاع عن النفس ميليشيات الدوزو الإثنية وجماعات من قبيلة فولاني في بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر. وتوجد أيضاً جماعة دفاع عن النفس تابعة لقبيلة كوغويلوغو في بوركينا فاسو، وتنشط على الحدود مع توغو وغانا.

(٨٧) الاتحاد الأفريقي، "الاجتماع الوزاري الخامس المعني بتعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء: الاستنتاجات"، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(٨٨) قام مركز الحوار في المجال الإنساني بتسيير التوقيع على هذه الوثيقة. انظر مركز الحوار في المجال الإنساني، "Signing of a peace agreement between Idourfane and Ibogolitane communities in the border region of Mali and Niger" (توقيع اتفاق سلام بين قبيلتي إيدارفان وإيوغيليتان في منطقة الحدود بين مالي والنيجر)، نشرة صحفية، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(٨٩) انظر: www.facebook.com/policeniger/posts/d%3C%A9mant%3C%A8lement-dun-important-r%3C%A9seau-des-trafiquants-de-drogue-%3C%A0-niamceyce-jour-15-466225543815102/

(٩٠) من المقرر أن تستقبل القوة المشتركة ٤٠٠٠ فرد تقدمهم النيجر ومالي (كثيبتان من كل منهما) وبوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا (كثيبتة واحدة من كل منهما).

وقع في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨^(٩١). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت القوة المشتركة بعمليات قليلة^(٩٢)، حيث لم تنفذ سوى عمليتين، هما عملية أودوسو وعملية الأمل اللتان قامت بهما في الفترة من ١ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٨. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أعلن القائد الجديد للقوة، الجنرال حنينا وُلد سيدي، عن عمليات جديدة لم تتحقق حتى وقت إعداد هذا التقرير. وهناك تحد إضافي تواجهه القوة المشتركة يتمثل في انتقال الجماعات الإرهابية المسلحة إلى مناطق تقع خارج مناطق عملياتها^(٩٣).

٩٩ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عُقد في نواكشوط اجتماع للمانحين لدعم برنامج الاستثمارات ذات الأولوية التابع للمجموعة الخماسية^(٩٤). وتشمل المشاريع المقرر تنفيذها خلال المرحلة الأولى من البرنامج (٢٠١٩-٢٠٢١) برامج اجتماعية واقتصادية لفائدة الشباب وصغار المزارعين في منطقة الساحل. ويمكن لهذه المشاريع أن تسد الثغرات الموجودة في تنفيذ الاتفاق الذي لم يُجرز بشأنه أي تقدم تقريبا في ما يتعلق بشقه الاجتماعي والاقتصادي.

١٠٠ - وقد أسهمت المجموعة الخماسية، من خلال عنصر الشرطة التابع لها، في الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي يتعين القيام بها في المنطقة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. وافتتحت النيجر في بانكيلاري مركز شرطة لمكافحة الإرهاب؛ وقد تعهدت بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا بإنشاء وحدات تحقيق مماثلة في قوات الشرطة الخاصة بها^(٩٥). ويمكن أن تشمل هذه الوحدات مسؤولين من الجمارك والهجرة والحدود من أجل التصدي للتهريب عبر الحدود الذي يبدو أنه هو السبب في استمرار انعدام الأمن في المنطقة. ويمكن أن يوفر هذا التطور منصة لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية.

١٠١ - ولم تقم عملية نواكشوط^(٩٦) في الغالب بعمليات على أرض الواقع، وقد دعا المشاركون في الاجتماع الوزاري الخامس الذي عُقد في واغادوغو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى زيادة التعاون بين الدول المشاركة^(٩٧).

(٩١) أسفر الهجوم الإرهابي على مقر القوة المشتركة عن مقتل جنديين وإصابة عدة جنود آخرين.

(٩٢) عموما، تواجه مجموعة الساحل الخماسية صعوبات في مجال التمويل. ولم يحقق مؤتمر المانحين الأول الذي عُقد في بروكسل، في شباط/فبراير ٢٠١٨، نتائج تُذكر، حيث لم يُدفع حتى الآن سوى ٢٠ في المائة فقط من مبلغ التبرعات المعلنة البالغة قيمتها ٤١٤ مليون يورو.

(٩٣) "The forgotten army", *Africa Confidential*, 21 December 2018.

(٩٤) في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، استكمل مجلس وزراء مجموعة الساحل الخماسية برنامج الاستثمارات ذات الأولوية وأقره. انظر الأمانة الدائمة لمجموعة الساحل الخماسية، (PIP/G-5 Sahel): "Priority Investment Programme (first phase 2019-2021) (المرحلة الأولى من برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية ٢٠١٩-٢٠٢١)، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٩٥) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن عنصر الشرطة التابع لمجموعة الساحل الخماسية، انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "Strong engagement from the Permanent Secretariat of the G-5 Sahel in the operationalization of the police component of the Joint Force" (مشاركة قوية من الأمانة الدائمة لمجموعة الساحل الخماسية في تفعيل عنصر الشرطة التابع للقوة المشتركة).

(٩٦) عملية نواكشوط هي مبادرة اتخذها الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٣ في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية وتسعى إلى تحسين وتعزيز الأمن في منطقة الساحل والصحراء.

(٩٧) الاتحاد الأفريقي، "الاجتماع الوزاري الخامس المعني بتعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية".

جيم - السياق القطري لفرادى البلدان

١٠٢ - يرد في المرفق ٣٢ السياق القطري الإقليمي لفرادى البلدان لكل من النيجر، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، والجزائر، والمغرب.

Annex 1: Alleged ceasefire violations

In its final report (S/2018/582) the Panel recommended the *Commission Technique de Sécurité* (CTS) to instruct the *Equipes Mixtes d'Observation et de Vérification* (EMOV) to “systematically investigate ceasefire violations”, also when one signatory armed group is involved. On 7 September, the Chair of the Committee established pursuant to resolution 2374 (2017) encouraged the CTS in a letter to the SRSG, head of MINUSMA, to implement the Panel’s recommendations. The CTS is headed by the Force Commander of the MINUSMA.

The following week, during the 31st meeting of the CTS on 13 September, the EMOV was instructed to investigate the alleged killing of civilians in the Kidal region, upon request of the representative of the CMA. According to a communiqué of the latter,¹ a convoy of nine motorbikes bearing GATIA flags and led by one MSA-member named Mohamed Ag Alhadi, killed four civilians in a *campement* of Daoussaks located in Tiderghen, 90 kilometres south of Kidal and 110 kilometres north of Talataye, between Amassine and Oulak. The same day, a joint communiqué was issued by GATIA and MSA-D rebutting CMA’s accusations and stating that the killings were the result of a local score-settling dispute.²

During the 32nd meeting of the CTS on 11 October 2018, the representative of the Plateforme, CMFPR-1 military chief of staff Djibrilla Moussa Diallo, requested the EMOV to investigate the alleged targeting of Fulani settlements in the region of Ansongo by Barkhane, MSA and GATIA (also part of the Plateforme), which allegedly resulted in the killing of civilians and looting of villages.

Upon request of the Panel, MINUSMA indicated that if investigations had not yet started despite CTS instructions, which were reiterated again during its 33rd session on 7 December 2018, it was because “CMA has still not provided exact coordinates [...] for the location of the abuses which supposedly took place at the limit between Sector North and East between Amassine and Oulak”.³ However, according to the minutes of the meeting of the 33rd session, the EMOV in Kidal would be still awaiting availability of MINUSMA escort.

The Panel reiterates its recommendations regarding systematic investigations by EMOV of potential cease-fire violations by signatory armed groups, and considers that MINUSMA should provide support to deployment of EMOV in a timely manner, to prevent loss of evidences and facilitate collection of testimonies from victims and witnesses.

¹ Communiqué No. 010/2018/ CC-CD-CMA of 1 September 2018, accessed on 11 January 2019 at <http://mnlamov.net/actualites.html?start=10>.

² Communiqué No. 010/2018/CC-CD-CMA of 1 September 2018, accessed on 11 January 2019 at [https://www.facebook.com/ahmed.ghamdouna/posts/941356022738505?__xts__\[0\]=68.AR-BgZ5gF6fN4TXQ9q_rMTIqCGisnrMyKXez-1eFYbEZlhl6](https://www.facebook.com/ahmed.ghamdouna/posts/941356022738505?__xts__[0]=68.AR-BgZ5gF6fN4TXQ9q_rMTIqCGisnrMyKXez-1eFYbEZlhl6).

³ Email communications from MINUSMA-CTS secretariat, 14 and 15 January 2018.

Annex 2: Pact for Peace in Mali, document obtained by the Panel from confidential source on 23 November 2018



PACTE POUR LA PAIX AU MALI

Entre

Les Nations Unies, représentées par le Représentant spécial du Secrétaire général des Nations Unies au Mali, d'une part ;

et

Le Gouvernement du Mali, représenté par le Ministre de la Cohésion sociale, de la Paix et de la Réconciliation nationale, d'autre part ;

Préambule

Conformément au paragraphe 5 de la résolution 2423 du Conseil de sécurité, adoptée le 28 juin 2018, le Gouvernement de la République du Mali et l'Organisation des Nations Unies s'accordent à conclure le Pacte pour la Paix au Mali avec le soutien de la Médiation internationale ;

On entend par « Pacte », la ferme réaffirmation du Gouvernement de la République du Mali à accélérer la mise en œuvre intégrale et inclusive de l'Accord, conformément aux articles 2 et 4 dudit Accord ;

On entend par « Accord », l'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali, issu du processus d'Alger.

Objectifs

Au vu de ce qui précède, le Gouvernement de la République du Mali réaffirme son engagement avec le soutien de la communauté internationale à accélérer la mise en œuvre intégrale et inclusive de l'Accord, essentielle à la stabilité du Mali ainsi que de la région sahélo-saharienne.

Engagements

1. Dans le cadre de cette mise en œuvre accélérée, le Gouvernement de la République du Mali effectue un point de situation des actions prioritaires de la Feuille de route du 22 mars 2018, en identifiant notamment les obstacles persistants et s'assure que ces actions prioritaires sont réalisées ainsi que les critères de suivi (benchmarks) de mise en œuvre de l'Accord remplis dans le temps imparti ;
2. Le Gouvernement de la République du Mali poursuit résolument la mise en œuvre des réformes clés, avec toute la diligence requise, notamment dans le cadre de cet Accord, relatives aux questions politiques et institutionnelles, à la défense et à la sécurité, au développement socio-économique et culturel ainsi qu'à la réconciliation, à la justice et aux questions humanitaires, et ceci en conformité avec la Résolution 2423 (2018) ;
3. Le Gouvernement de la République du Mali réitère son profond attachement à une approche inclusive, en tenant compte des réalités du terrain et en associant toutes les forces vives de la Nation, conformément à l'article 51 dudit Accord ;

1/3

Annex 3: Inclusiveness in the *Commission Technique de Sécurité* (CTS)

The *Commission Technique de Sécurité* (CTS) is a commission created by the Agreement that answers to the CSA defence and security subcommittee and is mandated to address security issues, monitor the ceasefire and implement trust-building measures among signatories.

Splinter groups were allowed as observers in the *Commission Technique de Sécurité* (CTS) (see S/2018/581, paragraph 30), but this was suspended during its 11 October meeting after the CMA expressed reservations.⁴

The issue of inclusion of splinter groups in the CTS, as well as the *Equipes Mixtes d'Observation et de Vérification* and the coordination of the MOC was referred to the subcommittee meeting on defence and security on 9 November 2018 without reaching any conclusion, the CMA arguing the issue was to be addressed at the political level.⁵

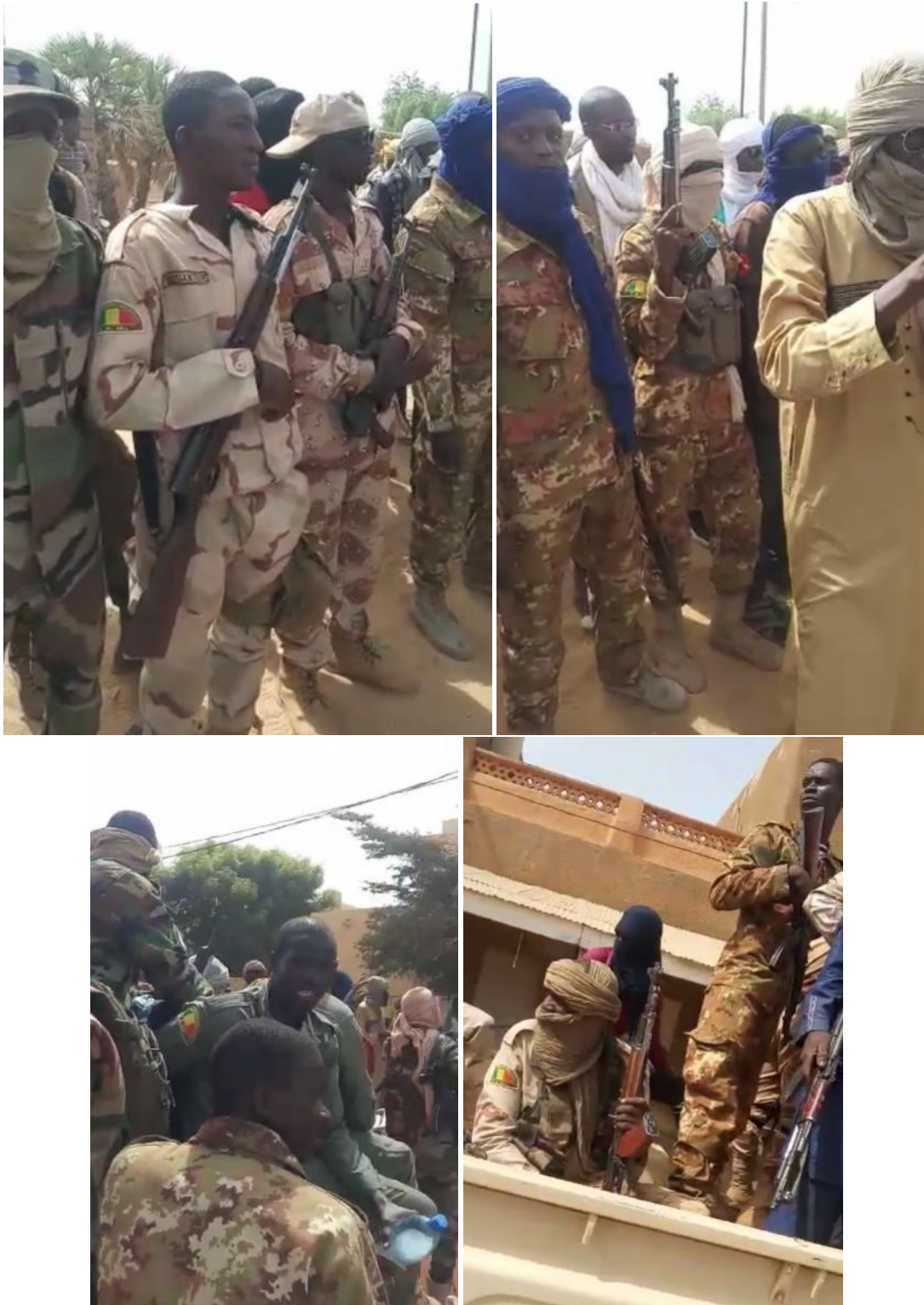
During the *Comité de Suivi de l'Accord* (CSA) plenary session of 12 November, the CMA considers only the Coalition du Peuple de l'Azawad (CPA) and Coordination des Mouvements et Forces Patriotiques de Résistance 2 (CMPFR-2), whose leaders signed the Agreement in their personal capacity, to be included.⁶ On the other hand, Plateforme is open to inclusion of other dissident groups, including MSA.

⁴ Statement of conclusions of the 28th CSA of 15 October 2018, archived at the Secretariat.

⁵ Minutes of the 26th Subcommittee meeting on defence and security, 9 November 2018, archived at the Secretariat.

⁶ Statement of conclusions of the 29th CSA of 12 November 2018, archived at the Secretariat.

Annex 4: Screenshots extracted from video footage of the organised Protest by CMFPR armed elements and military leadership to prevent consultations in Gao on 15 November 2018, obtained by the Panel from a confidential source on 19 November 2018



CMFPR armed elements wearing military uniforms and FAMA insignias



CMFPR armed elements wearing military uniforms and CMFPR-1 (left) and 2 (right) insignias



CMFPR armed element dressed with MINUSMA tunic



CMFPR-1 armed elements riding on a pick-up truck vehicle mounted with a machine gun



CMFPR-2 armed elements riding on a pick-up truck vehicle



*CMFPR armed elements riding a pick-up truck vehicle from the MOC
(number plate 009735 AMA)*



*From left to right: Colonels Hamidou Touré (CMFPR-1), Alassane Maïga (CMFPR-2),
Abdoulaye Maïga (CMFPR-1) and Mahamadou Diarra (FLN/CMFPR-1 and EMOV)*

Annex 5: Operationalisation of interim authorities

By 11 January 2019, in the region of Taoudenni, only two (Taoudenni and Achourat) out of six *cercles* had been made operational, with their authorities taking office on 29 October 2019. The other four *cercles* (Foum-Elba, Boujebeha, Arouane and Al Ourche) remain non-operational, due to unresolved issues between the government and signatory armed groups.⁷

At the 26th session of the political and institutional subcommittee of the CSA, held on 11 January 2019, the parties agreed to speed-up this process and requested the concerned armed groups to provide their candidates for appointments at the remaining *cercle* positions of Taoudenni by 30 January 2019. In addition, the Panel has been informed that the government is not providing enough resources to make all interim authorities fully functional.⁸

⁷ Confidential report, 9 January 2019.

⁸ Meeting with confidential source on 3 November 2018 in Bamako.

Annex 6: Letter dated 26 November 2018 from MINUSMA force commander addressed to the Secretary General of the CMA⁹



⁹ Leaked on social media but also available in CMA response to it dated 2 December 2018, available at <https://httpsahel-elite.com/2018/12/02/mali-communique-du-comite-directeur-de-la-coordination-des-mouvements-de-lazawad-cma-minusma/>.

Annex 7: DDR registration figures

Initially expected to encompass 15,000 combatants, the Panel already expected in its final report (S/2018/581, paragraph 49) that number to be doubled, considering the opening of registries to all compliant armed groups on their own account.

By the end of October 2018, 36,500 combatants were registered, but Plateforme had sent an additional list of 15,000 to be included.¹⁰ Numbers for armed group integration into the military, paramilitary and special forces are still being discussed among parties, but a number of 6,000 in total is on the table (2,000 for the national army, 2,000 for paramilitary forces and 2,000 for special forces, i.e. anti-terrorist units, foreseen in the Agreement).¹¹

The national commission on DDR expects some 15,000 combatants to be eligible for DDR, expressing a desire the remainder to be taken into account in international donor programs.

Above figures are for northern Mali. For central regions (Sègou and Mopti) an additional 1,000 combatants are foreseen for integration in Malian security and defense forces and 6,000 for socioeconomic reinsertion.¹²

¹⁰ Meeting with the National DDR Commission, Bamako, 31 October 2018.

¹¹ Ibid; Joint Committee and Panel meeting with Plateforme representatives, Bamako, 3 December 2018; see also <https://www.maliweb.net/la-situation-politique-et-securitaire-au-nord/lancement-officiel-du-processus-de-ddr-hier-mardi-a-gao-le-quota-dintegration-des-groupes-armes-dans-larmee-de-terre-fait-polemique-2785928.html>

¹² According to minutes of a extraordinary meeting on 24 January 2019 of the Commission Technique de Sécurité meeting Minutes, archived at the Secretariat.

Annex 8: Call for registration of former members armed and security forces (including elements from signatory armed groups)

Communiqué conjoint des Ministres de :

- la Cohésion Sociale, de la Paix et de la Réconciliation Nationale ;
- la Défense et des Anciens Combattants ;
- la Sécurité et de la Protection Civile.

Les Ministres de la Cohésion Sociale, de la Paix et de la Réconciliation Nationale ; de la Défense et des Anciens Combattants ; de la Sécurité et de la Protection Civile, conformément aux dispositions de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation, issu du processus d'Alger, et au plan d'actions actualisé endossé à l'atelier de haut niveau tenu sur les volets " Défense- Sécurité" de l'Accord, invitent les militaires anciennement membres des Forces Armées et de Sécurité à se faire enregistrer auprès de la Région Militaire la plus proche de leur actuel lieu d'habitation à partir du 15 Janvier 2019.

Le regroupement définitif pour les centres de cohésion débutera le 30 Janvier 2019.

Les Ministres remercient les différents mouvements, les parties prenantes à l'Accord pour les dispositions utiles qu'ils voudront bien faire prendre pour le bon déroulement des opérations.

Bamako, le 17 JAN 2019

Le Ministre de la Défense et des Anciens Combattants



Professeur Tiemoko SANGARE
Officier de l'Ordre National

Le Ministre de la Sécurité et de la Protection Civile



Général de Division Sadio TRAORE
Officier de l'Ordre National

Le Ministre de la Cohésion Sociale, de la Paix et de la Réconciliation Nationale



Madame ROUARE
Officier de l'Ordre National

Annex 9: CSA subcommittee meeting on reconciliation justice and humanitarian issues of 9 November 2018

The Agreement Monitoring Committee subcommittee on reconciliation, justice and humanitarian (“the subcommittee”) met on 9 November to follow up on progress made. It should be noted that the subcommittee had not met since June 2018.

The main progress noted was the commencement of the work of the International Commission of Inquiry (CoI) in October 2018.

Another noted progress regards the Truth, Justice and Reconciliation Commission (“the Commission”) taking an increasing number of testimonies. According to the Secretary- General’s report of 28 December 2018 (S/2018/1174, paragraph 39) “during the reporting period, 887 individuals testified before the Commission. So far, the Commission has received a total of 10,247 depositions since 3 January 2017”. The commission has according to authorities in Niger and Burkina Faso not undertaken visits to refugee camps since 2016. No information was available on Mauritania at the time of writing this report.

On the reform of justice sector, the universal of access to justice and the reestablishment of the role of “Cadis” in local administration of justice, the Government reportedly has hired consultants to advise on best ways of undertaking the tasks. No progress was reported on the operationalization of the commission on release of prisoners.

Annex 10: Jihadist propaganda related to the MOC

An audio speech of Djamel Okacha broadcasted by al-Zallaqa Media Foundation on 23 October 2018 calling “all the soldiers and officers involved in what is known by the acronym MOC, inviting them to repent to Allah and seek forgiveness and turn back from their transgression and loyalty to the Christians and the enemies”, and then referring explicitly to the “Gao operation” and to “the end met by some of your leaders” – implicit reference to the assassination of Becki and Tohami; audio speech of Abu Dujana al-Qasimi, a Saudi national formerly spokesperson of Al Mourabitoune, broadcasted by al-Zallaqa Media Foundation on 2 January 2019, recalling that as soon as the MOC started, “the Mujahideen circulated awareness-raising statements warning against participating in this dirty plan” and that “advice, guidance and explanation was also directed to the tribal dignitaries and their leaders”.



Screenshot of the video of the audio speech of Djamel Okacha broadcasted by al-Zallaqa Media Foundation on 23 October 2018

The jihadist organization, via its local katibas, continues indeed to portray itself as the only credible alternative to restore security and justice. The last propaganda video broadcasted by al-Zallaqa Media Foundation on 2 January 2019 illustrates clearly this strategy: in his speech, Abu Dujana al-Qasimi, after focusing first on the MOC, say: “Oh reasonable ones, think of the lack of security that the Muslims in Mali are experiencing” and that Muslims should “remember how the Mujahideen managed in just a few days, and with modest equipment, to achieve peace, which all these forces failed to bring about”, making clear reference to the jihadist rule of northern Mali in 2012.



Screenshots of the video of Abu Dujana al-Qasimi broadcasted by al-Zallaqa Media Foundation on 2 January 2019

Annex 11: Reply letters from compliant armed groups received by the Panel or published by compliant armed groups following the publication of the Panels 2018 final report

1: Coordination des Mouvements de l’Azawad (CMA)¹³

Page | 1

COORDINATION DES MOUVEMENTS
DE L'AZAWAD (CMA)



تنسيقية الحركات الأزواذية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴻⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵖⴻⵔⴰⵏⵜ

Kidal le 03 Septembre 2018

**REMARQUES ET SUGGESTIONS RELATIVES AU RAPPORT FOURNI
PAR LE GROUPE D'EXPERT DU CONSEIL DE SECURITE**

La CMA salue la mission du Groupe d'experts crée pour l'application de la résolution 2370 et se réjouit du renouvellement de son mandat.

La CMA réitère son adhésion aux objectifs du mandat consistant à *désigner les personnes responsables ou complices d'activités ou de politiques faisant peser une menace sur la paix, la sécurité ou la stabilité au Mali ou ayant pris part directement ou indirectement à des telles activités ou politiques.*

La CMA a lu avec tout l'intérêt qui s'impose le rapport final du groupe d'Experts présenté le 08 Août 2018 à la Présidente du Conseil de Sécurité, et les félicite pour la qualité du travail fourni en un laps de temps record souhaitant qu'il puisse être un outil à hauteurs d'espoirs pour faire avancer le processus de mise en œuvre intégrale de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation signé depuis 2015.

Convenons ensemble que les contraintes du temps imparti, l'immensité de la zone à couvrir, le nombre et la diversité des courants antagonistes qui traversent l'espace concerné sont autant de facteurs qui impactent nécessairement sur la qualité du travail produit par le panel d'experts.

Nous regrettons cependant, qu'au lieu d'explorer et identifier les véritables causes de blocage notamment les questions politico-institutionnelles, de sécurité, de justice et de développement, le rapport s'est globalement appesanti sur les conséquences de la non mise en œuvre de l'accord.

¹³ Document shared during joint Committee and Panel meeting with CMA representatives in Bamako on 4 December 2018, and received by email on 5 December 2018.

Ceci étant, il sied à la CMA de relever ce qu'elle estime être des incohérences, malentendus, approximations et/ou allégations propres à créer la confusion et altérer le bien-fondé même de la mission.

La CMA étant partie signataire de l'accord de Paix et de Réconciliation issu du Processus d'Alger se distingue de par ses objectifs initiaux des mouvements dits « dissidents ».

Elle reste fidèle à son étiquette première de protéger et porter haut les revendications des populations de l'Azawad singulièrement celles contenues dans l'Accord.

Par principes, elle se défend d'endosser par défaut toute ou partie de responsabilité avérée de crimes commis par un individu ou groupe d'individus se réclamant de son obédience et n'interfererait dans aucune sanction justifiée visant le ou les auteurs. Elle lutte avec tous ses moyens pour circonscrire tous actes portant préjudice aux populations dans ses zones d'influence.

La CMA considère que l'amplification de la violence intercommunautaire n'est que l'une des conséquences de la guerre asymétrique menée par des groupes armés à connotations ethniques auprès des forces armées maliennes et Barkhane contre la nébuleuse terroriste.

Les unités des forces armées **reconstituées** auront à faire face dès leur redéploiement à tous les défis sécuritaires y compris la lutte contre le terrorisme et la criminalité organisée et transfrontalière sans impacter négativement sur la vie des populations.

La CMA est convaincue que ces **forces légales** demeurent la solution pérenne pour rétablir la sécurité conformément à l'esprit de l'Accord.

Pour obéir aux principes de transparence, d'équité et de neutralité dont la mission est nécessairement investie, la CMA présume que des investigations profondes et contradictoires sont les paramètres de base pour l'établissement de la vérité.

Partant de cet axiome, nous avons malheureusement relevé quelques exceptions entre ces principes fondamentaux et la méthode utilisée par le groupe de travail informel du Conseil de Sécurité dans le présent rapport ne serait-ce que celui de la présomption d'innocence ou de l'exposition de personnes citées toutes autres que ses propres sources d'informations, à des risques éventuellement préjudiciables.

Le Groupe d'experts est presque affirmatif lorsqu'il fait part d'actions posées par des personnes membres ou sympathisants à la CMA. Par contre, il parle de simples allégations « persistantes » pour évoquer des accusations pourtant étayées impliquant les Forces Armées Maliennes.

Est-il nécessaire de rappeler l'impérieuse obligation de communiquer en temps utile aux parties citées dans le rapport les observations faites à leur propos afin d'apporter des réponses adéquates avant toute formalisation éventuellement préjudiciable.

La CMA a noté que la visite de Monsieur Alghabass AG INTALLA, Secrétaire Général du HCUA dans la région de Ménaka a fait l'objet d'une lecture partisane et biaisée.

Cette visite s'inscrivait simplement dans un large programme élaboré par la CMA relatif aux besoins de restitution périodiques de l'avancement du processus de paix, de prise de contact avec nos bases, de sensibilisation des populations pour une meilleure appropriation de l'accord et surtout rehausser la confiance presque émoussée des populations du fait des retards cumulés quant à sa mise en œuvre. Une mission similaire qui rentre dans le cadre du programme a été effectuée par son homologue Billal AG ACHERIF, Secrétaire Général du MNLA dans la Région de Tombouctou.

Suite à ces deux visites, la CMA a enregistré avec satisfaction, l'adhésion des nombreuses populations des régions concernées à ces idéaux sans tenir compte de leurs obédiences d'origines.

La CMA dément formellement toute allégation faisant état de rencontre du Secrétaire Général du HCUA avec des groupes armés terroristes.

Les cadres des rencontres tenues publiquement, élargies aux autorités locales témoignaient suffisamment du contenu de la mission qui a été

notifiée le jour du départ au bureau régional de la Minusma à Kidal en coordination permanente avec le bureau régional de la Minusma à Ménaka.

Le nombre de véhicules, les armements, le nombre d'éléments, les chefs de bord ont été consignés du départ jusqu'au retour. Les étapes étaient constamment signalées aux bureaux régionaux jusqu'à la réception de la délégation à Ménaka par le Contingent de la Minusma, en présence du Gouverneur de la Région, des éléments des forces Barkhane et des autorités civiles.

L'évolution croissante du nombre des véhicules constatée s'explique par le fait qu'à chaque étape les responsables de la base concernée se joignent à la mission jusqu'à l'étape suivante.

Le Gouverneur de la Région de Ménaka a présidé en personne à la première rencontre en présence de ses collaborateurs et de toutes les autorités locales.

La seconde rencontre dédiée aux ONG locales et les Organisation de la Société Civile a été présidée par le Président de l'Autorité Régionale en présence du Gouverneur et des représentants de l'Etat.

Quant au Maire de Talataye, Mr Salah AG AHMED, membre du HCUA résidant à Kidal depuis 2013, cité dans le rapport comme étant agent de liaison de l'EIGS, il importe de signaler qu'il a été chargé le 17 Novembre 2017 par la CMA de préparer la visite du Secrétaire Général du HCUA dans son fief d'origine.

Il faut rappeler que la première date retenue était le 20 Novembre 2017.

A son arrivée, il a animé une assemblée dans les locaux de l'école de Talataye pour le renouvellement de l'ASACO (Association de Santé Communautaire) de la dite Commune. Par manque de consensus, le renouvellement n'a malheureusement pas eu lieu.

L'information à caractère publique peut être confirmée par tous les notables et les intervenants dans le domaine de la santé.

Le 18 du même mois, il a coordonné les différents préparatifs de la visite dans le cadre de sa mission initiale (achat d'animaux, produits alimentaires,

location des tentes) en symbiose avec les opérateurs intervenant dans ces derniers domaines.

Durant tout son séjour prolongé à cause du décalage de la visite annoncée, Salah AG AHMED, était constamment sous les feux des projecteurs locaux en tant qu'organisateur d'une visite attendue. Les témoignages sont donc nombreux.

Il est aberrant de l'indexer sur simples informations douteuses comme étant lié de près ou de loin à un certain Abdallah AG Albakaye nommé dans le rapport, avec lequel il avoue ne partager aucune affinité encore moins qu'avec Iyad AG Aghaly.

Son influence relative en tant que Maire de la Commune de Talataye issu du clan Dawsahak et son adhésion à la CMA à travers le HCUA lui valent des antipathies de ses « frères » du MSA.D avec lesquels il ne partage pas les idéaux claniques, régulièrement exprimées à travers divers canaux de propagande et autres actes d'intimidation.

Son adhésion au HCUA et celle récente de nombreux notables également cités, issu de son clan sont à l'origine de cette stigmatisation calomnieuse, de dénonciation abusive et de règlements de compte directs et indirects qui anime certains esprits revanchards.

La CMA qui inscrit son combat dans le cadre de la protection et de l'amélioration des conditions de vie de toutes les populations civiles ne peut que saluer toute nouvelle adhésion en faveur de l'une de ses composantes.

Toutes insinuations tendant à faire croire que ces nouvelles adhésions sont dictées par des milieux djihadistes ou des pressions externes sont pernicieuses et totalement infondées.

La CMA estime que les experts sont par essence suffisamment prémunis contre toutes manipulations tendancieuses, précautions nécessaires afin de ne pas entacher la crédibilité de la mission en puisant sur son capital d'impartialité objective jusqu'établissement de la vérité et son corollaire, la distribution de la justice.

La CMA estime avoir pleinement joué sa partition dans la mise en œuvre de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation issu du processus d'Alger en assumant ses engagements malgré toutes les contraintes. Elle n'endosse pas la responsabilité des retards accusés, qu'elle n'a eu cesse de dénoncer, dus essentiellement à des ajournements de la partie gouvernementale dont l'évolution dans un environnement globalement difficile et instable ne dédouane guère de sa responsabilité régalienne.

La CMA reste entièrement disponible pour éclaircir toute zone d'ombre susceptible de porter préjudice à ses engagements et responsabilités.

Le Président de la CMA

P/O Le Chef de la Délégation CSA

2 : Coordination des mouvements de l'entente (CME)¹⁴

¹⁴ Letter available at <http://malijet.co/nord-mali/le-president-en-exercice-de-la-cme-repond-au-rapport-du-groupe-dexperts-onusien>.



**COORDINATION DES MOUVEMENTS DE
L'ENTENTE (CME)
(MSA, CPA, FPA, CJA, MPSA)**

**A Monsieur Le Représentant Spécial du Secrétaire Général des
Nations Unies au Mali (Chef de la MINUSMA)**

Objet : Droit de réponse au (Rapport final du Groupe d'expert créé en application de la résolution 2374/2017 du Conseil de sécurité sur le MALI)

Monsieur le Représentant Spécial,

Nous avons lu avec beaucoup d'intérêt, le rapport final du Groupe d'expert cité en référence et nous vous félicitons pour l'initiative qui ne peut que contribuer à la consolidation de la paix et la stabilisation au Mali objet de votre mission.

Nous avons constaté que le rapport a brasser la situation de l'accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'Alger ainsi que ses parties signataires dans le moindre détail. Nous en félicitons les experts pour le travail abattu et nous souhaitons qu'il contribuera efficacement à lever les blocages à cet accord.

Dans ce cadre nous avons remarqué que certains paragraphes du rapport indexe la CME comme facteur de blocage de l'APR. Nous nous réjouissons que l'argument avancé par ce rapport est le fait que la CME est exclu de l'accord. Le rapport indique clairement que le combat de la CME est légitime car c'est un combat d'inclusion et cela est conforme avec l'esprit de l'accord d'Alger signé le 15 mai 2015 et parachevé le 20 juin 2015 (l'accord étant le seul outil juridique dans le conflit inter-malien). Je rappelle que la CME est composé de cinq mouvements (CPA, MSA, CJA, FPA et MPSA), tous ces mouvements ont un seul facteur commun qui est l'exclusion. Bien qu'en grande majorité ces mouvements existent bien avant la signature de l'accord et appartenaient soit à la CMA ou à la plateforme ils ont été exclu de l'accord juste après sa signature. Le seul objectif de leurs adhésion à la CME est de recouvrer leur droits en tant que signataires aux seins des parties dans les différentes structure de l'accord.

En lisant entre les lignes du rapport l'ont se rend compte qu'il considère que la CME n'est qu'un seul mouvement tout en ignorant les autres composantes de la CME ou de qualifier d'autres comme petits groupes. Des Groupes qui compte plus de huit cent combattants ne peuvent être considérés comme petits ni ignoré dans un processus. En tant que membre de cette coordinateur secrétaire général d'un mouvement et actuellement président en exercice de la coordination à aucun

moment durant leur mission, les experts indépendants n'ont essayé de prendre contact avec moi, aucun échange ni discussion n'a eu lieu entre nous.

Malgré que notre combat est légitime, les rapporteurs se sont basés dans le paragraphe 97 sur les allégations des responsables d'une des parties qui n'a jamais caché son hostilité à l'inclusion des mouvements de la CME aux différentes structures de l'accord. Les propos d'un adversaire ne peuvent être utilisés pour condamner un autre dans un conflit aussi complexe que celui du Mali.

Le rapport a été soigneusement rédigé mais il a fondé certaines accusations sur des arguments fragiles car ils proviennent de ceux mêmes qui sont à l'origine de cette exclusion (La CMA) donc qui constitue réellement le vrai facteur de blocage.

Nous en sommes convaincus que le blocage de l'accord est un acte grave qui complique le conflit et met en danger la vie des populations. Il est bon à rappeler que la CME ne peut être plus facteur de blocage que les parties elle-mêmes (CMA, plateforme et gouvernement) qui ont les moyens de se faire valoir dans différentes structures tels que : Le CSA et ses sous-comités. Jamais la CME n'a été à l'origine d'un report d'une réunion du CSA, jamais la CME n'a été à l'origine d'un report d'une mise en place d'un MOC, jamais la CME n'a été à l'origine d'un blocage d'une autorité intérimaire de Région ou de Cercle. Ceux qui bloquent et continuent de bloquer sont les parties à l'accord qui ne suffisent pas à représenter aux seins des structures pour le faire et dont certaines continuent impunément à violer le principe de son exclusivité et à méconnaître qu'ils ne sont pas les seuls signataires.

Les éléments de la CME au sein du MOC de Gao ou du DDR dont les rapporteurs font référence dans leur paragraphe 98, sont le fruit d'un quota que le gouvernement a donné au mouvement exclus dont la CME représente la grande partie. Parmi les mouvements qui ont reçu ce quota l'on peut citer à titre d'exemple le MSA Dosshak, la CMFPR2, Le Gandaizo, le Gandalassalizo et bien d'autres mouvements. Le quota en question a fait l'objet d'un consensus à la suite d'une longue négociation entre les parties signataires et la médiation internationale. Ce quota n'est pas le fruit d'une action de violence de la CME. Mais d'une réclamation de droit de tous les mouvements exclus.

Le rapport a mis l'accent sur un grand nombre de points qui sont parmi les facteurs réels du blocage de l'accord et qui n'ont aucun lien avec la CME. Il a été également question dans ce rapport de différentes violations de droit humain ainsi que des violations de cessez-le-feu qui sont directement liés au non-respect des clauses de l'accord. Au moment de la rédaction du rapport et jusqu'à cet instant le MOC de Tombouctou n'est toujours pas opérationnel peut-on nous dire, par la faute desquelles des parties du moment que nous sommes certains que ce n'est pas la CME qui le retarde comme le prétend le paragraphe 98 du rapport ? La CME n'a jamais focalisé son action sur la création d'une quatrième partie à l'accord. Aucun document constituant la CME ne mentionne son aspiration à

devenir quatrième parties. Le combat des mouvements de la CME a toujours été l'inclusion conformément à l'esprit de l'accord et de toutes les résolutions du Conseil de sécurité des Nations Unies concernant le Mali qui recommande à chaque fois l'application inclusif de l'accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'Alger.

L'objectif de ce rapport tant attendu est d'identifier les parties à l'origine du blocage afin de proposer des sanctions des sanctions à leurs encontre et diligenter son application de manière inclusif et efficace. La CME est tellement crédible et sincère dans ses actions qu'elle ne peut devenir le bouc émissaire dans cette affaire et ne peut assumer la responsabilité d'une telle accusation.

Le paragraphe 111 du Rapport du Groupe des Experts accuse le Chef d'état Major de la CPA (Mouvements membre de la CME), Alkassoum Ag Abdoulaye par des soit disant informations crédibles recueillis pour sa participation à deux attaques contre les forces armées maliennes les 24 octobre 2017 et 27 janvier 2018. La CME a pris acte de cette grave accusation qui ne peut parvenir que de ses adversaires en particulier ceux là que les experts ont cité dans le paragraphe 98 (commentaire 121) de leur rapport. La CME s'inscrit en faux contre cette accusation. Toutes fois, tout en restant disponible et déterminer en toute transparence à faire la lumière sur cette question elle suggère aux enquêteurs d'approfondir leurs investigations en cherchant des sources plus crédibles.

Monsieur le représentant spécial,

La CME fonde un grand espoir sur l'accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'Alger et demande son application intégrale.

La CME ne demande que son inclusion dans la mise en œuvre de l'accord qui est un droit garantit, les options à l'inclusion sont nombreuses. Devenir une quatrième partie n'est qu'une option que nous n'avons jamais exigée mais qui est toujours évoquée par la CMA.

Monsieur le représentant spécial,

La CME est reconnaissante pour tous les efforts que votre institution fournie pour la sécurisation et la stabilisation du Mali. La CME se réjouit également de votre assistance sans faille pour le redéploiement de l'administration malienne dans le nord ainsi que l'assistance constante aux populations dans le domaine de la santé, l'éducation ainsi que dans le domaine de l'accès à l'eau potable, renforcement du cheptel pour n'en citer que ceci parmi tant d'autres services.

Enfin la CME réitère toute sa reconnaissance au Comité de Suivi de l'Accord en particulier son Président l'Ambassadeur Ahmed Boutach, qui n'a ménagé aucun effort pour préserver et garantir le caractère inclusif de cet accord.

Restant à votre entière disposition pour l'accompagnement dans l'accomplissement de votre noble mission, Veuillez, agréer, Monsieur le représentant spécial, l'expression de notre haute distinction.

Bamako le 30 aout 2018

Le Président en Exercice de la CME

Boubacar Sidigh Ould Taleb



3 : Congrès Pour la Justice dans l'Azawad (CJA) – CME¹⁵

Actualité : Congrès Pour La Justice Dans L'Azawad

31 August 2018 ·

[#Minusma](#) [#gouvernement](#) du Mali, [#Barkane](#) [#CMA](#) [#plateforme](#)

Le récent rapport de l'ONU sur la situation au Mali intitulé "Lettre datée du 8 août 2018, adressée à la Présidente du Conseil de sécurité par le Groupe d'experts créé en application de la résolution 2374 (2017) du Conseil de sécurité sur le Mali" en sa page 26 parle d'une réintégration du CJA à la CMA suite à une rencontre intercommunautaire à Zarho le 31 Mars 2018 par le biais du chef Abdoul Majid Ag Med Ahmad dit Nasser. Le CJA, en attendant sa réaction détaillée qui est en cours par son président Azarok Ag Inaborchad attire déjà l'attention des acteurs de l'APR issu du processus d'Alger sur l'inexactitude de ce passage du rapport et profite pour demander à l'ONU et à ses experts de fournir désormais plus d'efforts pour avoir la bonne information au lieu de se contenter du surplace et des allégations tendacieuses dénuées de toute objectivité! Juste pour rappel:

1) la rencontre de ZARHO du 31 Mars 2018 était une rencontre d'une partie de kel antessar et alliés(côté Est de Tombouctou) à l'image de la tournée de Nasser côté Ouest de Tombouctou en Octobre 2017 donc ne concernait en rien le CJA en tant que mouvement et il n'a jamais été évoqué au cours de ladite rencontre.
2) le chef Abdoul Majid Ag Med Ahmad dit Nasser évoqué dans ce rapport n'est pas le président du CJA et ne fait même pas partie de la direction politique du Congrès pour la Justice dans l'Azawad CJA donc ne peut aucunement se prononcer sur la politique du mouvement.
3) Le CJA est régit par des statuts et règlements issus de son 1er congrès statutaire de Décembre 2016 à Razelma et donc seul sur la base de ces dispositions réglementaires peuvent se prendre les décisions sur sa politique.

3) La direction politique et militaire du CJA n'a jamais convoqué de congrès extraordinaire après celui ordinaire de Razelma pour que des experts de l'ONU tirent des conclusions quelconques sur ce qu'il devient ou pas.

4) Le communiqué ci-dessous émanant de la direction politique du CJA a été publié dans la presse et soumis à l'ensemble des chancelleries à Bamako ainsi qu'aux autres parties de l'APR immédiatement après la rencontre de ZARHO pour démentir les rumeurs sur sa dissolution où étiez vous monsieurs les experts! Aviez-vous solliciter les responsables politiques du CJA pour recueillir la bonne information? Sinon quel est le sens de votre rapport!?!?.

Hamatta Ag ELMAHDY chargé communication du CJA.

¹⁵ Facebook post available at <https://www.facebook.com/684105261757440/photos/a.690006014500698/1034742633360366/?type=3>.

4: Ganda Izo – CMFPR I

Mouvement Ganda Izo

tél. 77 44 00 44/71 96 47 98/

mél:hammasidibes@gmail.com

Bamako, le 30 Août 2018

St

Monsieur

*Le Représentant spécial du secrétaire général de l'ONU au Mali, chef de la
MONUSCO*

Objet: Mise au point relative au rapport du groupe d'experts de l'ONU publié le 9 août 2018(réf.S/2018/581)

Monsieur,

En réponse à des allégations le concernant, publiées dans le rapport indiqué à l'objet de cette lettre, le mouvement Ganda Izo de la Plateforme, dirigé depuis sa création par Mohamed Attaïb Sidibé, a l'honneur d'apporter les précisions suivantes.

D'abord que Mohamed Attaïb Sidibé reste le président du Ganda Izo de la CMFPR1, membre de la Plateforme d'Alger du 14 juin 2014, bien différent de l'ex-Ganda Izo fondu dans la CMFPR2 et affilié à la CMA. Et qui depuis ne s'appelle plus d'ailleurs Ganda Izo mais simplement CMFPR2.

En effet, si l'identité de nom a pu tromper même certains médias étrangers sur l'existence de deux "Ganda Izo", les organismes des Nations unies avec lesquelles nous entretenons des rapports de travail réguliers ne peuvent persister à confondre deux mouvements affiliés l'un(le nôtre)à la Plateforme, et l'autre à la CMA.

Deuxièmement, le Ganda Izo donc n'a jamais eu aucune base ni aucun combattant à Nbouna. Et n'a aucun lien avec la CPA ou le HCUA.

Troisièmement, la direction de Ganda Izo rejette les affirmations annonçant l'arrestation "par les armées maliennes le 15 février 2018 d'un individu peut-être (sic) lié à Ganda Izo..." avec huit autres personnes impliquées dans le trafic de migrants à Gao. Car là déjà, les auteurs du rapport onusien, qui sont censés connaître assez bien les groupes armés, non seulement ne disent pas quel "Ganda Izo" était concerné mais surtout ont enlevé toute force à leurs propos en les diluant dans un "peut-être" qui finalement entretient la confusion.

Dans un précédent rapport, le mouvement Ganda Izo avait été accusé à tort d'utiliser des enfants soldats alors que les détails renvoyaient plutôt à la CMFPR2.

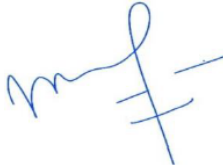
Enfin, tout en réitérant notre disponibilité à collaborer avec les Nations unies et tous leurs représentants à la mise en œuvre de l'Accord d'Alger dont nous sommes signataires, nous les exhortons à faire preuve de plus de rigueur et de clarté notamment dans l'identification des acteurs du processus de paix, et de l'Accord d'Alger en particulier.

Veuillez agréer, Monsieur le Représentant spécial, l'expression de notre très haute considération.

Pour le mouvement

Ganda Izo

Le président



Mohamed Attaïb Sidibé

Ampliations:

1. Le Haut Représentant du président de la République
2. Le Chef de file de la Médiation
3. La Primature
4. Le Ministère de la Défense
5. L'Observatoire indépendant
6. Les Archives

Annex 12: Narcotics trafficking through the East of Burkina Faso

The visit to Burkina Faso (7-9 January 2019) compels the Panel to regard trafficking of narcotics via the east, entering Mali mostly via Markoye in the northeast of Burkina Faso, for expedition along the same route as that of cannabis resin towards Libya.

Narcotic products include synthetic drugs, notably the recreational drug tramadol and methamphetamine, as well as cocaine entering West African ports. Produced in India, tramadol enters West Africa mostly through Nigeria. Methamphetamines trafficked northwards through the Sahara are mostly produced in Nigeria, and are destined to Southeast Asia.¹⁶ Narcotics enter Burkina Faso via official border crossing of Cinkanse in Togo or pass through illicit crossings east of it through Burkina Faso's national parks part of the W-Arly-Pendjari Complex shared between Burkina Faso, Niger and Benin.¹⁷

According to Burkinabé authorities, certain attacks against customs and police authorities perpetrated in the east are meant to free trafficking corridors from interference.

¹⁶ Meeting with diplomatic source, Ouagadougou, 10 January 2010; see also <https://www.theguardian.com/world/2013/mar/29/crystal-meth-west-africa-crime>.

¹⁷ Meeting with Burkina Faso customs authorities, Ouagadougou, 8 January 2019; confidential report, undated, shared by diplomatic source with the Panel on 12 December 2018, archived at the Secretariat.

Annex 13: business card of TINARIWENE employee, drawn from confidential document dated 16 august 2016.



Annex 14: Photo and records of truck transporting American Legend boxes seized in Labbezanga on 1 June 2018.

1: Photo of truck with licence plate number 8L-0514-RN taken at Labbezanga included in the Process Verbal, shared with the Panel on 30 October 2018 by a confidential source



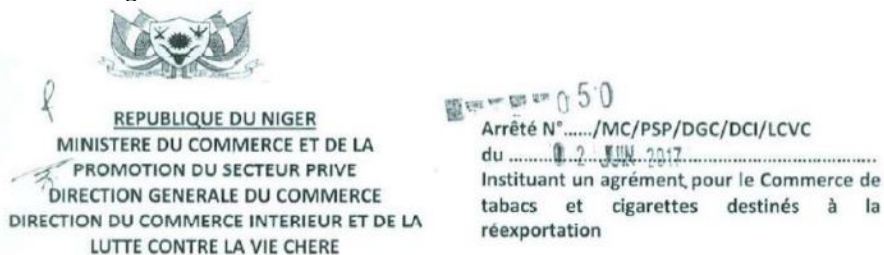
2 : Ayerou (Niger) customs registration of boxes of cigarettes transported by truck with licence plate number 8L-0514-RN passing, photograph taken by the Panel on site on 11 December 2018.

The image shows a customs registration form on a computer screen. A red circle is drawn around the field labeled '15 Pays d'origine', which contains the code 'ML'. A text box to the right of the circle, with an arrow pointing to it, contains the text 'Mali indicated as destination'. Other visible fields include '14 Déclarant / représentant' (RAPIDE TRANSIT NATIONAL), '18 Identité et nationalité du moyen de transport à la frontière' (BL 0514), '21 Identité et nationalité du moyen de transport à la frontière' (NE031), '25 Mode transp.' (3), '26 Mode transp.' (3), '27 Lieu de chargement' (TERA), '28 Localisation des marchandises' (500 C1 Carton), '29 Numéro de série' (AYEROU), '30 Marque et no. des codes' (CIGARETTES), '31 Colles et désign. des marchandises' (AUTRES), '32 Article' (24029000), '33 Code des marchandises' (8), '34 Code P. origine' (8L0514), '35 Code de destination' (8P3826RN), '36 Poids' (5,680), and '37 NbC' (300).

3: Niger customs statistics of cigarettes in transit destined to Mali and Algeria, shared by the Directorate General of customs with the Panel on 12 December 2018

SITUATION T1 CIGARETTES A DESTINATION DU MALI/ALGERIE													
PERIODE : 1ER JANVIER 2017 AU 11 DECEMBRE 2018													
A	COD	BUREAU DEPART	DECLT	REPE	N° T1	PRODUJ	LIBELLE	COD	BUREAU DESTINATION	NIF	IDDEPAF	Poids	NbC
2018	NE037	Niamey rive droite	NE1325304	0215	40	24029000	CIGARETTES	NE032	Ayerou	14648	8 Q3844RN	5,680	300
2018	NE031	Tera	NE1419805	116	61	24029000	CIGARETTES	NE032	Ayerou	14648	8L0514	7,700	500
2018	NE031	Tera	NE1419805	156	266	24029000	CIGARETTES	NE032	Ayerou	14648	8P 3826 RN	1,771	115

Annex 15: Decree number 050/MC/PSP/DGC/DCI/LCVC of 12 June 2017 issued by the ministry of commerce of Niger



LE MINISTRE DU COMMERCE ET DE LA PROMOTION DU SECTEUR PRIVE

- Vu** la Constitution du 25 novembre 2010 ;
- Vu** la Convention cadre de lutte antitabac ;
- Vu** l'Acte Uniforme relatif aux sociétés commerciales et au groupement d'intérêt économique ;
- Vu** le Décret n°2016-161/PRN du 02 Avril 2016, portant nomination du Premier Ministre, Chef du Gouvernement ;
- Vu** le Décret n°2016-622/PRN du 14 novembre 2016, portant remaniement du Gouvernement ;
- Vu** le Décret N°2016-623/PRN du 14 Novembre 2016, portant organisation du Gouvernement et fixant les attributions des Ministres d'Etat, des Ministres et des Ministres Délégués ;
- Vu** le Décret N°2016-624/PRN du 14 Novembre 2016, précisant les attributions des membres du Gouvernement ;

Sur proposition de la Secrétaire Générale.

ARRETE :

Article premier: Il est institué un agrément pour la commercialisation des tabacs et cigarettes destinés à la réexportation.

Article 2 : Le Commerce des tabacs et cigarettes destinés à la réexportation est soumis à l'agrément préalable du Ministre chargé du Commerce.

Article 3 : Ne peuvent être agréées, pour exercer la profession de commerçant de tabacs et cigarettes destinés à la réexportation, que les personnes morales, localisées par une adresse ou une indication géographique suffisamment précise.

Article 4 : Le requérant est tenu à l'appui de sa demande de présenter les pièces suivantes :

- un exemplaire des statuts de la société ;
- une copie du certificat d'inscription au registre du commerce et du crédit mobilier ;
- une attestation de régularité fiscale (ASF) ;
- une copie de l'autorisation d'exercice d'activités professionnelles non salariées encours de validité pour les étrangers ;
- un contrat passé avec un transitaire agréé pour l'accomplissement des formalités en douanes ou une attestation d'emploi d'un personnel recruté à cet effet ;
- une attestation de domiciliation des opérations auprès d'une banque installée au Niger ;
- une liste indiquant la marque de tabacs et cigarettes accompagnée des échantillons des produits concernés conformément aux dispositions de l'article 7 ci-dessous ;
- un timbre fiscal de vingt cinq mille (25.000) Francs CFA.

Article 5 : Le Ministre chargé du Commerce après instruction du dossier, notifie par lettre la décision d'acceptation ou de rejet de la demande d'agrément.

L'instruction du dossier complet ne saurait excéder quinze (15) jours ouvrables.

Article 6 : L'agrément est personnel et ne peut en aucun cas faire l'objet de cession ou de toute autre transaction spéculative pour le compte d'autrui. L'agrément est délivré pour une période de un (1) an renouvelable.

Article 7 : Tous les paquets et cartouches des produits de tabacs destinés à la réexportation doivent porter les mentions obligatoires du pays de destination finale.

Article 8 : Toutes infractions aux dispositions de l'article 7 ci-dessus entraînent la saisie et la destruction du produit mis en cause.

Article 9 : Le renouvellement de l'agrément devra faire l'objet, quarante cinq (45) jours avant son expiration, d'une demande adressée au Ministre chargé du Commerce accompagnée des pièces suivantes :

- une copie de l'agrément en cours de validité ;
- une attestation de régularité fiscale (ASF) ;
- une attestation de la banque auprès de laquelle les précédentes opérations ont été domiciliées ;
- une copie de l'autorisation d'exercice d'activités professionnelles non salariés en cours de validité pour les étrangers ;
- un contrat passé avec un transitaire agréé pour l'accomplissement des formalités en douanes ;
- un timbre fiscal de 25.000 F CFA ;
- un relevé des transactions douanières menées avec l'agrément en cours.

Article 10 La notification de la décision d'acceptation ou de rejet de la demande de renouvellement de l'agrément est adressée par lettre au requérant, par le Ministre chargé du Commerce, dans un délai de quarante cinq (45) jours après le dépôt du dossier complet.

Article 11 : Le défaut de l'agrément de commerce de tabacs et cigarettes destinés à la réexportation ou le non renouvellement constituent des infractions punies conformément aux mêmes peines prévues pour l'exercice d'activités professionnelles non salariées par les étrangers (amende allant de 100.000 F à 10 000 000 F).

Article 12 : Toutes infractions relatives au commerce de tabacs et cigarettes dûment constatées entraînent la suspension de l'agrément pendant une durée de cinq (5) ans sans préjudice des poursuites judiciaires conformément à la réglementation en vigueur.

Article 13 : Les agréments de commerce de tabacs et cigarettes délivrés, antérieurement à la signature du présent Arrêté, sont valables jusqu'à leur terme.

Article 14 : Les agents assermentés du Ministère chargé du Commerce et les agents des douanes, sont habilités à constater et à réprimer les infractions aux dispositions du présent Arrêté.

Article 15 : Sont abrogées toutes dispositions antérieures contraires à celles du présent arrêté notamment l'arrêté N°078/MC/PSP/DGC/DCI/LCVC du 02 Novembre 2011, instituant un agrément pour le commerce des tabacs et cigarettes destinés à la réexportation.

Article 16 : la Secrétaire Générale et le Secrétaire Général Adjoint du Ministère du Commerce et de la Promotion du Secteur Privé, le Directeur Général de la Douane sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'application du présent Arrêté qui sera publié au Journal Officiel de la République du Niger.



AMPLIATIONS :

- PRN
- PM
- Tts Ministères
- DG/DOUANE
- Ttes DRCI/LCVC
- CCIN
- JO

Article 10 La notification de la décision d'acceptation ou de rejet de la demande de renouvellement de l'agrément est adressée par lettre au requérant, par le Ministre chargé du Commerce, dans un délai de quarante cinq (45) jours après le dépôt du dossier complet.

Article 11 : Le défaut de l'agrément de commerce de tabacs et cigarettes destinés à la réexportation ou le non renouvellement constituent des infractions punies conformément aux mêmes peines prévues pour l'exercice d'activités professionnelles non salariées par les étrangers (amende allant de 100.000 F à 10 000 000 F).

Article 12 : Toutes infractions relatives au commerce de tabacs et cigarettes dûment constatées entraînent la suspension de l'agrément pendant une durée de cinq (5) ans sans préjudice des poursuites judiciaires conformément à la réglementation en vigueur.

Article 13 : Les agréments de commerce de tabacs et cigarettes délivrés, antérieurement à la signature du présent Arrêté, sont valables jusqu'à leur terme.

Article 14 : Les agents assermentés du Ministère chargé du Commerce et les agents des douanes, sont habilités à constater et à réprimer les infractions aux dispositions du présent Arrêté.

Article 15 : Sont abrogées toutes dispositions antérieures contraires à celles du présent arrêté notamment l'arrêté N°078/MC/PSP/DGC/DCI/LCVC du 02 Novembre 2011, instituant un agrément pour le commerce des tabacs et cigarettes destinés à la réexportation.

Article 16 : la Secrétaire Générale et le Secrétaire Général Adjoint du Ministère du Commerce et de la Promotion du Secteur Privé, le Directeur Général de la Douane sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'application du présent Arrêté qui sera publié au Journal Officiel de la République du Niger.



AMPLIATIONS :

- PRN
- PM
- Tts Ministères
- DG/DOUANE
- Ttes DRCI/LCVC
- CCIN
- JO

Annex 16: American legend package from the batch traded by Agdal Import and Export. Photos taken by the Panel in Agdal office in Niamey on 14 December 2018.



Annex 17: Bill of Lading of 17 March of 10.000 boxes of American Legend cigarettes to Soburex in Ouagadougou (leaving final destination unspecified), obtained from Karelia Tobacco on 16 January 2019.

SHIPPER KARELIA TOBACCO COMPANY INC. ATHINON STREET 24100 KALAMATA GREECE		ORIGINAL BILL OF LADING		VOYAGE NUMBER 254NNW BILL OF LADING NUMBER PIR0147704	
CONSIGNEE SOBUREX SARL 01 BP 1871 QUAGADOUGOU BURKINA FASO TEL:00226 78000006 EMAIL: PLANORAFRIQUE@YAHOO.FR		EXPORT REFERENCES			
NOTIFY PARTY , Carrier not to be responsible for failure to notify. SOBUREX SARL 01 BP 1871 QUAGADOUGOU BURKINA FASO TEL:00226 78000006 EMAIL: PLANORAFRIQUE@YAHOO.FR		CARRIER: CMA CGM Société Anonyme au Capital de 234 988 330 Euros Head Office: 4, quai d'Arenic - 13002 Marseille - France Tel: (33) 4 88 91 90 00 - Fax: (33) 4 88 91 90 95 562 024 422 R.C.S. Marseille			
PRE CARRIAGE BY*		PLACE OF RECEIPT*		FREIGHT TO BE PAID AT	
VESSEL AL KHARJ		PORT OF LOADING PIRAEUS		PORT OF DISCHARGE ABIDJAN	
MARKS AND NOS CONTAINER AND SEALS		NO AND KIND OF PACKAGES		DESCRIPTION OF PACKAGES AND GOODS AS STATED BY SHIPPER SHIPPER'S LOAD STOW AND COUNT SAID TO CONTAIN	
CRSU9186839 SEAL F4680899		1 x 40HC		1000 CASES 1000 SHIPPING CASES AMERICAN LEGEND FILTER CIGARETTES NET WEIGHT: 14000.00 KGS	
FSCU8373972 SEAL F4680885		1 x 40HC		1000 CASES 1000 SHIPPING CASES AMERICAN LEGEND FILTER CIGARETTES NET WEIGHT: 14000.00 KGS	
TEMU8443510 SEAL F4680871		1 x 40HC		1000 CASES 1000 SHIPPING CASES AMERICAN LEGEND FILTER CIGARETTES NET WEIGHT: 14000.00 KGS	
				GROSS WEIGHT CARGO 15000.000 TARE 3900 MEASUREMENT 55.000	
Continued on Next Sheet Sheet 1 of 3 ABOVE PARTICULARS DECLARED BY SHIPPER, CARRIER NOT RESPONSIBLE.					
ADDITIONAL CLAUSES					
4. Cargo at port is at merchant risk, expenses and responsibility 5. FCL 77. THC at destination payable by consignee as per line/port tariff 194. For the purpose of the present carriage, clause 14(2) shall exclude the application of the York/Antwerp rules, 2004. 202. Demurrage and detention shall be calculated and paid as per general tariff available on the web site www.cma-cgm.com, or in any of CMA CGM agency. However if special free time conditions are granted, then rates applicable as per general tariff grid shall start from the day following the last free day. 216. Mis-declaration of cargo weight endangers crew, port workers and vessels' safety. Your cargo may be weighed at any place and time of carriage and any mis-declaration will expose you to claims for all losses, expenses or damages whatsoever resulting thereof and be subject to freight surcharge. 225. The shipper acknowledges that the Carrier may carry the goods identified in this bill of lading on the deck of any vessel and in taking remittance of this bill of lading the Merchant (including the shipper, the consignee and the holder of the bill of lading, as the case may be) confirms his express acceptance of all the terms and conditions of this bill of lading and expressly confirms his unconditional and irrevocable consent to the possible carriage of the goods on the deck of any vessel. 274. The Merchant is responsible for returning any empty container, with interior clean, free of any dangerous goods placards, labels or markings, at the designated place, and within 60 days following to the date of release, failing which the container shall be construed as lost. The Merchant shall be liable to indemnify the Carrier for any loss or expense whatsoever arising out of the foregoing, including but not limited to liquidated damages equivalent to the sound market value - or the depreciated value due by the Carrier to a container lessor. The Carrier is entitled to collect a deposit from the Merchant at the time of release of the container which shall be remitted as security for payment of any sums due to the Carrier, in particular for payment of all detention and demurrage and/or container indemnity as referred above.					
RECEIVED by the carrier from the shipper in apparent good order and condition (unless otherwise noted herein) the total number or quantity of Containers or other packages or units indicated above stated by the shipper to comprise the cargo specified above for transportation subject to all the terms hereof (including the terms on page one) from the place of receipt or the port of loading, whichever is applicable, to the port of discharge or the place of delivery, whichever is applicable. Delivery of the Goods will only be made on payment of all Freight and charges. On presentation of this document (duly endorsed) to the Carrier, by or on behalf of the holder, the rights and liabilities arising in accordance with the terms hereof shall (without prejudice to any rule of common law or statutes rendering them binding upon the shipper, holder and carrier) become binding in all respects between the Carrier and Holder as though the contract contained herein or evidenced hereby had been made between them. All claims and actions arising between the Carrier and the Merchant in relation with the contract of Carriage evidenced by this Bill of Lading shall exclusively be brought before the Tribunal de Commerce de Marseille and no other Court shall have jurisdiction with regards to any such claim or action. Notwithstanding the above, the Carrier is also entitled to bring the claim or action before the Court of the place where the defendant has his registered office. In witness whereof three (3) original Bills of Lading, unless otherwise stated above, have been issued, one of which being accomplished, the others to be void. (OTHER TERMS AND CONDITIONS OF THE CONTRACT ON PAGE ONE)					
PLACE AND DATE OF ISSUE		PIRAEUS 17 MAR 2018		SIGNED FOR THE CARRIER CMA CGM S.A. BY CMA CGM GREECE S.A. as agents for the carrier CMA CGM S. A.	
SIGNED FOR THE SHIPPER: *APPLICABLE ONLY WHEN THIS DOCUMENT IS USED AS A COMBINED TRANSPORT BILL OF LADING					

		ORIGINAL BILL OF LADING		VOYAGE NUMBER 254NNW			
				BILL OF LADING NUMBER PIR0147704			
PRE CARRIAGE BY*		PLACE OF RECEIPT*		FREIGHT TO BE PAID AT		NUMBER OF ORIGINAL BILLS OF LADING	
				PIRAEUS		THREE (3)	
VESSEL		PORT OF LOADING		PORT OF DISCHARGE		FINAL PLACE OF DELIVERY*	
AL KHARJ		PIRAEUS		ABIDJAN			
MARKS AND NOS CONTAINER AND SEALS	NO AND KIND OF PACKAGES	DESCRIPTION OF PACKAGES AND GOODS AS STATED BY SHIPPER SHIPPER'S LOAD STOW AND COUNT SAID TO CONTAIN		GROSS WEIGHT CARGO	TARE	MEASUREMENT	
		NET WEIGHT: 14000.00 KGS					
CMAU7135492 SEAL F4680875	1 x 40HC	1000 CASES 1000 SHIPPING CASES AMERICAN LEGEND FILTER CIGARETTES NET WEIGHT: 14000.00 KGS		15000.000	3700	55.000	
TRLU7469152 SEAL F4680862	1 x 40HC	1000 CASES 1000 SHIPPING CASES AMERICAN LEGEND FILTER CIGARETTES NET WEIGHT: 14000.00 KGS		15000.000	3890	55.000	
BMOU5423959 SEAL F4680861	1 x 40HC	1000 CASES 1000 SHIPPING CASES AMERICAN LEGEND FILTER CIGARETTES NET WEIGHT: 14000.00 KGS		15000.000	3850	55.000	
TCLU1878914 SEAL F4680866	1 x 40HC	1000 CASES 1000 SHIPPING CASES AMERICAN LEGEND FILTER CIGARETTES NET WEIGHT: 14000.00 KGS		15000.000	3840	55.000	
CMAU4356308 SEAL F4680863	1 x 40HC	1000 CASES 1000 SHIPPING CASES AMERICAN LEGEND FILTER CIGARETTES		15000.000	3860	55.000	
							
Continued From Previous Sheet Sheet 2 of 3 ABOVE PARTICULARS DECLARED BY SHIPPER. CARRIER NOT RESPONSIBLE.							
PLACE AND DATE OF ISSUE		PIRAEUS 17 MAR 2018		SIGNED FOR THE CARRIER CMA CGM S.A. BY CMA CGM GREECE S.A. as agents for the carrier CMA CGM S. A.			
SIGNED FOR THE SHIPPER *APPLICABLE ONLY WHEN THIS DOCUMENT IS USED AS A COMBINED TRANSPORT BILL OF LADING							



ORIGINAL BILL OF LADING

VOYAGE NUMBER
254NNW
BILL OF LADING NUMBER
PIR0147704

PRE CARRIAGE BY*	PLACE OF RECEIPT*	FREIGHT TO BE PAID AT	NUMBER OF ORIGINAL BILLS OF LADING
		PIRAEUS	THREE (3)
VESSEL	PORT OF LOADING	PORT OF DISCHARGE	FINAL PLACE OF DELIVERY*
AL KHARJ	PIRAEUS	ABIDJAN	
MARKS AND NOS CONTAINER AND SEALS	NO AND KIND OF PACKAGES	DESCRIPTION OF PACKAGES AND GOODS AS STATED BY SHIPPER SHIPPER'S LOAD STOW AND COUNT SAID TO CONTAIN	GROSS WEIGHT CARGO
			TARE
			MEASUREMENT

NET WEIGHT: 14000.00 KGS

TEMU7447629
SEAL F4680865

1 x 40HC 1000 CASES

15000.000 3890 55.000

1000 SHIPPING CASES
AMERICAN LEGEND FILTER CIGARETTES

NET WEIGHT: 14000.00 KGS

DVRU0632875
SEAL F4680853

1 x 40HC 1000 CASES

15000.000 3910 55.000

1000 SHIPPING CASES
AMERICAN LEGEND FILTER CIGARETTES

NET WEIGHT: 14000.00 KGS

CARGO IN TRANSIT TO BURKINA AT RECEIVER'S
RISKS, CARE AND EXPENSES. CARRIER'S LIABILITY
CEASES AT PORT OF DISCHARGE ABIDJAN"

FREIGHT PREPAID

DISCHARGE PORT AGENT:
CMA CGM COTE D'IVOIRE
VRIDI ZONE PORTUAIRE
BOULEVARD DU PORT
01 BP 3749
ABIDJAN
COTE D'IVOIRE

TEL: +225 21235900 FAX: +225 21235990
Shipped on Board AL KHARJ 17-MAR-2018 CMA CGM GREECE S.A. As
agents for the Carrier



Weight in Kgs Total: 10 CONTAINER(S) Continued From Previous Sheet Sheet 3 of 3 150000.000 38570 550.000

ABOVE PARTICULARS DECLARED BY SHIPPER. CARRIER NOT RESPONSIBLE.

PLACE AND DATE OF ISSUE PIRAEUS 17 MAR 2018

SIGNED FOR THE SHIPPER
*APPLICABLE ONLY WHEN THIS DOCUMENT IS USED AS A COMBINED
TRANSPORT BILL OF LADING

SIGNED FOR THE CARRIER CMA CGM S.A.
BY CMA CGM GREECE S.A.
as agents for the carrier CMA CGM S.A.



BL LATA CMA CGM - printed by www.blc-france.com - 09/16

Annex 18: Authorization dated 7 February 2018 for transit to Burkina Faso of 10.000 boxes American Legend issued by Directorate General of Customs of Ivory Coast prior to shipping, document obtained from Karelia Tobacco on 16 January 2019

CGI
SECRETARIAT D'ETAT AUPRES DU PREMIER MINISTRE
CHARGE DU BUDGET ET DU PORTEFEUILLE DE L'ETAT

DIRECTION GENERALE DES DOUANES

N° 916 /SEPMBPE/DGD/DRC-2018



REPUBLIQUE DE CÔTE D'IVOIRE
UNION - DISCIPLINE - TRAVAIL

Abidjan, le 07 FEV. 2018

LE DIRECTEUR GENERAL
/-)
Monsieur le Gérant de la
société SOBUREX

01 BP 1871 OUAGADOUGOU 01

Objet: Autorisation de mise
en transit

Réf: VL n° 2018/004/DG/BB/SOBUR

Monsieur le Gérant,

Par courrier visé en référence, vous sollicitez l'autorisation de l'Administration des Douanes à l'effet de faire transiter en Côte d'Ivoire, par le port Autonome d'Abidjan, vos importations de cigarettes destinées au Burkina Faso.

Vous indiquez que ces cigarettes de marque « American Legend » fabriquées par la société Karelia Tobacco Company basée en Grèce.

Vous précisez que vous envisagez importer à chaque commande dix (10) conteneurs de 40 pieds soit 10 000 cartons de cigarettes.

En réponse, j'ai l'honneur de vous faire connaître que **Je réserve une suite favorable à votre requête, sous réserve de vous conformer aux dispositions de ma circulaire N°1530/MEF/DGD du 19 avril 2012, portant mise en œuvre du module Informatique T1 de gestion du transit.**

Veuillez agréer, **Monsieur le Gérant**, l'assurance de ma considération distinguée.

Ampliation: - Direction des Régimes Economiques
- Direction des Enquêtes Douanières


Col. Maj. DA Pierre A.

Abidjan Plateau, Place de la République • BP V 25 Abidjan
Tél.: +225 20 25 15 00 • Fax : +225 20 25 15 14 • N° vert : 800 800 70 • www.douanes.ci

Annex 19: Code KFDAGCIG0 on a package of cigarettes from the batch traded by Agdal Import and Export. Photos taken by the panel in Agdal office in Niamey on 14 December 2018.



Annex 20: Decree no. 2017/0281/MCIA/MINEFID of 27 July 2017 issued by the ministry of commerce of Burkina Faso

ARRETENT :

TITRE I :

DISPOSITIONS GENERALES

Article 1^{er}: Le présent arrêté fixe les conditions de transit et de mise à la consommation des cigarettes et autres produits du tabac.

Il vise à renforcer le contrôle des cigarettes et autres produits du tabac déclarés en régime de transit ou importés pour la mise à la consommation au Burkina Faso, afin de réduire le commerce transfrontalier illicite et les déversements frauduleux de ces produits sur le territoire national.

Article 2 : au sens du présent arrêté, on entend par :

- **Paquet :** le récipient, réceptacle ou papier d'emballage dans lequel un produit du tabac est vendu ou exposé à la vente au détail ;
- **Cartouche :** le récipient, réceptacle ou papier d'emballage où il y a plusieurs paquets de cigarettes ou autres produits du tabac ;
- **Cigarettes :** les fragments de tabac agglomérés sous forme de tige enroulés dans du papier dont l'une des extrémités est accolée ou non à un filtre ;
- **Produits du tabac :** les produits fabriqués entièrement ou partiellement à partir du tabac comme matière première et destinés à être fumés, sucés, chiqués, prisés, mâchés ou consommés de quelque manière que ce soit ;
- **Principal obligé :** la personne physique ou morale qui, par une déclaration en douane, demande à effectuer une opération de transit et répond ainsi, vis-à-vis des autorités compétentes, de l'exécution régulière de cette opération.

TITRE II :

DISPOSITIONS APPLICABLES AUX CIGARETTES ET AUTRES PRODUITS DU TABAC TRANSITANT PAR LE BURKINA FASO A DESTINATION D'AUTRES PAYS

Article 3 : Les cartons, cartouches et paquets des cigarettes et autres produits du tabac déclarés pour le transit devront impérativement porter les marquages sanitaires et autres mentions requises en matière d'étiquetage du pays de destination déclaré.

Annex 21: First pages of (1) bill of lading of 10.000 boxes shipment from Karelia Tobacco to Soburex on 17 April 2016 and related (2) Burkina Faso customs issued transit documents, obtained by the Panel from a confidential source on 20 December 2018.

[illegible]

2 Expéditeur/ Exportateur SOBUREX SARL BAMAKO MALI		T1		BFE03 CINKANSE	
3 Formul 1 1		4 List. 00			
5 Article 1		6 Total colis 1 667		7 Numéro de référence 2016 105	
8 Destinataire SOBUREX SARL BAMAKO MALI		Numéro d'enregistrement D 35393 24/05/2016			
14 Déclarant GBTT OUAGA		15 Pays d'expédition/d'exportation Grèce		15 C.P. Export a GR b	
				17 C.P. Dest. a BF b	
18 Identité et nationalité du moyen de transport au départ 02 GM 9540/9541 BF BF		19 Ctr false			
21 Identité et nationalité du moyen de transport franchissant la frontière 02 GM 9540/9541 BF BF					
25 Moyen trans. 3 la frontière		27 Lieu de charg./décharg.			
31 Colis et designation des marchand.		32 Article 1		33 Code des marchandises No. 24022000	
Marques et numéros - N°(s) conteneur(s) - Nombre et nature des colis Nbr et 1667 CT Carton				35 Poids brut (kg) 23 338,00	
Conteneurs No CIGARETTES CONTENANT DU TABAC				36 Poids net (kg) 23 338,00	
				40 déclaration sommaire / Document précédent IM8/BFE03-2016-S-35380/1	
44 Documents joints Certificats & Autorisation				Code M.	
Transbordement		Lieu et pays		Lieu et pays	
Ident. et nat. nouv. moyen		Ident. et nat. nouv. moyen			
C... (1) Ident. nouveau		Ctr (1) Ident. nouveau conteneur			
(1) Entrer 1 si OUI, 0 si NON		(1) Entrer 1 si OUI, 0 si NON			
F VISA DES AUTORITES COMPETENTES		Nouveaux scellés: Marque		Nouveaux scellés: Marque	
Signature: Cachet:		Signature: Cachet:		Signature: Cachet:	
50 Principal obligé No.		Signature		C - BUREAU DE DEPART	
51 Bureaux des passages prévus (et pays)		Représenté par lieu et date GBTT CKSE 24/05/2016			
52 Garantie non valide pour		Code 53 Bureau de destination (et pays) BFN05 MARKOYE			
D CONTRÔLE PAR LE BUREAU DE DEPART		Cachet:			
Résultat: AC		Scellés apposés: 0 Marques: X		délai: 27/05/2016 13:	
Inspecteur des PALENFO SIE		Signature et nom du déclarant/représentant 052			

Annex 22: Certificate issued by the commercial tribunal of Bamako stating Soburex Sarl is not registered in Mali, document obtained by the Panel from a confidential source on 15 December 2018.

COUR D'APPEL DE BAMAKO

TRIBUNAL DE COMMERCE
DE BAMAKO

RÉPUBLIQUE DU MALI
Un Peuple – Un But – Une Foi

GREFFE DU TRIBUNAL DE COMMERCE DE BAMAKO

L'An Deux Mille Seize
Et le Huit Juillet

CERTIFICAT DE NON IMMATRICULATION

NOUS Boubacar SANOGO Greffier en Chef du Tribunal
de Commerce de Bamako ;

VÉRIFICATIONS FAITES dans nos registres et répertoires tenus
à cet effet au Greffe du Tribunal de céans :

CERTIFIONS

Qu'il n'a été trouvé dans nos registres et répertoires tenus
à cet effet aucune immatriculation concernant la société
dénommée : **SOBUREX-SARL**.

En foi de quoi, NOUS délivrons le présent certificat pour servir et
valoir ce que de droit.



Fait à Bamako, le 08/07/2016
LE GREFFIER EN CHEF

[Signature]
Boubacar SANOGO
Médaille du Mérite National

Annex 23: Documents related to an October 2016 shipment from Karelia to Soburex, obtained by the Panel from confidential source on 3 January 2019

2 Exportateur SOBUREX SARL 01 BP. 1871 OUAGA B.FASO		No.		DECLARATION TG121 BUREAU DE LOMÉ PORT 0907943 T 42613 14/10/2016 Manifeste ATP00021070-003	
8 Destinataire No. TG1000329549 IMPORTATEUR/EXPORTATEUR OCCASIONNEL TOGO		4 List Char. 1		6 Total des colis 3 000	
14 Déclarant / représentant No. TG2010175107 SOCIETE WATT CENTER LOME		10 Pays p. dest GR		11 Pays trans act. 0	
18 Identité et nationalité du moyen de transport à l'arrivée au départ CELINA STAR DU 14/10/2016		15 Pays d'exportation Grèce		16 Pays d'origine Grèce	
21 Identité et nationalité du moyen de transport à la frontière CELINA STAR DU 14/10/2016		17 Pays de destination Burkina Faso		20 Conditions de livraison	
23 Mode transp. à la frontière		26 Mode transport intérieur		27 Lieu de chargement/déchargement BFOUA OUAGADOUGOU	
29 Bureau d'entrée/sortie TG62 BUREAU DE		30 Localisation des marchandises		32 Article 1 No. 24022000 000	
31 Celles et des marchandises Marques et Nos. No(s) conteneur(s) - Nombre et nature Marques et no. CIGARETTES AMERICAN LEGEND FILTER des colis Nombre et 3 000 CT Nature Carton Chassis No. Cigarettes contenant du tabac		33 Code des marchandises 34 Code P. origine a GR b 45 000 35 Poids brut (kg) 36 Régime 8000 000 44 100 37 Poids net (kg) 38 Déclaration sommaire/ Document précédent PIRD139565		39 Unités supplément. 02 7 000 40 Pts article 105 000 000 41 Code M.E.	
44 Mentions spéciales Documents produits Certificats et autorisations No de Licence EXEMPTÉ 0+0+0+0-0 Val.D. D.J. Le 17/10/2016		45 Valeur statistique 105 000 000		46 Valeur additionnelle 1,000	
47 Calcul des impositions Type Base d'imposition Taux Montant RS 105 000 000 0 0 PEA 45 9 000 FDG 105 000 000 262 500 Total 271 500		48 Report de paiement B - DONNÉES COMPTABLES Mode de paiement Numéro de liquidation Numéro de quittance Garantie Taxes globales Total déclaration		49 Identification de l'entrepôt Vu à la Brigade COMPARTIMENT L851 14/10/16	
50 Principal obligé No. Signature Maratino TORO Vérificateur Grade 4		C - BUREAU DE DÉPART Cyrille N. AMELEI Chef Section Brigade Opérations Douanières Lomé-Po		Vérificateur MARATINA TORO Chef vérificateur MOSSANI NAM	
51 Bureau de passage prévu (et pays) Représenté par Lieu et date		52 Garantie non exigible		53 Bureau de destination (et pays) Code 54 Lieu et date Signature et nom du NOUVEAU MATEY DE LA DOUANE TEL: 228 22 21 13 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 00	
D - CONTRÔLE PAR LE BUREAU DE DESTINATION Signature		Cachet		55 Lieu et date Signature et nom du NOUVEAU MATEY DE LA DOUANE TEL: 228 22 21 13 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 00	

Customs declaration by port authorities in Lomé dated 17 October 2016

Exportateur SOBUREX SARL 01 BP. 1871 OUAGA B.FASO		No. TG100032884 IMPORTATEUR/EXPORTATEUR OCCASIONNEL TOGO		DECLARATION 8 TG121 BUREAU DE LOME PORT 0907956 4 List Char. T 42357 13/10/2016 Manifeste ATP00021360-003	
15 Pays d'exportation Grèce		16 Pays d'origine Grèce		17 Pays de destination Burkina Faso	
18 Identité et nationalité du moyen de transport à l'arrivée/au départ PORT GDYNIA DU 07/10/2016		19 Ctr. no LR		20 Conditions de livraison XOF 245 000 000 000	
21 Identité et nationalité du moyen de transport à la frontière PORT GDYNIA DU 07/10/2016		22 Devise XOF 245 000 000 000		23 Taux de change 1,000	
24 Code P. origine a) GR b)		25 Code pays exp. a) GR b)		26 Code pays dest. a) BF b)	
27 Lieu de chargement/déchargement BFOUA OUAGADOUGOU		28 Données financières et bascules Cont. de paiement		29 Bureau d'entrée/sortie TG62 BUREAU DE	
30 Principales marchandises Marques et Nos -No(s) conteneur(s) - Nombre et nature Marque et no CIGARETTES AMERICAN LEGEND FILTER des colis 7 000 CT Nature Carton Chassis No Cigarettes contenant du tabac		31 Article 1 No.		32 Code des marchandises 24022000 000	
33 Code P. origine a) GR b)		34 Poids brut (kg) 105 000		35 Préfer. 36 Régime 8000 000 102 900	
37 Régime 8000 000 102 900		38 Poids net (kg) 102 900		39 Conting. 40 Déclaration sommaire/ Document précédent PIR0139514	
41 Unités supplément. 02 7 000		42 Prix article 245 000 000		43 Code M.E.	
44 Montants No de Licence EXEMPTÉ 0+0+0+0-0 D.J.		45 Ajustement 1,000		46 Valeur statistique 245 000 000	
47 Coût des marchandises Type Base d'imposition Taux Montant MP RS 245 000 000 0,00 0 1 PEA 105 200,00 21 000 1 FDG 245 000 000 0,25 612 500 1 Total 633 500 1		48 Report de paiement B - DONNÉES COMPTABLES Mode de paiement COMPTANT Numéro de liquidation L 85263 Date 14/10/16 Numéro de quittance Garantie 0 XOF Taxes globales 5 840 XOF Total déclaration 639 340 XOF		49 Identification de l'entrepôt	
50 Principales marchandises Représenté par Lieu et date		Signature C. BUREAU DE DÉPART		51 Douane de passage Vérificateur KOOZO, SENA Chef vérificateur MOSSANI NAM	
52 Garantie non valable		Code 53 Bureau de destination (et pays)		54 Lieu de destination TRANSIT WATT-CENTER Commissionnaire agréé en Douanes 08 BP 2357 LOME TOGO NOUVEAU MATIN DE LA LIBERATION TEL: 228 22 21 13 S3 FAX 22 20 31 26 Email: Transmat@togo.net	
55 CONTROLE PAR LE BUREAU DE DESTINATION Signature		Cachet		56 Lieu de destination TRANSIT WATT-CENTER Commissionnaire agréé en Douanes 08 BP 2357 LOME TOGO NOUVEAU MATIN DE LA LIBERATION TEL: 228 22 21 13 S3 FAX 22 20 31 26 Email: Transmat@togo.net	

SOCIETE GROUPE WATT-CENTER
 Commissionnaire agréé en Douanes
 Consignation - Transit Aérien - Maritime - Terrestre
 tranwatt_2005@yahoo.fr

N/Réf :
 V/Réf.

500 FRANCS

Lomé, le 17/10/ 2016

A
 Monsieur le Chef Brigade des Douanes
 Lomé – Port

AUTORISE
 17 OCT 2016
 LOMÉ PORT LE
 LE CHEF SECTEUR BRIGADE

Objet : Demande d'autorisation de lettres de voiture.

Monsieur le Chef Division,

Nous vous prions de bien vouloir nous autoriser l'établissement des déclarations :

- IM8 T 42357 du 13/10/2016 comportant 7000 cartons cigarettes.
- IM8 T 42613 du 14/10/2016 comportant 3000 cartons cigarettes

lesquelles seront fractionnées par sept (07) lettres de voitures dont sept (07) véhicules .

Nous nous engageons à payer tous les frais afférents à ce travail.

Veuillez agréer, Monsieur le Chef Brigade l'expression de nos meilleures salutations.

Vu à la Brigade
 LOMÉ PORT LE 17 OCT 2016
 LE CHEF SECTEUR BRIGADE

Cyrille N. AMELETE
 Chef Section Brigade
 Opérations Douanières Lomé Port

Tchalla ADJ
 Chef Section Vérification
 N° M° : 0284-A-OTI

TRANSIT WATT-CENTER
 Commissionnaire agréé en Douanes
 LOMÉ - PORT
 Tél : 22 21 21 21
 E-mail: tranwatt_2005@yahoo.fr

Av. de la Libération / 68 BP 8357 Lomé-TOGO / Tél (228) 221 13 53 / fax. (228) 220 31 26
 Compte bancaire : BTCL : 010300000455900179 / 9030464370122 CCP : 010010000000193 - 99
 R.C. N° 9474 - COE N° 9951366A

Request for consignment letter for onward transport of 10.000 boxes of cigarettes,
 dated 17 October 2016

DEPOTAGE AU 13

OFFICE TOGOLAIS DES RECETTES
COMMISSARIAT GENERAL

REPUBLICQUE TOGOLAISE
Travail Liberté patrie

COMMISSARIAT DES DOUANES ET DROITS INDIRECTS
DIVISION DES OPERATIONS DOUANIERES
DE LOME PORT
SECTION DE LA BRIGADE DE LOME-PORT

ORDRE D'EXECUTION

Il est ordonné aux
Agents: **IBAMONDO**
Avec toutes responsabilités d'assister effectivement à l'opération de **DEPOTAGE**
Dates: **17 OCT 2016**
Lieu: **13**

Tchalla ADJI
Chef Section Vérification
N. M.: 0284-A-QTR

OBSERVATIONS OU CONSIGNES

LE CHIEF DE SECTION/BRIGADE
Cyrille N. AMELETE
Chef Section Brigade
Opérations Douanières Lomé-Port

Le **17/10/17** de **10** h **23** a. h.

Nous soussignés: **IBAMONDO**

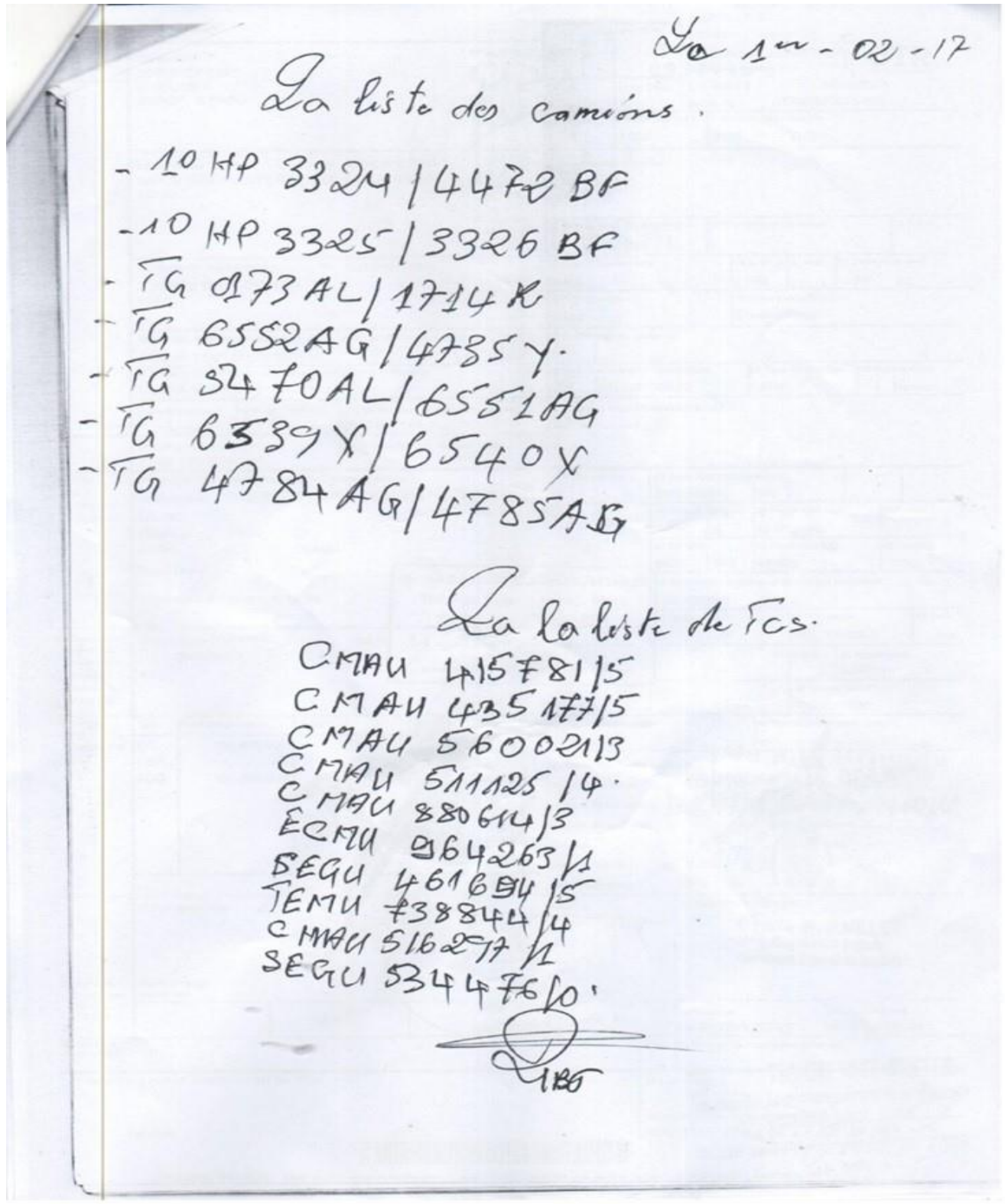
En service à la Section de la Brigade des Douanes de Lomé-Port,
reconnaissons avoir exécuté l'ordre ci-dessus. Nous faisons état de ce qui suit:

In dépôt au TP310 Tax 40. A l'issue du dépotage nous avons compté 10000 cartons Cigarettes américaines Legend ELIER. Cette marchandise fait l'objet de l'Imst 42613 du 14/10/16. Elle est chargée dans les camions. En point la liste des camions et la liste des Tcs. entrant sur BF via le chauffeur Convoyeur SA WADOGO. Cel 9153 4613.

NB 112 Imst 42357 du 13/10/16.

LIBT

Execution order for unpacking containers issued on 17 October 2016 but executed only 1 February 2017



Seven trucks assigned to transport goods two of which are Burkina Faso registered and five Togo

Annex 24: Letter dated 30 June 2016 from Malian Director General of customs to his homologue in Togo, document obtained by the Panel from a confidential source on 16 December 2018¹⁸

MINISTRE DE L'ECONOMIE
ET DES FINANCES

Direction Générale
Des Douanes

N° 2913 /MEF-DGD

REPUBLICQUE DU MALI
Un Peuple - Un but - Une Foi

Bamako, le 30 JUIN 2016

Le Directeur Général des Douanes

/-)

**Monsieur le Commissaire des Douanes et Droits
Indirects du Togo** Lomé

Objet : Transit de cigarettes à destination du Mali

Référence : Convention d'assistance administrative mutuelle CEDEAO
Arrêté Interministériel N°007/MCIPSPT/MEFPD du 16 février 2016

Monsieur le Commissaire et cher frère

Je voudrais tout d'abord me réjouir des termes de l'Arrêté, ci-dessus cité en référence, relatif au renforcement des mesures de contrôle des cigarettes sous régime de transit par la République togolaise.

En effet, les dispositions dudit texte sont d'une portée qui va au delà des frontières de votre pays car elles sont de nature à circonscrire la fraude sur les cigarettes dans toute la sous région.

Pour contenir cette fraude les administrations des douanes de la région se doivent de liquer leurs efforts pour apporter une réplique appropriée afin de sauvegarder la sécurité et la santé publiques des populations et garantir les recettes budgétaires des Etats.

Ainsi, j'ai l'honneur de porter à votre connaissance que la Société Nationale des Tabacs et Allumettes du Mali (SONATAM), sise Route de Sotuba zone industrielle BP 59 Bamako, est le seul opérateur économique habilité à importer des cigarettes au Mali.

Les importations sont soumises à l'inscription de marquages sanitaires et d'étiquettes « vente au Mali ».

¹⁸ The same letters were sent to the Director Generals of Burkina Faso, Benin and Niger, archived at the secretariat.

Annex 25: Letter dated 12 May 2017 from Director General of Customs in Mali to his homologue in Burkina Faso, obtained by the Panel from a confidential source on 14 December 2018.



terrorisme et la criminalité transnationale organisée constitue une des missions essentielles de nos deux administrations.

Au regard de ce qui précède, je vous saurais gré de bien vouloir faire prendre toutes les dispositions utiles en vue de mettre fin à toute opération de transit de cigarettes depuis votre pays à destination du Mali qui ne serait pas requise par la SONATM, seul opérateur habilité en matière de production et d'importation de cigarettes au Mali.

Sachant compter sur votre collaboration habituelle, je vous prie d'agréer, Monsieur le Directeur Général, l'expression de ma très haute considération.

Ampliations :

- MEF.....P/CR
- Archives.....01

Le Directeur Général des Douanes,



Annex 26: Response letter dated 31 May 2017 from Director General of Customs in Burkina Faso to his homologue in Mali, obtained by the Panel from a confidential source on 14 December 2018.

MINISTRE DE L'ECONOMIE, DES FINANCES
ET DU DEVELOPPEMENT

SECRETARIAT GENERAL

DIRECTION GENERALE
DES DOUANES



BURKINA FASO
Unité-Progress-Justice

N° 2017-08836 /MINEFID/SG/DGD/DLR
08836
JIAZV

**Le Directeur Général
des Douanes**

Direction Générale des Douanes

Arrivée le 31 MAY 2017

Sous le N° 7579

A

**Monsieur le Directeur Général
des Douanes du Mali
BAMAKO**



Objet : transit de cigarettes par le Burkina Faso à destination
du Mali.

Réf. : V/L n°2070/MEF-DGD du 12 mai 2017.

Monsieur le Directeur Général

Par lettre citée en référence, vous attirez mon attention sur un trafic illicite de cigarettes à destination du Mali, à partir du bureau de douane burkinabé de Markoye. Deux opérations de transit sont particulièrement visées dont l'une se serait déroulée le 23 mai 2016 et l'autre, le 11 février 2017 et porteraient chacune sur 100 millions de tiges de cigarettes de marque American Legend.

Vous précisez qu'au Mali, seule la Société Nationale des Tabacs et Allumettes du Mali (SANATAM) détient l'exclusivité de la production et de l'importation des cigarettes au Mali.

Direction Générale des Douanes
01 BP 506 Ouagadougou 01 BURKINA FASO Tél : + 226-25-37-40-29 /25-37-40-39
Fax : + 226-25-37-40-23
e-mail : dgd@douanes.bf
web : www.douanes.bf

Votre lettre a fait l'objet d'une attention particulière de ma part, et je tiens à vous assurer de l'engagement de l'Administration des Douanes du Burkina Faso à mettre fin à cette pratique nuisible à nos économies et qui met à mal l'effort que nos Etats déploient pour sécuriser la sous-région.

A cet effet, des mesures sont en train d'être prises dont notamment l'adoption de nouveaux textes, pour renforcer le dispositif de contrôle des cigarettes déclarées en transit par le Burkina Faso ou depuis le Burkina Faso, à destination d'autres pays de la sous-région.

Veuillez agréer, **Monsieur le Directeur Général**, l'assurance de ma parfaite considération.

P. Le Directeur Général des Douanes,
la Directrice Générale Adjointe



S Micheline ILBOUDOU DIATTO

Annex 27: Excerpt from Greek law No. 4419 of 20 September 2016 adapting to EU Directive 2014/40/EC,¹⁹ not adopting articles 14 and 16 of the latter.

Unofficial Translation

8632

GOVERNMENT GAZETTE

Issue A' 174/20.09.2016

packaging. Each verbal wording appears, as much as possible, in equal number on each brand of these products. The verbal warnings appear on the next more visible surface of the packaging unit and every external packaging. In the packaging units of case type, the next more visible surface is the one shown when the packet is opened.

2. The general warning pursuant to paragraph 1 covers 30% of the relevant surface of the packaging unit and of each external packaging.

C3) The verbal warning pursuant to paragraph 1 covers 40% of the relevant surface of the packaging unit and of each external packaging.

4. When the health warnings mentioned in paragraph 1 must appear on a surface that exceeds 150 cm², the warnings cover an area of 45 cm².

5. The health warnings mentioned in paragraph 1 meet the requirements defined in paragraph 4 of article 9. The text of the health warnings is parallel to the main text on the surface intended for these warnings. The health warnings are surrounded by a black outline of thickness at least 3 and at most 4 mm. Said outline appears outside the surface intended for the health warnings.

Article 12
Labelling of non-smoked tobacco products
(Article 12 of the Directive 2014/40)

1. Each packaging unit and every external packaging of the non-smoked tobacco products bears the following health warning: "This tobacco product is harmful to your health and it is addictive."

2. The health warning mentioned in paragraph 1 meets the requirements defined in the article 9, paragraph 4. The text of the warnings is parallel to the main text in the surface intended for these warnings. In addition: a) it appears on the two larger surfaces of the packaging unit and every external packaging, b) covers 30% of the surfaces of the packaging unit and every external packaging.

Article 13
Product presentation
(Article 13 of the Directive 2014/40)

1. The labelling of the packaging units and every external packaging, as well as the tobacco product itself do not include any element or characteristic which:

- a) promotes the tobacco product or encourages its consumption creating the wrong impression concerning its characteristics, its effects on health, the risks or the emissions; the labelling does not include information related with the content in nicotine, tar, or carbon monoxide of the tobacco product,
- b) suggests that a specific tobacco product is less harmful than others or tends to reduce the effects of certain harmful ingredients of tobacco or it has revitalizing

properties, properties that provide energy or therapeutic, rejuvenating, physical or biological properties or it offers other benefits for health or to social behavior,

c) refers to taste, smell, aromatic substances or other additives or points out their absence,

d) is similar to food product or to cosmetics,

e) suggests that a specific tobacco product has an improved biodegradability or other environmental benefits.

2. The packaging units and every external packaging do not suggest financial benefits having printed coupons, offering discount or free distribution or including offers of they type "two for the price of one" or similar offers.

3. The prohibited details and characteristics pursuant to paragraphs 1 and 2 may include texts, symbols, names, trademarks, images or other signs, without being exhausted to these.

Article 14
Appearance and content of the packaging units
(Article 14 of the Directive 2014/40)

1. The cigarette packaging units have a rectangular shape. The tobacco packaging units for rolled cigarettes have a rectangular shape or cylindrical or pouch shape. The cigarette packaging units contain at least 20 cigarettes. The tobacco for rolled cigarettes packaging units contain tobacco weighing at least 30 gr.

2. The cigarette packaging units may consist of cardboard or of soft material and they do not have an opening that can be closed again or resealed after the first opening, except the packets with joint cap and the case type packets. In the packets with joint cap and in the case packets to cap is jointed only with the rear part of the packaging unit.

CHAPTER III
TOBACCO TAKEN ORALLY AND NEW PRODUCTS

Article 15
Tobacco taken orally
(Article 17 of the Directive 2014/40)

It is prohibited to circulate in the market tobacco taken orally.

Article 16
Cross-border distance sales of electronic cigarettes and refill containers
(Article 18 and 20 par. 6 of the Directive 2014/40)

1. The cross-border distance sales from abroad to Greece of electronic cigarettes and refill containers is prohibited. Nevertheless, the cross-border distance sales from Greece to abroad of electronic cigarettes and refill containers is allowed on condition that the member – states in the

¹⁹ Available at <https://www.tobaccocontrolaws.org/files/live/Greece/Greece%20-%20Law%20No.%204419.pdf>.

Annex 28: Fuel case study

Since 2012, imports of fuel in Mali from Algeria and Niger are not taxed due to a combination of factors, namely the prevailing security situation, minimal deployment of state authorities along borders, and a tacit agreement between the government and armed movements to help the north recover economically from the crisis.²⁰

The Panel in its final report (S/2018/581, paragraph 146) reported about the upheaval instigated by legal fuel importers in Gao in October 2017 after the Government attempted to subject imports to the national taxation regime of 320 CFA and 270 CFA per liter²¹ for petrol and diesel respectively. Despite the presence of customs authorities at Labbezanga, where fuel tankers from Niger enter and are registered, regular taxation practices have, apart from a small registration fee, not resumed.²²

Based on the export figures shared by Niger customs authorities, of close to 80 million liters of fuel in 2018,²³ the Panel calculates that the Malian government misses out on about \$ 40 million in unpaid taxes of fuel imports from Niger alone. Despite relatively low fuel prices compared to elsewhere Southern Mali, non-payment of taxes provides for significant margins of profit for Gao based importers. In Gao fuel is sold at regular gas stations but part is also unregularly redistributed in 200 liter jars and transported and sold as far south as Sévaré.²⁴ Fuel trucks, on their way from Labbezanga to Gao, are among those illegally taxed by MSA and GATIA around Ménaka.²⁵ The Panel continues to investigate the actors controlling this organized criminal activity, which as shown in 2017, is protected, if necessary, with the use of violence when formally challenged (see S.2017/581, paragraph 146).

Illegal fuel trafficking of Nigerian origin between Niger and Mali is also of particular concern to the Panel, considering alleged supplies to terrorist armed groups in the border region. At Terbiat, just north of Abala, Nigerian nationals run a depot from which 200 liter jars are transported northwards to the Mali border.²⁶ Specialized mixed patrols regularly intercept petrol at Sanam on its way to Terbiat, on board of pickups carrying between up to 3.000 liters of fuel.²⁷

²⁰ Confidential report, 15 October 2017.

²¹ Le Flambeau “Secteur des produits pétroliers au Mali : le frelatage du supercarburant bientôt terminé,” 11 January 2016, available at <https://www.maliweb.net/economie/petrole/secteur-des-produits-petroliers-au-mali-le-frelatage-du-supercarburant-bientot-termine-1339082.html>.

²² Telephone interview with government official previously based in Labbezanga.

²³ Official government data shared with the Panel by the Niger customs authority on 12 December 2018, archived at the Secretariat.

²⁴ Ibid (footnote 3).

²⁵ Confidential report, 3 December 2019.

²⁶ Meeting with Niger authorities, Niamey, 8 May 2017.

²⁷ Official government data shared with the Panel by the Niger Gendarmerie on 14 January 2018, archived at the Secretariat. During 2018 a total of 11.300 liters were seized at Sanam.

Annex 29: Violence in Mopti region.

As reported in the Panel's final report (S/2018/518), in 2018 there was an increase in violations of human rights and international humanitarian law in the Mopti region.

For the most part, violence resulted from intercommunal violence, which, has been characteristic of the region in the past in a much lower scale and recently exacerbated by factors related to the conflict in the north of the country. "Easy access to firearms, including military assault weapons contributed to the growth and militarization of the self-defence groups, making already existing communal tensions increasingly deadly."²⁸

According to the International Federation of Human Rights (FIDH) in 2018, 40% of all violent incidents in the country have taken place in the centre of the country with more than 500 civilians killed from January to August.²⁹ Data collected by the Panel indicates that from June to December 2018, more than 42% of the violent incidents in the country have taken place in Mopti. The Secretary General's report of September 2018 (S/2018/866) recorded the highest number of civilian casualties in the centre of the country, since the deployment of MINUSMA in April 2013, 287 civilians were killed, including 14 women and 10 children.³⁰ In the December Secretary General report (S/2018/1174) recorded a slight decrease in the trends, with "109 incidents in the central region, killing 108 civilians, including one child, and 43 injured including five children and one woman."³¹

Killings of civilians, destruction of civilian property, including water points, crops and markets, displacement, robberies and abductions are some of the most recurring incidents which have disrupted trade and agricultural activities and destroyed livelihoods with consequences for entire generations.

Violence has affected both Fulani and Dogon communities, however some of the most serious incidents in the reporting period have been committed against Fulani communities. The Secretary General's Report of September 2018 indicated that "the main perpetrators of recent violence are self-proclaimed self-defence groups, namely Dan Nan Ambassagou and Dogon Ambassagou. Both emerged from dozos (traditional hunter societies) claiming to protect the Dogon community, and the *Alliance pour le Salut du Sahel*, which claims to protect the Fulani community"³² Human Rights Watch has conducted investigations that point to accuse members of Dogon self-defence groups as perpetrators of the most serious crimes in recent months.³³

The Government of Mali has been responsible by action or omission for the abuses committed. According to the most recent Human Rights Watch report "the Malian government has largely failed to fulfil pledges made in early 2018 to conduct criminal investigations into the allegations of serious abuses, to adequately protect communities vulnerable to communal violence, and to disarm abusive self-defence groups. They have also not impartially applied the 2017 and 2018 bans on using motorcycles for transportation between villages in Mopti region (...) Leaders from all communities raised concerns about the slow or lack of response by Malian security forces to attacks on their communities, even when alerted to attacks ahead of time. They also claimed to have communicated the whereabouts of members or bases of abusive armed group as well as their command structure but said scant action was taken."³⁴

²⁸ HRW "We Used to Be Brothers", December 7, 2018, available at: <https://www.hrw.org/report/2018/12/07/we-used-be-brothers/self-defense-group-abuses-central-mali#>.

²⁹ FIDH "Central Mali: Population caught between terrorism and anti-terrorism" November 20, 2018, available at: <https://www.fidh.org/fr/regions/afrique/mali/centre-mali-les-populations-prises-au-piege-du-terrorisme-et-du>.

³⁰ S/2018/866, paragraph 41.

³¹ S/2018/1174, paragraph 30.

³² S/2018/866, paragraph 42.

³³ HRW "Mali: Des milices ont tué plus de 75 civils" December 18, 2018, available at: <https://www.hrw.org/fr/news/2018/12/18/mali-des-milices-ont-tue-plus-de-75-civils>.

³⁴ HRW "We Used to Be Brothers", December 7, 2018, available at: <https://www.hrw.org/report/2018/12/07/we-used-be-brothers/self-defense-group-abuses-central-mali#>.

The Panel reported in its final report (S/2018/581)³⁵ how the Malian Defense and Security Forces had also committed human rights violations in the Mopti region. In the reporting period, although reduced, the commission of human rights violation has continued. The 28 December 2018 Secretary General report on the situation in Mali reported one case of human rights violations attributable to Malian members of the Joint Force. On 20 October in Boulikessi, Mopti, near the border with Burkina Faso, unidentified armed men attacked a Malian armed forces vehicle carrying members of the Malian contingent of the Joint Force, killing one soldier and wounding several others. In response, Malian armed forces detained a group of 15 individuals suspected of being associated with the attack. One individual died in custody, and the remaining 14 individuals were subjected to ill treatment and torture during their detention by the Malian armed forces.³⁶ On 15 January, in Douentza town, FAMA soldiers conducted a sweeping operation in search of individuals that had assaulted and injured a FAMA element the day before. According to several community and humanitarian sources consulted by the Panel, FAMA elements searched houses without warrants, assaulted and injured several civilians, most of them bystanders, allegedly with whip and belts and destroyed civilian property in a disproportionate response to the incident.

Abductions have also increased, in 2018, the Panel recorded 53 cases of abduction of civilians. More than one third of the cases were abductions of local elites, local officials (traditional and government), community leaders, religious leaders, education and health workers, affecting the entire structure of the communities. Abductions are, in most of the cases, against alleged collaborators of security forces, international and Malian.³⁷

Displaced population has significantly increased in 2018, from 2,151 persons in December 2017 to 49,171 in November 2018, almost half of the IDPs in the country.³⁸ The majority of the IDPs are from Fulani communities.³⁹ Humanitarian agencies report 972,000 persons in need of aid, which is the highest in the country. Moreover, Children have been seriously affected by violence in different ways, closure of schools being one of the main problems, as of October 2018, UNICEF reports that 62% of the schools in the Mopti area remain closed due to insecurity, attacks and threats.⁴⁰

The deterioration of security in the centre has hindered the delivery of aid to populations in need, according to information obtained by the Panel, the centre region has seen the highest increase of attacks against aid workers in the country in 2018.⁴¹ Most of the incidents are related to criminality, however intimidation and threats in check points and during programme implementation have also been increasing, in some cases due to perceptions of association of humanitarian organizations with MINUSMA and international forces.

Mopti is the region where humanitarian operations have increased the most over the past two years in response to the augmented needs of population. As seen in other complex humanitarian crisis, the increase in presence of aid organizations has been followed by increase of security incidents. A six-fold increase in security incidents was reported in 2017 compared to 2016.⁴² While incidents occurred in the whole region, Douentza and Koro *cercles* reported the majority. Tenekou and Youwarou *cercles* were strongly marked by intimidations, irregular checks and temporary detentions of humanitarian personnel. The distrust of radical armed groups in these zones vis-à-vis

³⁵ S/2018/581, paragraph 161.

³⁶ S/2018/1174, paragraph 37.

³⁷ Panel of Experts Database archived at the Secretariat.

³⁸ UNHCR Operational Update. November 30, 2018, available at: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/67427>.

³⁹ Telephone interview with confidential source on January 2019.

⁴⁰ United Nations Children's Fund. Humanitarian Situation Report. October 2018, available at: https://www.unicef.org/appeals/files/UNICEF_Mali_Humanitarian_Situation_Report_Oct_2018.pdf; FIDH. "Central Mali: Population caught between terrorism and anti-terrorism" November 20, 2018, available at: <https://www.fidh.org/fr/regions/afrique/mali/centre-mali-les-populations-prises-au-piege-du-terrorisme-et-du>.

⁴¹ Telephone interviews with confidential sources on January 2019.

⁴² Telephone interviews with confidential sources on January 2019 and Panel of experts database, archived at Secretariat.

humanitarians was reinforced at the end of the year following the strengthening of military presence and the wrongly perceived association between humanitarian organizations and military forces.⁴³

In 2018, incidents of diversion of humanitarian aid affecting IDPs were reported. The Panel received information of four incidents in the reporting period allegedly perpetrated by Dozo traditional hunter societies and Dogon militias, four of them in the Koro *cercle* and one in Douentza. On 18 November, armed elements, allegedly Dozo traditional hunters, intercepted two World Food Programme contracted trucks between Boni and Hombori villages in Douentza Cercle. The assailants blindfolded the passengers, took them to an unknown destination, before releasing them in the afternoon and looting the trucks. The aid was intended for IDPs in Boni, 90 Km east of Douentza. On 10 December, presumed Dozo traditional hunters intercepted and looted seven trucks carrying INGO supplies near Bondo village, Koro *Cercle*. Aid was aimed at IDP and host population. On 15 December, Dogon militias armed with hunting rifles and AK47 intercepted two INGO trucks carrying food for Fulani population in Binedama and Diankabou, Koro *cercle*. The militias looted the food and obliged the drivers to leave. The INGO was able to recover the food of one truck through local negotiations but the rest was taken by the militias and allegedly some was sold in local markets. Just a few days after, on 21 December in the outskirts of Madougou, Koro *cercle*, another INGO truck was intercepted by Dan Nan Ambassagou militias who looted the food intended for population in Binedama and Diankabou, most of them IDPs.⁴⁴ By January 2019 food shortages were reported in the Bankass and Koro *cercles* which could be a consequence of the frequent aid diversion in the area combined with increased displacement.⁴⁵

Although underreported, cases of gender and sexual based violence were also reported in the Mopti region. In June, four women were reportedly abducted from Dialloubé village taken to the bush and raped by the *Front pour la Libération du Macina* (FLM) elements. Subsequently, they were brought back to the village, where community members were threatened and asked to not reveal the incident. The victims were consequently unable to seek medical treatment.⁴⁶ On 22 June, in Koro Cercle, a woman was allegedly raped by five unidentified armed men. The following day, she died while being evacuated to the hospital.⁴⁷ On 9 November, a group of five unidentified armed men abducted a 30-year-old woman between Tiguila and Isseye villages, north of Mondoro town, Douentza Cercle. Reportedly, the abductors sexually abused the victim before releasing her on 10 November.⁴⁸

Additional to the three incidents mentioned in the Mopti section of the report that resulted in the killing of at least 75 civilians, the Panel received information of another four incidents that follow the same pattern, alleged Dozo traditional hunter societies or Dogon militias attacking Fulani civilians which resulted in at least 35 deaths, destruction of property and displacement.

On 15 October unidentified armed elements stormed Telleye village, approximately 30 km west of Tenenkou town, Tenenkou Cercle, and killed, at least, 12 Fulani and injured several others. On 06 December, Dozo traditional hunters coming from several communes of Macina *Cercle*, Segou Region, reportedly attacked the Fulani village of Mamba, 45 km south of Tenenkou town, Tenenkou *Cercle*. The attack resulted in the death of seven people. Two others were seriously injured, and several villagers forcibly displaced. On 27 December, unidentified armed men reportedly opened fire on a group travelling for a funeral ceremony between Ogossaye and Derou Na villages, respectively 10 km and 25 km south-east of Koro town, Koro Cercle, killing nine individuals. On 28 December, Dozo traditional hunters opened fire on a group of traders in the weekly market of Tori village, approximately, 60 km south-west of Bankass town, Bankass Cercle, killing seven Fulani and seriously injuring one. Malian Defence and Security Forces were dispatched after the incidents to secure the areas.⁴⁹

⁴³ Interviews with confidential sources, December 2018 and January 2019.

⁴⁴ Email correspondence received January 4, 2019, archived at Secretariat.

⁴⁵ UN confidential report, January 10, 2019, archived at Secretariat.

⁴⁶ Email correspondence received in December 21, 2018, archived at Secretariat.

⁴⁷ Confidential document received by email on January 15, 2019, archived at Secretariat.

⁴⁸ UN confidential report, November 16, 2018, archived at Secretariat.

⁴⁹ Panel of Experts database archived at Secretariat.

The resurgence of violence in Mopti has reached alarming levels that have to be urgently addressed by the Government of Mali as the primary responsible for protecting rights of civilians in the country, increasing security measures to prevent further attacks, killings and displacement, assuring the presence of Government officials and guaranteeing that those responsible for the commission of crimes are held properly accountable.

Annex 30: Violations of the rights of the child and sexual violence

Children continued to be affected by conflict and violence during the reporting period, attacks and improvised explosive devices (IEDs) resulted in children casualties. Fear among the population and forced displacement caused by conflict continue to affect children's access to food, education and healthcare. From April to December 2018, 373 grave violations against 223 children were documented by the Country Task Force on Monitoring and Reporting (CTFMR), which represents an increase compared to previous reporting period of January – March.⁵⁰

In 2013, the Secretary-General listed parties to the conflict in Mali, including *MNLA*, *MUJAO*, *ANSAR EDINE*,⁵¹ and *Plateforme* in 2018⁵² for the commission of the six grave violations. During 2018, the CTFMR has continued dialogue with CMA in the framework of implementation of the Action Plan signed in March 2017. Dialogue with *Plateforme* resumed after it had been suspended for a few months after their listing.

There are no precise estimates regarding the total number of children associated with armed groups, but there was an increase in allegations of recruitment and use of children. From April to December, the CTFMR documented 98 children (including two girls) recruited by armed groups, as combatants (19), cooks, domestics, porters and couriers. Children were associated to GATIA (26), Ganda Lassal Izo (24), MNLA (14), HCUA (9), MAA (1), MAA-Plateforme (5), Dan Na Ambassagou (1), GSIM (1), MUJAO (1), ISGS (1), Al Furqan (1) and thirteen children were associated to unidentified armed groups. Children were transferred to child protection structures after being captured or arrested and others self-demobilized approaching local non-governmental organizations.⁵³

From April to December, 105 cases of killings and maiming of children were documented since April in the North and Centre of Mali. 60 children (including eight girls) were killed and 44 children (including 13 girls) were injured during 35 incidents.⁵⁴

Targeted attacks in the form of intimidations, abductions and the killing of protected personnel⁵⁵ continued to be reported. From April to December, 63 attacks against schools and protected personnel were recorded. At the end of 2018, 807 schools remained closed due to insecurity, direct threats and absence of teachers, compared to 735 reported closed in March 2018. The closure of schools affects at least 42% of communities in the North. Since April, 11 incidents of attacks against hospitals and protected personnel have been reported.⁵⁶

Conflict – related sexual based violence continued to take place in the country but remains highly underreported. Sociocultural barriers, absence of support services for victims and lack of proper prosecution of cases are some of the factors preventing victims from seeking help. In 2018, MINUSMA reported 22 cases, 17 committed by unidentified armed men, four by elements from *Front de libération des régions du Nord* (FLN), and one by an element from the *Groupe d'Autodéfense Touareg, Imghad et Alliés* (GATIA). All victims were female, two of them were victims of rape and 20 of gang-rape. 12 cases took place in Gao, five in Mopti, four in Timbuktu and one in Ménaka.⁵⁷

⁵⁰ Confidential document received by email on January 15, 2019, archived at Secretariat.

⁵¹ S/2014/339, paragraph 100.

⁵² S/2018/465, paragraph 261.

⁵³ Confidential document received by email on January 15, 2019, archived at Secretariat.

⁵⁴ Confidential document received by email on January 15, 2019, archived at Secretariat.

⁵⁵ School officials and healthcare providers.

⁵⁶ Confidential document received by email on January 15, 2019, archived at Secretariat.

⁵⁷ Confidential document received by email on December 22, 2018, archived at Secretariat.

Annex 31: Obstruction of humanitarian assistance

Insecurity, presence of explosive devices along roads, illegal check points and taxation, intimidation, threats, attempts of manipulation on operating procedures (procurement and recruitment), restriction of movements (including prohibition of circulation of motorbikes and pick-up trucks due to security regulations), military operations and blockage of access are some of the difficulties faced by aid workers and organizations to fulfil their mandate in the country.

According to UNOCHA, in 2018, 215 security incidents were reported affecting humanitarian actors in the country,⁵⁸ significantly exceeding the 133 incidents for the whole of 2017. Similarly, the International NGO Safety Organisation (INSO) recorded 216 incidents affecting NGOs during 2018.⁵⁹ In December 2018, 21 incidents were reported (two in Gao, four in Kidal, two in Ménaka, six in Mopti, one in Koulikoro and five in Timbuktu and one in Bamako), compared to 15 in November.

Available data indicates that humanitarian actors were mainly victims of criminality, mostly vehicle thefts. Four cases involved diversion of aid in Mopti, where trucks with humanitarian aid were intercepted by armed men and goods confiscated. Three local aid workers were killed, one in Gao in February; one in Timbuktu in August; and one aid worker from Caritas Mali in September near Tassiga, Gao region.⁶⁰

⁵⁸ Telephone interview with confidential source January 4, 2019.

⁵⁹ International NGO Safety Organization available at: <https://www.ngosafety.org/country/mali>.

⁶⁰ UN confidential report, September 26, 2018, archived at Secretariat. International NGO Safety Organization available at: <https://www.ngosafety.org/country/mali>.

Annex 32: Regional country context

Niger

During the reporting period, the security situation remained challenging in Niger, with terrorist attacks and particularly on the border with Burkina Faso and in the Tillabéri region along the Malian border, where the cycle of inter-community violence mostly between Daoussaks and Fulanis continue.⁶¹ On 7 December 2018, the Government of Niger declared state of emergency in several departments, including Gotheye on the border with Burkina Faso, which came under state of emergency for the first time. On 10 December 2018, the Nigerien Parliament adopted a law extending all previously declared states of emergency for another three months.⁶²

The Government of Niger has a two-tracks strategy against security threats linked to the conflict in Mali.⁶³ On the one hand, the government continues military operations, including with international partners.⁶⁴ From 18 to 30 December 2018, Niger security and defence forces participated in Barkhane operation Koufra 7, this time without involvement of the Malian armed groups MSA-GATIA (see S/2018/581, paragraph 184). The government insisted that participation of these Malian armed groups in military operations on its territory was exacerbating inter-communities tensions.⁶⁵ On the other hand, the Government of Niger has initiated a track of dialogue and social inclusion, notably with local communities and some compliant Malian armed groups that occasionally operate on its territory.⁶⁶ The Panel was also informed of a targeted army recruitment scheme⁶⁷ for young people with combat experience who defected from terrorist groups.⁶⁸

Burkina Faso

Among the neighbouring countries of Mali, Burkina Faso has been the hardest hit by armed attacks and acts of violence during this reporting period. The Panel received from the Government of

⁶¹ Meeting with security service of Niger in Tillabéri on 12 December 2018. Numerous cases of attacks were presented to the Panel, including the killing of 12 members of security and defense forces in Ayorou and several inter-communal attacks and reprisals between Daoussaks and Peuls (Fulanis).

⁶² In 2017, the Government had already declared state of emergency in five other départements of Tillabéri Region. On 30 November 2018 the departments of Say, Torodi and Tera in Tillabéri region were added to the list; and on 7 December 2018, Ouallam, Ayorou, Bankilaré, Abala, and Banibongou (Tillabéri region) and Tassara and Tillia (Tahoua Region) were added.

⁶³ Meeting with government officials of Niger on 12 December 2018.

⁶⁴ On Saturday 29 December 2018, the Barkhane and the Niger army undertook joint operation in Tongo Tongo, available at <https://thedefensepost.com/2018/12/30/niger-france-air-ground-operation-tongo-tongo-kills-15-terrorists/>. In November 2018, the Government of Niger launched new Dongo operations in the Tillabéri region; meeting with Niger military deputy chief of staff, Niamey, 6 December 2018; meeting with government official, Tillabéri, 12 December 2018.

⁶⁵ Meeting with Niger military deputy chief of staff, Niamey, 6 December 2018, indicating that Fulanis or Peuls communities accused GATIA and MSA-D of attacks during operations with Niger security and defense forces.

⁶⁶ The Government of Niger holds regular contacts with Malian armed groups GATIA and MSA-D. This was confirmed to the Panel by a Nigerien Government official on 10 December 2018 in Niamey. These two complaint Malian armed groups operate occasionally on Nigerien territory.

⁶⁷ The Panel learned from Niger officials of pilot initiative that consists of recruiting, into Niger defense and security forces, of people from various communities on the border between Niger and Mali. Meeting with Government officials in Niamey on 10 December 2018 and 12 December 2018.

⁶⁸ International Crisis Group, EU Watch List No.10, 2018, available at <https://www.crisisgroup.org/global/10-watch-list-2018> Most of the initiatives taken by the Niger Government to address the gun culture within local communities are done through the Haute Autorité pour la Consolidation de la Paix (HACP), instituted in 1995 as one of the follow-up mechanisms for the 1995 peace accord; meeting with President of the HACP, Niamey, 6 and 10 December 2018.

Burkina Faso a list of over 100 cases of recorded incidents in the last two years.⁶⁹ Noticeable recent incidents include the killing of 46 civilians in Yirghou on the night of 31 December 2018 to 1 January 2019 and that of 12 police officers in Gasseleki, Soum Province close to border with Mali on 31 December 2018, prompting the President to declare the state of emergency in 6 out of 12 regions. Initially targeting mostly North of Burkina Faso, along the border with Mali, violence and attacks have recently spread to the east, along the borders with Togo, Ghana and Benin, which some analysts call a “new jihadist hotbed.”⁷⁰

Scaled-up attacks on Burkina Faso is partly due to sustained military pressure on actors of violence in north Mali who are now forced to spread southward, in search for new strongholds or hideouts and expanded trafficking routes towards the Gulf of Guinea. Burkina Faso is also not benefitting as much as the other countries from the French Barkhane operations, whose capacities could be too stretched if it went further south.⁷¹ Yet, within the region, Burkina Faso appears the less prepared, equipped and with experience in dealing with such situations.

The East of Burkina Faso has been known for proliferating organised crime.⁷² The spree of apparent, and at time claimed terrorist attacks against Burkinabé security and defense along the eastern trafficking corridor in recent months could, according to Burkinabé authorities and other experts consulted by the Panel, very well be conducted for the same reasons, terrorist and criminal interest overlapping (see annex x summarizing noticeable recent incidents). Claims by terrorists, certainly those of JNIM in the Southeast of Burkina Faso should, as elsewhere, not be taken for granted.

Burkina Faso is actively working with its neighbouring countries to address the security challenge. As part of the Accra Initiative,⁷³ from 15 to 18 May 2018 the Governments of Burkina Faso, Togo, Benin and Ghana undertook a joint security operation called “Koudalgou I” that led to arrest of over 200 individuals in the four countries. In November 2018, Burkina Faso, Ivory Coast and Ghana undertook operation Koudalgou II. And on 25 October 2018, armies Chiefs of staff from Burkina Faso, Niger, Benin and Togo met in Cotonou to discuss joint efforts against the spread of terrorism and violence in the sub-region.

Mauritania

Mauritania is much affected by the situation in Mali and the Sahel region. It hosts the biggest camp of Malian refugees in Mbera and plays an important role in the G5 Sahel, including hosting of a recent donor conference on 6 December 2018. Mauritanian battalions carried out a G5 Sahel Joint Force military operation known as EL Emel on the border with Mali from 1 to 12 July 2018.

The Panel had previously received information regarding possible presence in and access of armed individuals and groups to Mbera refugee camp.¹⁸ The Panel has also received information regarding traffic of Syrian migrants passing through Mauritania to reach Europe, with the help of Malian nationals involved in the conflict.¹⁹ The Panel will seek to visit Mauritania in a near future.

Algeria

Algeria continues to release information regarding seizures of weapons, smuggled goods and other military equipment through its border with Mali. Some of those released information denote specific cases of arrests of cross-borders smugglers and discoveries on its border with Mali of weapon caches

⁶⁹ Meeting with security and defense forces of Burkina Faso that provided a list of over 100 attacks and acts of violence suffered by the country in 2017 and 2018.

⁷⁰ Africa Confidential, 21 December 2019, “The G5 force is mired in problems. It is all supposed to go right in the new year but there are still doubts”, available at <https://www.africa-confidential.com>.

⁷¹ The Economist, available at <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2018/09/20/france-may-take-the-lead-in-fighting-jihadists>.

⁷² France24 available at: <https://www.france24.com/en/20180908-burkina-faso-terrorism-threat-spreading-east-g5-sahel-mali-aqim-gsim-al-qaeda-jihad>.

⁷³ Accra Initiative is a regional agreement on trans-border security, terrorism and trafficking signed between Togo, Burkina Faso, Ghana, Ivory-Coast and Benin signed in November 2017.

containing machine guns, semi-automatic rifles, over 3,000 of ammunitions cartridges, 70 kilogrammes of cannabis, 41 anti-tank shells, anti-tank rockets, vehicles, motorbikes and many other goods suspected of being part of cross-border trafficking.²⁰

The Government of Algeria has been releasing this type of information almost every week over the last trimester of 2018. During its last mandate, the Panel requested unsuccessfully a mission to Algeria. The Panel will renew its mission request during the current mandate in to gather more information and assess any relevance of such information to the Agreement on Peace and Reconciliation in Mali

Morocco

The Panel has not focused its analysis on Morocco before; but its last report has referred to cases on Moroccan trafficking routes, goods and individuals linked to conflict in Mali.²¹ Morocco re-joined the African Union in January 2017; in December 2018, it pledged to support the G5 Sahel Priority Investment Program;²² and from 11 to 12 December 2018, the country hosted the Intergovernmental Conference that adopted the United Nations Global Compact on Migration.²³ The Panel plans to visit Morocco soon in order to collect more information relevant to its mandate.
